



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

جهود كمال بشر في درس اللغوي الحديث

إعداد الطالب
بدر سند السميحيين

إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
اللغة العربية/ اللغة والنحو

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بدر سند السمحيين الموسومة بـ:

جهود كمال بشر في الدرس اللغوي الحديث

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التوقيع	التاريخ	
	2012/05/17	أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل مشرفاً ورئيساً
	2012/05/17	د. عادل سلمان البقاعين عضواً
	2012/05/17	د. منصور عبد الكريم الكفاوين عضواً
	2012/05/17	د. سيف الدين طه الفقراء عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: des@mutah.edu.jo
<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

des@mutah.edu.jo sedes@mutah.edu.jo

مؤتة - الكرك - الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الإلكتروني
الصفحة الإلكترونية

الإهداء

أهدي هذا الجهد :

- . إلى من أسس ونصح وأرشد جدي .
- . إلى من غرس الخرس ورعاه أبي .
- . إلى من دعت لي والناس نيام أمي .
- . إلى من أفخر بهم ويفتخرون بي أشقائي .
- . إلى كل من تمنى لي التقدم .

بدر سند السميحيين

الشكر والتقدير

أُتقدم بخالص الشكر والعرفان من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي، على قبوله الإشراف على رسالتي، وعلى ما بذله من جهد وتوجيه متواصلين مدّة إشرافه على الرّسالة، وتقويمه ما اعوج منها بملاحظاته القيمة.

كما أُتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء المناقشة الأفاضل، الدكتور سيف الدين الفقراء، والدكتور عادل بقاعين، والدكتور منصور كفاوين، على تكريمهم بقبول مناقشة هذه الرّسالة وإبداء ملاحظاتهم القيمة .

بدر سند السميحيين

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
3	التمهيد
8	الفصل الأول: المستوى الصوتي
10	1.1 بين الفوناتك و الفنولوجيا
16	2.1 الجهاز النطقي
20	3.1 مخارج الأصوات
25	4.1 صفات الأصوات
26	5.1 الجهر والهمس
31	6.1 الشدة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك)
38	7.1 صفات متفرقات
42	8.1 الحركات (الصوائت)
51	9.1 أنصاف الحركات (semi-vowels)
61	10.1 المقطع syllable
66	11.1 النبر stress
76	12.1 التتغيم Intonation
84	13.1 الفواصل الصوتية
92	الفصل الثاني: المستوى الصرفي والنحوي
94	1.2 مفهوم علم الصرف
102	2.2 الأبواب الصرفية

121	3.2 رأي خاص في همزة الوصل
135	4.2 المستوى النحوي
144	الفصل الثالث: المستوى المعجمي والدلالي
145	1.3 المستوى المعجمي
148	2.3 المستوى الدلالي (السيمانتيك)
150	3.3 اللغة، مفهومها وماهيتها
162	4.3 نشأة اللغة
168	5.3 اللغة وعلاقتها بالفرد والمجتمع
180	6.3 علم المعنى (السيمانتيك - Semantics)
187	7.3 بين اللفظ والمعنى
192	الخاتمة
195	المراجع

المخلص

جهود كمال بشر في الدرس اللغوي الحديث

بدر سند مليح السميحيين

جامعة مؤتة 2012م

تبحث هذه الدراسة في الجهود اللغوية عند كمال بشر، الذي يعد من أوائل علماء اللغة المحدثين الذين درسوا علم اللغة في الجامعات الغربية دراسة متخصصة، أفاد منها في دراسته للغة العربية، فتناول اللغة العربية من منظور حديث. وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. أمّا التمهيد فيتحدّث عن حياة كمال بشر، وأعماله ومؤلفاته وبحوثه.

وتناول الفصل الأول المستوى الصوتي، بجانبه الفوناتيكي وال fonولوجي. وقد شمل المستوى الفوناتيكي الحديث عن الأصوات الصامتة والصائتة، وجهاز نطقها، ومخارجها، ووصف هذه الأصوات من حيث الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، وغيرها من صفات متفرقات. أمّا المستوى الفونولوجي فتناول الحديث عن الفونيمات والمقاطع، وما يصاحبها من أحوال صوتية، كالنبر والتنغيم والفواصل الصوتية وغيرها.

أمّا الفصل الثاني، فشمّل الحديث عن المستويين الصرفي والنحوي. فالمستوى الصرفي تناول بعض القضايا الصرفية التقليدية التي أعاد بشر النظر فيها، وتناولها من منظور حديث، مخرجاً بعضها من دائرة الصرف، وشمّل كذلك الحديث عن همزة الوصل، التي كان لبشر رأي خاص فيها. أما المستوى النحوي، فقد قُلت جهود بشر في هذا المستوى، وعلى الرغم من قلة جهوده النحوية تحدّث عن المسائل النحوية من منظور حديث، يقوم على مناقشة القضايا النحوية التقليدية من منظور علم اللغة الحديث أمّا الفصل الثالث والأخير، فقد تناول المستويين المعجمي والدلالي. فالمعجمي يجعله بشر قسماً من أقسام علم الدلالة، وشظية من شظاياها. أمّا المستوى الدلالي، فقد شمل فيما شمل الموضوعات الآتية: اللغة مفهومها وماهيتها ونشأتها وعلاقتها بالمجتمع، علم المعنى (السيمانتيك)، والحديث عن اللفظ والمعنى.

وأمّا الخاتمة، فتضمّنت مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

Abstract
Kamal Bishr's efforts in modern linguistic lesson

Bader Sanad AL-Smeiheen

Mu`tah University, 2012

This study discusses the linguistic efforts of Kamal Bishr, who was one of the earliest scholars studying linguistics, in specific manner, in west universities, benefited from this study; he studied the language in modern manner. This study consists of introduction, three chapters and conclusion. The introduction discusses his life, books, researches and his achievements.

The first chapter talks about the phonetic level including phonetics and phonology, Phonetics concentrates on vowels, consonants, plosives, fricatives, voiced and voiceless sounds. It also talks about phonology concentrating on phonemes and syllables containing stress, simplicity and pitch.

The second chapter is about the morphology dealing with some traditional morphological issues studied by Kamal Bisher. This chapter also talks about syntax level talking about syntactic issues in modern manner depending on modern linguistics.

The third chapter deals with semantic and lexical level, according to Bishr semantics includes lexical level. The semantic level includes the language concept, its substance, its origin and its relation with society .The conclusion contained the results of this study.

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، ولا مُوفِّقَ إلا الله، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله، وبعد.

فتبحث هذه الدراسة في جهود كمال بشر في الدرس اللغوي الحديث، وقد اخترت هذا الموضوع بتوجيه من أستاذي القدير الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي. وبالنظر في مؤلفات كمال بشر وبحوثه، وجدته أنه من أصحاب الفضل الأوائل الذين خدموا اللغة العربية، ودرسوها من منظور علم اللغة الحديث، فقد كان كمال بشر من أوائل علماء اللغة العربية المحدثين الذين درسوا علم اللغة الحديث في الجامعات الغربية، فانتسعت جهوده اللغوية حتى طالت مستويات علم اللغة جميعها: صوتها، وصرفها، ونحوها، ومعجمها، ودلالاتها.

ونظرًا لهذه الجهود التي بذلها كمال بشر، وأسوةً بغيره من أقرانه المحدثين، ارتأيت أن يكون موضوع دراستي عن جهوده اللغوية. فقد دُرِسَتْ جهود غير واحد من اللغويين المحدثين، أمثال: إبراهيم أنيس، ورمضان عبدالنواب، وتمام حسان، وغيرهم.

وعلمت من خلال الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) أن هناك دراسة حول السيرة الذاتية لكمال بشر بعنوان (كمال بشر مسيرة وتاريخ)، تحدث فيها مؤلفها محمد محمود القاضي عن ولادة بشر ونشأته، وتعلمه وأعماله، وشيوخه وتلاميذه، ومواقفه وإسهاماته، وصفاته وأخلاقه، مع ذكر موجز لكتبه وبحوثه. وهذا الكتاب لم تتسنَّ لي رؤيته.

وقد استندت في دراستي هذه إلى المنهج الوصفي، الذي يقوم بجمع المادة من مؤلفات بشر وبحوثه، والقيام بوصف هذه المادة، واستنتاج الظواهر اللغوية التي قال بها بشر، ورصد الجهود التي بذلها في الدرس اللغوي الحديث.

وقد جاءت الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة. أمَّا التمهيد فيتحدَّث عن حياة كمال بشر، وتعلمه وأعماله، وأهمَّ إسهاماته العلمية، وذكر المناصب الإدارية والأكاديمية التي نُصِّبَ فيها، بالإضافة إلى عرض مؤلفاته وبحوثه التي وقف عليها الباحث.

وقد تناول المستوى الصوتي، بجانبه الفوناتيكي وال fonولوجي. وقد شمل المستوى الفوناتيكي الحديث عن الأصوات الصامتة والصائتة، وجهاز نطقها، ومخارجها، و وصف هذه الأصوات من حيث الجهر والهمس والشدة والرخاوة، وغيرها من صفات متفرقات. أما المستوى الفونولوجي فتناول الحديث عن الفونيمات والمقاطع، وما يصاحبها من أحوال صوتية، كالنبر والتتغيم والفواصل الصوتية وغيرها.

أما الفصل الثاني، فتناول الحديث عن المستويين الصرفي والنحوي. فالمستوي الصرفي تناول بعض القضايا الصرفية التقليدية التي أعاد بشر النظر فيها، وتناولها من منظور حديث، مخرجاً بعضها من دائرة الصرف، وشمل كذلك الحديث عن همزة الوصل، التي كان لبشر رأي خاص فيها. أما المستوى النحوي، فقد قلت جهود بشر في هذا المستوى، وعلى الرغم من قلة جهوده الصرفية فقد تحدت عن المسائل النحوية من منظور حديث، يقوم على مناقشة القضايا النحوية التقليدية من منظور علم اللغة الحديث.

وأما الفصل الثالث والأخير، فقد تناول المستويين المعجمي والدلالي. فالمعجمي يجعله بشر قسماً من أقسام علم الدلالة، وشظية من شظاياها. أما المستوى الدلالي، فقد شمل فيما شمل الموضوعات الآتية: اللغة مفهومها وماهيتها ونشأتها وعلاقتها بالمجتمع. علم المعنى (السيمانتيك)، والحديث عن اللفظ والمعنى.

وأما الخاتمة، فتضمنت مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

التمهيد:

ولد كمال محمد علي بشر بمحلة ، دياي مركز دسوق ، محافظة كفر الشيخ، عام 1921م . حفظ القرآن وجوّده بالكتاب، والتحق بمعهد دسوق الديني. ولما أنهى المرحلة الابتدائية فيه ، انتقل إلى المعهد الثانوي الأزهرى بالإسكندرية لعامين، ومنه انتقل إلى معهد طنطا لينال منه الشهادة الثانوية. التحق بعدها بدار العلوم جامعة القاهرة ونال منها ليسانس اللغة العربية والدراسات الإسلامية (تقدير ممتاز - أول الفرقة) 1946م. ومن ثم حصل على دبلوم المعهد العالي للمعلمين في التربية وعلم النفس 1948م. ومن ثم ابتعث إلى إنجلترا للتخصص في علم اللغة، وفي جامعة لندن حصل على درجة الماجستير في علم اللغة المقارن 1953م، وعلى درجة الدكتوراه في علم اللغة والأصوات 1956م.

تدرج في مراتب التعليم الجامعي ، فعين مدرساً بقسم علم اللغة بكلية دار العلوم سنة 1956م، ثم أستاذاً مساعداً سنة 1962م، ومن ثم أستاذاً سنة 1970م. عين رئيساً لقسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية دار العلوم من 1969م وحتى 1987م، ثم وكيلاً لها سنة 1973م، ثم عميداً سنة 1973 - 1975م، ثم أستاذاً متفرغاً من 1978م وحتى الآن.

ولكمال بشر سجل حافل من النشاط الأكاديمي، فهو من الجيل الأول الذي نشر علم اللغة الحديث بالجامعات العربية، فقد نهض بتدريسه بجامعة الملك سعود، وبكلية التربية، وبكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية بقطر، وبكلية الآداب بجامعة الإمارات وجامعة الكويت، وبمعهد بورقيبة للغات، هذا بالإضافة إلى تدريسه بكلية دار العلوم بكلية الآداب والإعلام بجامعة القاهرة، وبكلية البنات وكلية الألسن جامعة عين شمس، وبمعهد البحوث والدراسات العربية بمعهد الفنون المسرحية، وبمعهد الدراسات والبحوث الإفريقية.

وبشر مدرسة وحده في إعداد الباحثين اللغويين: منهجياً وثقافياً. فقد أشرف على عدد كبير منهم بكلية دار العلوم ، وبكلية الآداب في جامعة القاهرة، وبمعهد البحوث والدراسات العربية، وجامعة الأزهر. وشارك في فحص الإنتاج العلمي

والبحوث العلمية (للنشر أو الترقية) في مصر والسعودية والإمارات والأردن والكويت وفلسطين والبحرين.

أما نشاط بشر في التأليف فواسع ومتنوع، وقدر لمؤلفاته أن تنشر غير مرة، وأن تكون مراجع موثقة لكل الباحثين في علم اللغة الحديث، ومن كتبه:

- 1 - قضايا لغوية، 1962م.

- 2 - دور الكلمة في اللغة، وهو ترجمة لكتاب words and their uses: ، وقد نشر أول مرة سنة 1962م، وأعيد طبعه أكثر من خمس عشرة مرة .

- 3 - علم اللغة العام، الأصوات العربية ، 1969.

- 4 - دراسات في علم اللغة، 1996م.

- 5 - علم الأصوات، نشر عدة مرات وأعيد تنقيحه وطبعه 1999م.

- 6 - علم اللغة الاجتماعي، نشر أول مرة سنة 1992م، وأعيد طبعه (منقحًا) سنوات 93، 94، 1995م.

- 7 - خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، 1995م.

- 8 - اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، نشر سنة 2000م.

- 9 - فن الكلام، 2003م.

- 10 - صفحات من كتاب اللغة، 2004م.

- 11 - مجعيات، 2004م.

- 12 - إذاعيات لغوية، 2005م.

- 13 - التفكير اللغوي بين القديم والجديد، 2005م.

- 14 - إذاعيات في اللغة والأدب، 2006.

- 15 - قطوف من أزاهير اللغة، 2007م.

- 16 - حوارات في اللغة والثقافة الواقع والمأمول، 2010م.

ومن بحوثه ودراساته المنشورة والتي ألقى بعضها في مؤتمرات علمية

- 1 - دراسات في علم المعنى (السيمانتيك)، مجموعة بحوث ، مجلة الأزهر،

1381هـ - 1962م، العدد 11 ، المجلد 33 ، الصفحات (1377-

1387).

- 2 - العقاد في الدراسات اللغوية ، مجلة الأزهر ، 1384هـ - 1964م ، الجزء الأول ، السنة السادسة والثلاثون ، الصفحات (74 - 79).
- 3 - (الألف) في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1386هـ - 1966م ، العدد 21 ، الصفحات (47 - 55).
- 4 - همزة الوصل ، مجلة كلية دار العلوم ، القاهرة ، ، سنة 1968 م ، العدد 1 ، الصفحات (159 - 188).
- 5 - السكون في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1388هـ - 1968م ، العدد 23 ، الصفحات (150 - 171).
- 6 - مفهوم علم الصرف ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1389هـ - 1969م ، العدد 25 ، الصفحات (110 - 131).
- 7 - كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي وموقعه من آثار الدارسين ، مجلة كلية دار العلوم ، القاهرة ، 1970م ، العدد 3 ، الصفحات (101 - 127).
- 8 - كتاب (محاضرات في علم اللغة العام) لفرديناند دي سوسير وموقعه في آثار الدارسين ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1392 هـ ، 1972م ، العدد 29 ، الصفحت (230 - 250).
- 9 - نوعية اللغة التي يتعلمها التلاميذ في المرحلة الأولى ، ووسائل التقريب بينها وبين اللغة الفصيحة ، بحث نشرته جامعة الدول العربية ضمن بحوث قدمت إلى مؤتمر اللغة العربية في عمان ، بالأردن ، سنة 1974م.
- 10 - جهود العرب في الدراسات الصوتية ، مجلة الثقافة العربية الليبية ، 1395هـ - 1975م ، العدد 4 ، الصفحات (48 - 51).
- 11 - الأصوات عند سيبيويه ، مجلة الثقافة المصرية ، 1975م. ولم أطلع عليه.
- 12 - عوامل التوحد اللغوي ، بحث نشر ضمن بحوث في كتاب بعنوان (من ثمار الفكر) بإشراف كلية التربية في قطر ، سنة 1975م.
- 13 - التغريب في اللغة والثقافة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1407هـ - 1987م ، العدد 60 ، الصفحات (186 - 206).

- 14 - اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة 1408هـ - 1988م ، العدد 62 ، الصفحات (132 - 163).
- 15 - اللغة والثقافة ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1411هـ - 1991م ، العدد 68 ، الصفحات (25 - 52).
- 16 - خواص صوتية تمتاز بها اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1413هـ - 1992م ، العدد 71 ، الصفحات (31 - 51).
- 17 - التعريب بين التفكير والتغريب ، مجلة الدارة السعودية ، الرياض ، 1994م ، العدد 4 ، الصفحات (175 - 198).
- 18 - استخدام الحاسوب في تدريس اللغة العربية ، المؤتمر السنوي الثاني لتعريب ، القاهرة ، 1996م ، عدد الصفحات (40).
- 19 - موقع اللغة العربية في المجتمع ، نشرة البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2002م ، العدد 37 ، الصفحات (211 - 234).
- 20 - اللغة والثقافة بين العروبة والعولمة ، نشرة البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 2003م ، العدد 40 ، الصفحات (51 - 78).
- وللدكتور كمال بشر نشاط ملحوظ في الهيئات العلمية ، فهو عضو بالمجلس القومي للتعليم ، وعضو بالمجلس القومي للثقافة والآداب ، وعضو بشعبة الثقافة ، ومقرر شعبة الآداب بالمجالس القومية المتخصصة ، وعضو بلجنة التعليم الأزهرية ، وعضو بالمجمع العلمي المصري ، ومستشار اللغة العربية بمعاهد التدريب الإذاعي والتلفزيوني ، ورئيس جمعية (حماة اللغة العربية).
- أمّا نشاطه المجمعى فواسع ومتعدد: فقد اختير عضواً بالمجمع عام 1985م ، في المكان الذي خلا بوفاة محمد خلف الله أحمد ، ثم اختير لمنصب الأمين العام للمجمع خلفاً للأستاذ إبراهيم الترزي . وهو الآن نائب رئيس مجمع اللغة العربية ، خلفاً للدكتور محمود حافظ الذي انتخب رئيساً للمجمع في سنة 2005م . وأعيد اختياره بعد ذلك ليكون الأمين العام لاتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية . وهو عضو مجمع اللغة العربية بدمشق .

ومن اللجان التي يشارك فيها بالمجمع: لجنة اللهجات ، ولجنة الألفاظ والأساليب ، وهو المقرر لكليهما. كما أنه كان أول مقرر للجنة الثقافية بالمجمع ، فأشرف على عدة ندوات أقامتها اللجنة بدار المجمع، منها:

1. ندوة عن الشاعر علي الجارم.

2. ندوة عن الدكتور إبراهيم أنيس.

3. ندوة عن قضايا الشعر المعاصر.

ولا يقتصر نشاط بشر الدائب على الجانب الأكاديمي والتأليف والعمل الجمعي، بل نجده دائماً حاضراً ونافعاً في المنتديات العامة وفي المؤتمرات العلمية وفي الندوات الثقافية والدورات التدريبية، ومن هذه النشاطات مشاركته في: مؤتمر خبراء اللغة العربية في تونس، ومؤتمر سيبويه بشيراز 1974م، ومؤتمر (الرصيد اللغوي) بتونس، ومؤتمر تعليم اللغة العربية لغير العرب بالرياض، ومؤتمر اللغة العربية في جامعات الخليج ، ومشاركته في:

1. الدورات التدريبية في اللغة العربية للمذيعين بمصر 1966م.

2. الدورات التدريبية في اللغة العربية للمذيعين في السعودية وقطر والإمارات العربية.

3. تقديم المادة العلمية لبرنامج إذاعي خاص باسم (لغة الشعب) والمادة العلمية للموسوعة العالمية العربية بالسعودية.

بالإضافة إلى إشرافه على ترجمة معجم المصطلحات اللغوية ومراجعته مراجعة نهائية 1983م.

نال تقديراً عالياً في مصر وفي العالم العربي. فنال جائزة الدولة التقديرية 1991م، ونال وسام العلوم والفنون من الطبقتين الثانية والأولى. كما نال **جائزة صدام** في الدراسات اللغوية عام 1987م.

الفصل الأول

المستوى الصوتي

إنَّ دراسة الأصوات اللغوية الصفحة الأولى في كتاب اللغة التي لا بُدَّ لدارس اللغة أن يمرَّ بها وينهل من منهلها عند دراسته لعلوم اللغة الأخرى: صرفها، ونحوها، ودلالاتها ومعجمها. وخير دليل على ذلك ما فعله السكاكي (ت626هـ) في كتابه (مفتاح العلوم) ⁽¹⁾، عندما استهل كتابه بالدرس الصوتي، فكأنه أدرك - كلَّ الإدراك - تلك الأهمية البالغة التي يحظى بها الجانب الصوتي من بين الجوانب اللغوية الأخرى.

" وأهمُّ ما تبدأ به الدراسات اللغوية الحديثة بعد الإلمام بمجالها، أن تدرس المستوى الصوتي للغة، فهذا المستوى هو الأساس، الذي يقوم عليه بناء مفرداتها وصيغها و تراكيبها، وأدبها: شعراً ونثراً، لذلك كان لا بُدَّ لدارس اللغة من دراسة أصواتها " ⁽²⁾.

وشعوراً من اللغويين بهذه الأهمية التي نالها الجانب الصوتي في الدرس اللغوي الحديث، ظهر عددٌ غير قليلٍ من علماء اللغة الذين درسوا هذا الجانب، ووضعوا قوانينه وأسسها، وكانت الرِّيادة في العصر الحديث في مجال علم الأصوات لعلماء الغرب، الذين سبقوا العرب المحدثين في هذا المجال، ولكنهم لم يسبقوا علماء العربية، أمثال: الخليل بن أحمد (ت170هـ)، وسيبويه (ت180هـ)، وابن جني (ت392هـ)، وابن سينا (ت428هـ)، وغيرهم من قدامى اللغويين العرب.

ولكن سرعان ما تأثر المحدثون من اللغويين العرب بهذه الجهود التي بذلها اللغويون الغربيون، وذلك من خلال اطلاعهم على هذه الجهود، بفضل البعثات العلمية للطلبة العرب، الذين اطلعوا على العلوم اللغوية الغربية، بالإضافة إلى ما تُرجم من الآثار اللغوية الغربية إلى اللغة العربية، ومن هؤلاء اللغويين: إبراهيم

(1) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، (ت626هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، ط1، 1400هـ، 1981م. ص 109-119.

(2) شاهين، عبدالصبور، في علم اللغة العام، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص 105.

أنيس، وتمام حسان، وعبدالرحمن أيوب، ومحمود السعران، أحمد مختار عمر، وكمال محمد بشر و غيرهم. فأخذوا هذا العلم عن العلماء الغربيين، وأحيوا به علماً كان مصفداً في الكتب القديمة، لا يقل شأنًا عن ذلك الذي جاء به الغربيون، ذلك التراث الصوتي الذي خلفه علماء العربية، في ذلك العصر الغابر. ويعزو غانم الحمد السبب في عودة الدراسات الصوتية العربية إلى الحياة ثانية إلى عاملين اثنين، أولهما: الدراسات الصوتية العربية القديمة عند علماء العربية و علماء التجويد. و الثاني: الدراسات الصوتية لدى الغربيين على يد عدد من المستشرقين و عدد من الباحثين العرب الذين درسوا في جامعات الغرب⁽¹⁾. وكمال بشر من أوائل المحدثين العرب الذين درسوا في الجامعات الغربية، ونقلوا جديد دراساتهم إلى الدرس اللغوي الحديث عند العرب، فكان كتابه (علم اللغة العام، الأصوات العربية) الصادر عام 1969م، من أسبق المؤلفات في دراسة الأصوات العربية دراسة حديثة.

فجاء كتابه وفق المنهج الحديث للدراسات اللغوية، فبدأ الكتاب بالحديث عن الدرس الصوتي بنظرة عامة، ومن ثم تناول الأصوات العربية، وجهاز نطقها، ومخارج حروفها، وتحدث عن الأصوات وتقسيمها إلى صامتة و صائتة وبيان صفات كل قسم منها: من جهر، و همس، واحتكاك، وانفجار، وغير ذلك، ومن ثم تناول الجانب الفنولوجي المتمثل بدراسة الفونيمات، والمقاطع، وما تتضمنه من أحوال صوتية، كالنبر، والتنغيم، والفواصل الصوتية. وفي نهاية الكتاب ذكر أهمية علم الأصوات في دراسة اللغة بشكل عام.

ومنذ زمن غير بعيد أعاد بشر النظر في كتابه السابق - الأصوات العربية - فأخذ بتوسيع دائرة أفكاره، و بالتوليد من هذه الأفكار، بنات كثيرات، فكان جديده متمثلاً بشرح ما أجمل، وتفسير ما أضر، وتعميق ما لم ينل حظه من الوفاء بحقه، فأضاف الجديد، وطور القديم، فأصدر كتابه (علم الأصوات) عام 2000م، وقد اشتمل هذا الكتاب على عددٍ من القضايا الصوتية التي ناقشها

(1) الحمد، غانم قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، تكريت، 1423هـ، 2002م.

في كتابه السابق - الأصوات العربية -، بالإضافة إلى قضايا و موضوعات، أوجز ذكرها في الكتاب نفسه، تناولها بشيء من التفصيل، من مثل: دراسة المقطع، والنبر، وظاهرة التنغيم، والفواصل الصوتية، وغيرها.

بالإضافة إلى هذين الكتابين، قام كمال بشر بنشر عددٍ غير قليل من البحوث في الدرس اللغوي بشكلٍ عام، وفي الأصوات بشكلٍ خاص، فجاءت جهوده متنوعة في تناول الجوانب الصوتية في اللغة العربية. وفيما يأتي بيان ومناقشة لأهم الجهود الصوتية التي قدّمها بشر مقارناً إياها بما قدمه المحدثون أقرانه.

1.1 بين الفوناتيک والفنولوجيا

يبحث كلٌّ من الفوناتيک (phonetics) و الفنولوجيا (phonology) في أصوات اللغة، فهما فرعان متخصصان بالجانب الصوتي، ولكن مع توسع الدراسات الصوتية، توزعت هذه الدراسات على هذين الفرعين، فأصبح كلُّ فرع يختص بجانبٍ معينٍ من الجوانب الصوتية. ولكن الناظر في علم الأصوات و جوانبه، سيلحظ التداخل المستمر بين الجوانب الصوتية المختلفة، والذي يجعل من الصعب الفصل بين هذين الفرعين وتحديد الفواصل بينهما تحديداً دقيقاً⁽¹⁾. وقد يُفصلُ بين هذين الفرعين، ولكن هذا الفصل يكون مع الضرورة العلمية الملحّة، وفي هذه الحالة يطلق على كلِّ فرعٍ منهما المصطلح الذي يدل عليه، فيخصص مصطلح " الفوناتيک للدراسة الصوتية المحضّة، التي تتضمن النواحي النطقية والفيزيائية، و الفنولوجيا للدراسة التي تعتمد إلى وضع القوانين والقواعد العامة للأصوات وإلى الكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة المعنية " ⁽²⁾. لذلك جاءت وجهات نظر المحدثين حول هذين الفرعين مُختلفةً و مُتباينةً، فمنهم من فصل بين الفرعين، وجعل كلِّ فرعٍ مغايراً للآخر، ومنهم من جعل الفرعين وجهين لعملة واحدة، لا يمكن أن يستغني أحدهما عن الآخر.

(1) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1961. ص5.

(2) بشر، كمال، علم اللغة العام الأصوات العربية، مكتبة الشباب، ص60.

فإبراهيم أنيس يؤثّر أن ينسب بحثه إلى الفرع الفونولوجي وفي ذلك يقول: " وقد يحب بعض القراء أن يسمي ما تعرضت له في هذا الكتاب - يعني كتابه الأصوات اللغوية - بالبحث (الفوناتيک) (phonetics)، ولكنني أؤثر أن أنسبه إلى فرع (الفونولوجي) (phonology) معللاً ذلك بأنّ " الفوناتيک يعنى بالأصوات الإنسانية شرحاً و تحليلاً ، ويجري عليها تجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من لغات. على العكس من (فرع الفونولوجي) فيعنى كلّ العناية بآثر الصوت اللغويّ في تركيب الكلام نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمة و تركيب الجمل في لغةٍ من اللغات" (1).

نلاحظ هنا أنّ أنيساً يفرّق بين الفرعين في نسبة بحثه إلى فرع الفونولوجيا، إلّا أنّه يستدرك على ذلك فيؤكد التحام هذين الفرعين وصعوبة الفصل بينهما إذ يقول: " على أنّ الفرعين قد يلتقيان في ميدانٍ واحدٍ، ويشتركان معاً في البحث في عدّة نقط. فحدودهما متشابكة، يصعب تحديد الفواصل بينهما تحديداً دقيقاً" (2). وما جاء في كتاب أنيس خير دليل على صلة الفرعين أحدهما بالآخر، وصعوبة الفصل بينهما، فحوى الكتاب الفرعين في موضوعاته، فعرض لمخارج الأصوات وصفاتها، كما عرض لمواقعها وسياقاتها، كالمقطع والنبر والتنغيم.

أمّا تمام حسان فقد فرّق بين هذين الفرعين فأطلق على ال (phonetics) الأصوات، وعلى ال (phonology) التشكيل الصوتي، وجاء تفريقه بين هذين الفرعين في سياق تفريقه بين اللغة والكلام، " فالكلام عمل و اللغة حدود هذا العمل، و الكلام سلوك و اللغة معايير هذا السلوك، و الكلام نشاط و اللغة قواعد هذا النشاط، و الكلام حركة و اللغة نظام هذه الحركة، و الكلام يُحسُّ بالسمع نطقاً و البصر كتابة، و اللغة تُفهم بالتأمل في الكلام..... و الكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكنّ اللغة لا تكون إلّا اجتماعية، وإذا كان الكلام لا يُدرس منفصلاً عن اللغة إلّا عند اعتباره عملاً صوتياً بحثاً مقطوع الصلة بالمعنى، فإنّ

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص5.

(2) المرجع نفسه، ص5.

الدّراسة اللغوية للكلام تجعله - حتى على هذا المستوى الصوتي - على صلة باللغة، و لا بُدَّ أن يكون كذلك من حيث قصد به أن يدلَّ على معنى " (1).

كما ربط تمام حسان الفنولوجيا بدراسة اللغة، حين قال: " ذلك بأنَّ هذه الملاحظات والتسجيلات لا تتصل باللغة إلا حين يتم تنظيمها والربط بينها في نظام صوتيٍّ كاملٍ، تُعرف فيه علاقات المخارج وعلاقات الصفات إيجاباً وسلباً، وتُعرف فيه الظواهر الموقعية التي يتطلبها ورود هذه الأصوات المدروسة في السياق" (2). وقال: " فعلم الأصوات إذاً أوصاف لأعمال، وعلم التشكيل الصوتيَّ أوصاف لأبواب و قواعد" (3).

ومهما يكن فتمام حسان و إن كان يفرِّق بين الفرعين إلا أنَّه لا يقلل من أهمية أحدهما، بل يرى أنَّ: " دراسة الأصوات من وجهة نظر المخارج والصفات مقدّمة لدراسة علم التشكيل الصوتيِّ الذي يعبر عن النظام الرمزيِّ الذي تنتظم به هذه الأصوات" (4)، ويؤكد كذلك أنَّه لا يُكتفى بأحد الفرعين دون الآخر، فيقول: " ولكن من ذا الذي يستطيع أن يكتفي من العملة النقدية بأحد وجهيها عن كليهما، فالأصوات والتشكيل الصوتيُّ كما قلنا وصفٌ ثم تعييدٌ للموصوف" (5).

أمّا محمود السعران فهو لا يفرِّق بين النوعين، بل يجعلهما شيئاً واحداً لا يغني أحدهما عن الآخر إذ "إنَّ التحليل الوظيفيَّ للأصوات والكلمات مُكَمَّلٌ بالضرورة للتحليل الفيزيائيِّ والفيولوجيِّ للأصوات والنطق عامة، وليس هذا بمغنى عن ذلك" (6)، ويؤكد ارتباط هذين الفرعين أحدهما بالآخر، واستحالة

(1) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2001، دار الثقافة، ص32-33.

(2) المرجع نفسه، ص33.

(3) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، 1979، ص139.

(4) حسان، تمام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1958م. ص115.

(5) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص110.

(6) السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1420هـ، 1999م. ص164.

تفضيل أحدهما على الآخر، فيقول: "إنّ هذين النوعين من الدراسة يعتمد أحدهما على الآخر وهما متكاملان. ومن العبث أن تحاول أن تقرر أيهما أفضل من أخيه..... لهذا يحسن تجميع الدراستين معاً تحت التسمية العامة التقليدية (علم الأصوات اللغوية)"⁽¹⁾.

وصفوة القول إنّ علماء اللغة والأصوات عند دراستهم النظام الصوتي وتحليله، يعمدون إلى توزيع دراستهم على هذين الفرعين - الفوناتيک والفنولوجيا - تلقائياً ومن دون أدنى قصد منهم، وإن اختلفوا في وجهات النظر حول الفصل وعدمه بين هذين الفرعين.

وفي هذا السياق، جاءت جهود كمال بشر في الحديث عن هذين الفرعين، ويؤثر في الحديث عن الفوناتيک بتعريب المصطلح لا ترجمته قصداً منه إلى الدقة في التعبير. فعرب المصطلح (phonetics) إلى فوناتيک، ولم يترجمه، لأنّ ترجمته إلى (علم الأصوات) - في سياق المقابلة بينه وبين الفونولوجيا - تؤدي - في نظره - إلى اللبس، كما أنه لم يترجمه إلى المصطلح (علم الأصوات العام)، وذلك لأنّ هذه الصورة العربية تناسب - في نظره أيضاً - المصطلح الإنجليزي وهو (general phonetics)⁽²⁾.

ومن ناحية أخرى، ترجم المصطلح (phonology) إلى (علم الأصوات التنظيمي) أو (علم وظائف الأصوات)، وهو بهذه الترجمة يؤكد الوظيفة التي يقوم بها علم الفنولوجيا، وهي تنظيم المادة الصوتية وإخضاعها إلى التقعيد والتقنين، أو أنه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة⁽³⁾.

ويرى بشر أنّ الفنولوجيا " فرع من البحث الصوتي، خصّص أساساً لدراسة الفونيمات ومشكلاتها، وذلك بالطبع لا يكون إلا في إطار لغة معينة، لارتباط

(1) السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. ص 166.

(2) بشر، الأصوات العربية، ص 28.

(3) المرجع نفسه، ص 29.

الفونيمات بالمعاني "(1). وأنَّ الفوناتيک يختصُّ بدراسة الصوت المنطوق، أو أحياناً ما يشار إليه بالمصطلح (phone) أو (allophone) أو (sound) (2). نلحظ ممَّا سبق أنَّ بشرًا لا ينكر الخلاف بين هذين الفرعين و تعدد الآراء و تنوعها، وسبب الخلاف عنده، هو تنوع مبادئ الدارسين و فلسفتهم، في النظر إلى الحقائق الصوتية وإلى طبيعة الأصوات ذاتها(3). ولهذا يسوق لنا آراء عدد من المدارس البارزة على هذه الطريق، التي تجمع شتات الآراء حول هذه القضية، من مثل: مدرسة براج، ودي سوسير، والمدرسة الأنجليزية، والمدرسة الأمريكية(4).

فكلُّ مدرسة من هذه المدارس لها رأيها الخاص في هذه القضية، فمنها من فصل بين هذين الفرعين فصلاً تاماً من مثل مدرسة براج، ومنها من جمع وقرَّب المسافة بينهما، أمثال المدرسة الإنجليزية، وإن وُجدَ عند هذه المدرسة نوعٌ من التفريق ولكنه لا يتجاوز الناحية النظرية.

أمَّا بشرٌ فيذهب إلى أنَّ هذين الفرعين " نظامان من الدرس الصوتيَّ يوجَّهان معاً نحو موضوع واحد، هو الأصوات اللغوية. فرجل الفوناتيک لا يقنع بمجرد جمع المادة الصوتية ووصفها على أساس عضويٍّ وفيزيائيٍّ، وإنما ينظر بعد هذا الجمع والوصف إلى مرحلة أخرى أهم، تخضع مادته للتنظيم و التقييد، أو الكشف عن وظائف هذه الأصوات، التي جمعها ووضعها في المرحلة الأولى"(5). وكما أنَّ رجل الفوناتيک لا غنى له عن الفرع الفنولوجي فكذلك " رجل الفنولوجيا لا يستطيع أن يقوم بعمله دون اعتماده على مادة الفوناتيک"(6).

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 32.

(2) المرجع نفسه، ص 35.

(3) المرجع نفسه، ص 28.

(4) المرجع نفسه، ص 35-56.

(5) المرجع نفسه، ص 39.

(6) المرجع نفسه، ص 39.

ويرى بشر أن هذين الفرعين مكملٌ أحدهما الآخر ، ومن العبث أن نَفَرُقَ بينهما، وإذا لزم الأمر وفصل بينهما، فإنَّ هذا الفصل لا يكون إلا في حالة الضرورة القصوى، وهذه الضرورة تتوقف على هدف الدراسة ذاتها، " فقد تكون الدراسة مركزة على الجانب الماديِّ للأصوات، أو موجهة في أساسها إلى الجانب الوظيفيِّ لها. وحينئذٍ يجوز نعت المنهجين بنعتين مختلفين، هما: الفوناتيک و الفنولوجيا، ولكن دون أن يغيب عن بالنا شدَّة ارتباطهما ببعض، واعتماد أحدهما على الآخر" (1).

ويشير بشر إلى أنَّ العمل السائد الآن، هو تقريب المسافة بين الفرعين ، حتى إنَّ المصطلح (علم الأصوات) وحده كافٍ للإشارة إليهما معاً دون تحديد أو تفريق (2). وهو يوافق محمود السعران في جمعه العلمين تحت مسمى واحد (3).
يقرر بشر أن هذين الفرعين " ليسا إلا مرحلتين أو خطوتين من خطوات البحث، وكلاهما مرتبط بصاحبه، ومعتمد عليه، فمادتهما واحدة وهي أصوات اللغة، وهدفهما واحد وهو دراسة الأصوات، والفرق بينهما إنما هو في المنهج والطريقة" (4).

ويُجيز بشر الفصل بين الفوناتيک و الفنولوجيا، ولكن في مرحلتين اثنتين " أُولاهما: عند العرض الخاص لمناهجهما، وطرق البحث فيهما، وتحديد الإطار العام لعمل كل منهما. وثانيتها: عند التحليل المرحليِّ للأصوات. فقد تبدأ بتحليل فوناتيكيٍّ، ثم تعقبه بآخر فنولوجيٍّ" (5).

ويؤكد بشر أنه " ليس من الخطأ أو سوء التقدير أن ننظر إلى الفرعين على أنَّهما جانبان لشيءٍ واحد، وأن نشير إليهما معاً باسم واحد هو (علم الأصوات)،

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 39.

(2) المرجع نفسه، ص 40.

(3) السعران، علم اللغة، ص 166.

(4) بشر، الأصوات العربية، ص 59.

(5) المرجع نفسه، ص 35 - 59.

ما لم تكن هناك ضرورة علمية ملحة، وذلك عندما يكون العمل مركزاً على أحد الجانبين دون الآخر"⁽¹⁾.

ومن خلال هذه الآراء السابقة نجد أنّ بشراً يخالف كلاً من إبراهيم أنيس وتمام حسان ، فهما يفرقان بين الفرعين - نوع تفريق - ويجعلان كل فرع مختصاً بجانب معين من الدرس الصوتي. على العكس من محمود السعران الذي وافقه بشر في عدم الفصل بين هذين الفرعين وشدة الاتفاق بينهما واعتماد أحدهما على الآخر، وانضمامهما تحت مسمى واحد هو (علم الأصوات)

2.1 الجهاز النطقي

إنّ الصوت اللغوي⁽²⁾ هو موضوع علم الأصوات، وهو كغيره من الأصوات له مُحدثٌ ومُسبّبٌ، فكما أنّ خريير الماء سببه سيلان الماء واحتكاكه بما يصادفه من معوقات، فإنّ الصوت اللغويّ الصادر عن الإنسان سببه ذلك الهواء الخارج من الرئتين بفعل عملية الزفير ، فعند خروجه تعترضه بعض العوارض التي تتسبب بحدوث الصوت، وهذه العوارض سميت تجاوزاً بأعضاء النطق. وليس من العدل القول بأنّ هذه الأعضاء تقتصر على وظيفة واحدة وهي إصدار الصوت اللغوي (النطق) إذ " إنّ الوظيفة الأساسية لهذا الجهاز ليست متصلة بالنطق اللغويّ، وإنّما تؤدي وظيفة حيوية بالعمل على جعل استمرار الحياة أمراً ممكناً..... ولكنّ الضرورة الاجتماعية مضافةً إلى الذكاء الإنسانيّ، خلقا وظيفة ثانوية لهذا الجهاز الحيويّ، هي وظيفة النطق اللغوي"⁽³⁾.

فدارس علم الأصوات لا بدّ له من أن يعرض ولو بشيء موجز، لتلك الأعضاء المسماة أعضاء النطق. وهذا ما نجده عند النظر في الآثار الصوتية بشكل عامّ، إذ إنّ هذه الآثار لم تُغفل ذكر هذه الأعضاء، فهذا إبراهيم أنيس يبتدئ

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 60.

(2) يخص بالذكر هنا صوت الإنسان البالغ، لأن أي صوت غير صوت الإنسان لا يوصف بأنه صوت لغوي.

(3) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 73.

كتابه الأصوات اللغوية - بعد أهمية السمع في إدراك الصوت اللغوي - برسم بياني يوضح فيه تلك الأعضاء، وهي: (القصبة الهوائية. موضع الوترين الصوتيين. فتحة المزمار. الحلق. اللسان: أقصاه ووسطه وطرفه. الحنك الأعلى: أقصاه ووسطه. أصول الثنايا. الأسنان: عليا وسفلى. الشفتان: عليا وسفلى.)⁽¹⁾ ويضيف أنيس إلى هذه الأعضاء عضواً آخر، لا يقل أهمية عن غيره من الأعضاء، بل يجعله أنيس أهم هذه الأعضاء، وهو الرئتان، "فبغير الرئتين لا تكون عملية التنفس، وبغير التنفس لا يكون الكلام، بل لا تكون الحياة نفسها...."⁽²⁾.

وقد تناول بشر هذه الأعضاء بشيء من الإيجاز، ونوه في بداية حديثه عن هذه الأعضاء على أمرين، أولهما: "ليست أعضاء النطق جميعها متحركة، أي قابلة للحركة، فبعضها ثابت لا يتحرك، وقليل منها قابل للحركة، وذلك كاللسان والشفتين. وثانيهما: التسمية (أعضاء النطق) تسمية مجازية، فالواقع أن أعضاء النطق ليست وظيفتها الأساسية إصدار الأصوات الكلامية بل إن لها وظائف أخرى أهم من ذلك بكثير؛ فاللسان مثلاً وظيفته نطق الطعام، والأسنان من وظائفها قضم الطعام وطحنه...."⁽³⁾

ويورد بشر في حديثه عن أعضاء النطق رسماً بيانياً؛ لتوضيح هذه الأعضاء فيبدأ بالحنجرة (larynx) محددًا مكانها في أسفل الفراغ الحلقي، وهي المكونة للجزء الأعلى من القصبة الهوائية، وهي الممر المؤدي إلى الرئتين، ويقع فوق الحنجرة شيء يشبه اللسان، ويسمى لسان المزمار (epiglottis) أو (الغصمة) ويرى بشر أن لا دخل (للسان المزمار) في تكوين الأصوات بصورة مباشرة⁽⁴⁾.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 17-18. وانظر: الشايب، فوزي، محاضرات في اللسانيات،

ط 1، 1999م، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ص 71.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 20.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص 64-65.

(4) المرجع نفسه، ص 65.

ثمَّ ينتقل إلى الوترين الصوتيين (vocal bands) " وهما عبارة عن شفتين تمتدان بالحنجرة نفسها أفقياً من الخلف إلى الأمام..... وقد ينفرج الوتران وبنقبضان حتى يلمس أحدهما الآخر فينخلق ممر الهواء نهائياً" (1). فالوتران الصوتيان لهما صفة المرونة في الحركة وفي اتخاذ أوضاع مختلفة تؤثر في الأصوات الكلامية، ويذكر بشر أهم هذه الأوضاع وهي أربعة: الوضع الخاص بالتنفس، وضعها في حالة تكوين نغمة موسيقية، وضعها في حالة (الوشوشة)، ووضعها في حالة تكوين (همزة القطع) (2).

ورمضان عبد التواب يجعلها ثلاثة أوضاع " أمَّا الوضع الأول: فهو وضع التنفس العادي. وأمَّا الوضع الثاني: فهو الذي ينتج نوعاً معيناً من الأصوات، يسمى بالأصوات المجهورة.....، وأمَّا الوضع الثالث: فهو الوضع الذي ينتج صوت الهمزة في اللغة العربية مثلاً" (3).

أمَّا الحلق (pharynx): فهو ذلك الجزء الذي بين الحنجرة والفم، وقد يُسمَّى بالفراغ الحلقِيَّ أو التجويف الحلقِي (4). ووظيفة الحلق الصوتية " هي أنَّ تجويف الحلق يكون مخرجاً لعدد من الأصوات اللغوية." (5)

أما اللسان (Tongue) فيعده بشر من أهم أعضاء النطق ؛ لمرونته وقابليته للحركة إلى حد كبير. واللسان بدوره ينقسم لعدة أقسام، خصَّ بشر ثلاثة منها بالذكر هي:

1- أقصى اللسان أو مؤخره، وهو الجزء المقابل للحنك اللين أو ما يسمى بأقصى الحنك.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 65.

(2) المرجع نفسه، ص 67 - 68.

(3) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. مكتبة الخانجي - القاهرة. ط (2) 1985 م. ص 27.

(4) بشر، الأصوات العربية، ص 69.

(5) الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص 55.

2- وسطه أو مقدمه، وهو الجزء الذي يقابل الحنك الصلب أو ما يسمى بوسط الحنك.

3- طرف اللسان، وهو الجزء الذي يقابل اللثة⁽¹⁾.

أما الحنك (Palate) وهو من الأعضاء الثابتة، ويشار إليه أحياناً بالأسماء الآتية: الحنك الأعلى، أو سقف الحنك، أو سقف الفم، ويصدر عدد من الأصوات المختلفة باختلاف وضعية اتصال اللسان به، وقد قسمَ بشر الحنك إلى ثلاثة أقسام هي: (مقدمة الحنك أو اللثة، وسط الحنك أو الحنك الصلب (الغار)، أقصى الحنك أو الحنك اللين (الطبق)⁽²⁾.

ومن ثم يذكر اللهاة (uvula)، وموقعها في نهاية الحنك اللين. أما التجويف الأنفي (nasal cavity) فهو ذلك الممر الذي يندفع من خلاله الهواء الخارج من الرئتين، عندما ينخفض الحنك اللين، فيسمح للهواء بالمرور عن طريق الأنف، وهذه هي الحال عند النطق بالنون والميم العربيين⁽³⁾.

أما الشفتان (lips)، فهما من أعضاء النطق المتحركة، فيعدها بشر من أعضاء النطق المهمة، فهي تتخذ أوضاعاً مختلفة حال النطق، ويؤثر ذلك في نوع الأصوات وصفاتها، وهذا التأثير يظهر بشكل خاص عند نطق الأحرف الصائتة (الحركات).

أما الأسنان (teeth)، وهي من أعضاء النطق الثابتة، ويقسمها علماء الأصوات إلى قسمين: أسنان عليا، وأسنان سفلى، وتشارك الأسنان مع غيرها من أعضاء النطق لتكوين الأصوات، فقد يعتمد عليها اللسان مثلاً لتكوين بعض الأصوات كما في نطق الدال والتاء، كما تتصل الأسنان والشفتان لتكوين بعض الأصوات أيضاً، من مثل وقوع الأسنان العليا فوق الشفة السفلى حال النطق بالفاء⁽⁴⁾.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 69.

(2) المرجع نفسه، ص 70.

(3) المرجع نفسه، ص 71.

(4) المرجع نفسه، ص 71.

ويستدرك بشر بعد الحديث عن هذه الأعضاء بذكر عضو لا يقل أهمية عن باقي الأعضاء المذكورة، وهو الرتتان، " فالرتتان لا تقلان أهمية عن أي عضو من أعضاء النطق، بل إنهما أهمُّ منها جميعاً. فبغير الرتتين لا تتم عملية التنفس، ومن ثم لا تتم عملية النطق، بل لا تكون الحياة ذاتها "(1)

هذه أعضاء النطق كما يراها بشر وغيره من علماء الأصوات قديماً وحديثاً، التي يجب على دارس الأصوات أن يكون ملماً بها، لكي يسير في دراسة أصوات اللغة دون أي عائق، إذ من دون معرفة هذه الأعضاء لا يتمكن الباحث من التعرف على معظم هذه الأصوات.

3.1: مخارج الأصوات

المخرج هو موضع الخروج⁽²⁾. وفي علم الأصوات نقطة في مجرى الهواء يلتقي عندها عضوان من أعضاء النطق التقاءً محكماً في بعض الأصوات وغير محكم في أصوات أخرى⁽³⁾.

ويعد مخرج الصوت أساساً للتفريق بين الأصوات، فقد اعتمد علماء الأصوات عند تصنيفهم للأصوات، على تعيين جوانب ثلاثة للتفريق بين الأصوات، هي: (مخرج الصوت أو موضع النطق، صفة الصوت أو طريقة النطق، الجهر والهمس).⁽⁴⁾

فكما أن صفة الصوت أو طريقة نطقه تعد فارقاً من صوت إلى آخر، وأن صفة الجهر والهمس تعد كذلك فارقاً بين الأصوات، فإن مخارج الأصوات من الأسس التي تنماز بها الأصوات بعضها من بعض.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص72. وانظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص20.

(2) ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1412هـ، 1992م، مادة (خرج). ج2، ص249.

(3) المعجم الوسيط، 1980، عمان، ج1، ط3، ص223.

(4) خليل، حلمي، مقدمة لدراسة اللغة، دار المعرفة الجامعية. 1996م. ص214-215.

ويعود الفضل في جعل المخرج الصوتي أساساً للتفريق بين الأصوات إلى الخليل ابن أحمد، إذ صنّف في كتابه العين الأصوات حسب مخارجها، وأطلق على كل مجموعة منها اسماً اشتقه من تلك المخارج: " فالعين والحاء والخاء والغين حَقِيَّةٌ، لأنَّ مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان، لأنَّ مبدأهما من اللهاة....." (1) وبذلك جاء ترتيبه للكلمات في معجمه العين تبعاً لترتيب هذه المخارج، وقد تبعه بعد ذلك الكثير من اللغويين القدامى، حيث تمَّ اعتماد المخرج كأحد الأسس للتفريق بين الأصوات، فعدها كل من سيبويه وابن جني ستة عشر مخرجاً⁽²⁾.

وقد نهج المحدثون النهج نفسه في جعل المخرج الصوتي أساساً في التمايز بين الأصوات، فجاءت آراؤهم متباينة في عدد هذه المخارج، فذهب معظمهم إلى جعل مخارج الأصوات الصامتة عشرة، وقد يُنقَصُ بعضهم مخرجاً، ويزيد بعضهم الآخر مخرجاً.

وكمال بشر كغيره من الأصواتيين، قديماً وحديثاً، يجعل مخارج الحروف أحد الأسس للتفريق بين الأصوات الصامتة، فيقسّم الأصوات إلى مجموعات بحسب مواضع النطق أو مخارجه، ويشير في بداية حديثه إلى نقطة مهمة قد يقع فيها الباحث في خطأ، وهي أنّ " الإشارة إلى مصطلح (موضع النطق) بصيغة الفرد لا تعني أنّ موضع النطق عضو واحد، أو أنّ الصوت المعين صدر عن عضو واحد، فقد يشترك عضوان أو أكثر في إصدار الصوت الواحد....." (3)

(1) الخليل، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) كتاب العين، منشورات دار الهجرة، إيران-قم، ج1، ص58.

(2) سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ج4، ص433. وانظر ابن جني، أبا الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، ص46.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص89.

ويعدّ بشر مخارج الحروف أحد عشر مخرجاً، هي:

- 1- أصوات شفوية، وهي الباء والميم. وكثيراً ما يشار إلى الواو أيضاً (في نحو وعد) بأنها شفوية.
- 2- أسنانية شفوية، وهي الفاء.
- 3- أسنانية، أو أصوات ما بين الأسنان ، وهي الثاء والذال والطاء.
- 4- أسنانية – لثوية، وهي: التاء والذال والضاد والطاء واللام والنون.
- 5- لثوية، وهي: الراء والزاي، والسين والصاد.
- 6- أصوات لثوية – حنكية، وهي: الجيم الفصيحة والشين.
- 7- أصوات وسط الحنك، وهي الياء.
- 8- أصوات أقصى الحنك، وهي: الخاء والغين والكاف والواو.
- 9- أصوات لهوية ، وهي القاف ، كما ننطقها اليوم في اللغة الفصيحة.
- 10- أصوات حلقيّة، وهي: العين والحاء.
- 11- أصوات حنجريّة، وهي: الهمزة والهاء.

هذه هي مخارج أو مواضع النطق كما يراها بشر ، مرتبة ترتيباً تنازلياً ، يبدأ من الشفتين رُجوعاً إلى الخلف حتى الحنجرة، وهذا الترتيب على عكس ترتيب القدامى ، إذ رتبوا هذه المخارج تصاعدياً يبدأ من أقصى الحلق إلى الشفتين. والترتيب الأول هو الشائع الآن⁽¹⁾.

ونجد من المحدثين من وافق بشرًا في عدد المخارج ، فعدها كلٌّ من إبراهيم أنيس⁽²⁾، ومحمود السعران⁽³⁾، وأحمد مختار عمر⁽⁴⁾ أحد عشر مخرجاً. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، خالفه عدد من المحدثين، فجعلوها عشرة مخارج،

(1) بشر، الأصوات العربية، ص93.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية ، ص45 – 74.

(3) السعران، علم اللغة، ص 151 – 152.

(4) عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب ، القاهرة ، 1997م ، 1418هـ ،

ص262 – 273.

أمثال: تمام حسان⁽¹⁾، ورمضان عبد التواب⁽²⁾، وعبد القادر الخليل⁽³⁾، وهذا الأغلب الأعم لدى المحدثين من علماء الأصوات، إذ " جعلوا مخارج الحروف عشرة مخارج وهذا هو أكثر التقسيمات الشائعة في كتب علماء اللغة المحدثين"⁽⁴⁾.

في حين انفرد سعد مصلوح في عدّه مخارج الأصوات تسعة، وهي لا تختلف عن المذهب العام القائل بعشريتها، إلا أنه يجعل الحروف اللثوية (ل، ر، ن) تخرج من المخرج المسمى بالأسناني اللثوي، وهو مخرج (د ض ت ط، س ص ز)⁽⁵⁾.

نستنتج ممّا سبق أنّ المحدثين اختلفوا في عدد مخارج الحروف، فمنهم من جعلها عشرة، وهو الأغلب الأعم، ومنهم من جعلها تسعة، وهو بذلك يلغي أحد المخارج، ويجعل حروفه تدخل في حروف مخرج آخر قريب منه، تصعب الممايزة بينهما، وطرف آخر يجعلها أحد عشر مخرجاً.

ومن خلال تقسيم بشر لمخارج الأصوات وعدّها أحد عشر مخرجاً أقول: كان من الأجدد أن يجعل كمال بشر المخرجين الرابع والخامس – في تقسيمه السابق – مخرجاً واحداً، تحت مسمّى واحد هو: (أسناني لثوي)؛ وذلك لأنّ اللثة هي العضو الثابت المجاور للأسنان، وفي حالة نطق أصوات المجموعتين [4، 5] فإنّ اللسان لا ينفك أن يلتقي باللثة وبشيء من الأسنان، وإن كان بدرجات مختلفة.

(1) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 110 - 111.

(2) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 30 - 31.

(3) الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، المكتبة الوطنية، ط1، 1993، ص 63 - 68.

(4) المرجع نفسه، ص 63.

(5) مصلوح، سعد، دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة، 1980م، ص 200 -

ولكنه يُسوِّغ فصل هاتين المجموعتين تحت مسميين مختلفين ، بأنَّ أصوات المجموعة الخامسة أُدخل قليلاً في النطق والموضع من أصوات المجموعة الرَّابِعة⁽¹⁾.

ولكنَّ هذا التفسير حسب نطقه الشخصيِّ، وهذا غير كافٍ لتسويغ فصل هاتين المجموعتين بعضهما عن بعض.

ويورد كذلك قريباً في المخرج بين الجيم الفصيحة والشين من جهة، وبين الياء من جهة أخرى، فعلى الرغم من أنَّ الجيم الفصيحة والشين صوتان لثويان حنكيان ، إلاَّ أنه يجعل بينهما وبين الياء - وهي من وسط الحنك - قريباً شديداً في المخرج، فهذه الأصوات الثلاثة - في نظر بشر - تخرج من مخرج واحد ، هو وسط الحنك ، أو كما سماها العرب القدماء (الأصوات الشَّجْرِيَّة، نسبة إلى شَجْر الفم⁽²⁾).

ويرى بشر أنَّ الواو في نحو: (وعد) تنقسم في نطقها بين مخرجين ، فللشفيتين دخلٌ كبيرٌ في نطق هذا الصوت، " ولكنَّ الوصف الأدق أن يقال: إنَّ الواو من أقصى الحنك، إذ عند النطق بها يقترب اللسان من هذا الجزء من الحنك"⁽³⁾.

وفي نظري فإنَّ مخارج الحروف تسعة مخارج، وذلك من خلال النظر في القائمة السابقة التي أوردها بشر، مستثنياً منها المخرج رقم [5] وهو اللثوي ، وجعل حروفه ضمن المجموعة رقم [4] ، وهي الأسنان اللثوية، وكذلك استثناء المخرج رقم [5] وهو اللثوي الحنكي ، وجعل أصواته ضمن أصوات وسط الحنك ، وهي الياء، فتصبح أصوات وسط الحنك (الجيم الفصيحة والشين والياء). والسبب في هذا التقسيم حصر مخارج الحروف ، وضمها تحت أقل عدد من التسميات ؛ تسهياً على المتعلم والدارس ، لكي يستطيع الإلمام بها.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 89.

(2) المرجع نفسه ، ص 90.

(3) المرجع نفسه ، ص 98.

وبذلك تكون مخارج الحروف حسب وجهة نظري، كما يأتي:

- 1- أصوات شفوية، وهي: الباء والميم.
- 2- أصوات أسناسية شفوية، وهي الفاء.
- 3- أصوات أسنانية ، أو أصوات ما بين الأسنان، وهي: التاء والذال والطاء.
- 4- أصوات أسنانية – لثوية، وهي: التاء والذال والضاد والطاء واللام والنون والراء والزاي والسين والصاد.
- 5- أصوات وسط الحنك، وهي: الجيم الفصيحة والشين والياء.
- 6- أصوات أقصى الحنك، وهي: الخاء والغين والكاف والواو.
- 7- أصوات لهوية، وهي القاف ، كما تتطق اليوم في اللغة الفصيحة.
- 8- أصوات حلقيه، وهي: العين والحاء.
- 9- أصوات حنجرية، وهي: الهمزة والهاء.

4.1 صفات الأصوات:

تعدُّ مخارج الأصوات من الأسس التي لا غنى لنا عنها للتمييز بين الأصوات، ولكنَّ علماء اللغة – قديماً وحديثاً – ، لاحظوا أنَّ مخرج الصوت غير كافٍ للتمييز بين الأصوات ؛ لأنَّك تجد أنَّ المخرج الواحد يشترك فيه غير صوتٍ، لذلك لجأوا إلى التمييز بينها من جانبٍ آخر، وهو صفات الأصوات: من جهر، وهمس، وشدة، ورخاوة، وغير ذلك.

والناظر في وصف المحدثين من الأصواتيين للأصوات العربية ، يجد بعض الخلاف بينهم وبين علماء العربية القدماء في وصفهم لهذه الأصوات، ويرى رمضان عبد التواب أنَّ سبب هذا الخلاف راجع إلى أمرين: " أولهما: أنَّ نطق العربية الفصحى أصابه التطور ، فاختلف نطق بعض الأصوات في زماننا على مستوى النطق الفصيح، عنه في زمان أولئك القدماء..... والثاني: أن يكون نطق

الفصحى في زماننا هو بعينه نطق العرب القدماء، لم يصبه تطور، ولم يحدث فيه تغيير، غير أن القدماء وهموا في وصف هذا النطق⁽¹⁾.

والرأي الصواب في نظري، هو القائل بالتطور اللغوي، وخير دليل على هذا التطور ما تشهدده اللغة العربية من ألوانٍ مختلفات من اللهجات العربية. وإن كان لا بدّ أن نقول إنّ العرب قد وهموا في وصف نطق بعض الأصوات، فإنّنا نلتمس لهم العذر في ذلك، فلم تنهياً لهم تلك الأجهزة الحديثة والمعامل الصوتية، التي تتوافر لدى الأصواتيين المحدثين في هذا الزمان. فقد وصفوا لنا الأصوات وصفاً دقيقاً - في ذلك الزمان الغابر - يوافق في أغلبه ما جاءت به المعامل الحديثة.

وما يهمنا هنا هو وصف المحدثين لهذه الأصوات، الوصف الذي اعتمد على معطيات العلم الحديث، من معامل صوتية، وتسجيلات حديثة، تعطي الباحث القدرة على تفحص الأصوات والتّمعّن في صفاتها، والقدرة على وصفها وصفاً دقيقاً.

5.1 الجهر والهمس:

يعدُّ كلُّ من الجهر والهمس من الصفات التي تمتاز بها الأصوات بعضها عن بعض، والصوت المجهور كما عرفه القدماء هو "حرف أُشْبِعَ الاعتماد في موضعه ومنَعَ النَّفْسَ أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"⁽²⁾ أمّا الصوت المهموس فهو "حرف أُضْعِفَ الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه ولو أردت ذلك في المجهور لم تقدر عليه"⁽³⁾.

أمّا في علم اللغة الحديث، فقد عرف المحدثون من الأصواتيين الصوت المجهور بأنّه الصوت الذي يهتز معه الوتران الصوتيان وعلى العكس من

(1) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص62.

(2) سيبويه، الكتاب، ج4، ص434. وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص434. وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

المجهور عرفوا المهموس بأنه ذلك الصوت " الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمع لهما رنين حين النطق به"⁽¹⁾

نلاحظ مما سبق أنّ القدماء عرّفوا الجهر والهمس معتمدين في الأساس على كيفية مرور الهواء في جهاز النطق، ولم يشيروا إلى الوترين الصوتيين وأوضاعهما حال مرور الهواء، في تحديد المجهور والمهموس ، بينما اعتمد المحدثون في تعريفهم للجهر والهمس على وضع الوترين الصوتيين من حيث اهتزازهما أو عدمه⁽²⁾.

ويقسم بشر الأصوات من حيث وضع الوترين الصوتيين إلى ثلاث مجموعات هي:

1- الصوت المهموس ، وهو الصوت الحادث في حال انفراج الوترين الصوتيين أحدهما عن الآخر أثناء مرور الهواء من الرئتين ، بحيث يسمحان له بالخروج دون أن يقابله أي عارض في طريقه ، ومن ثمّ لا يتذبذب الوتران الصوتيان. فالصوت المهموس إذن هو الصوت الذي لا يتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به.

والأصوات الصامتة المهموسة كما يراها بشر هي اثنا عشر صوتاً (التاء، والثاء، والحاء، والخاء، والسين، والشين، والصاد، والطاء، والفاء، والقاف، والكاف، والهاء)⁽³⁾.

ومن خلال هذه القائمة نجد أنّ بشراً قد خالف القدماء في عدّه صوتي القاف والطاء من الأصوات المهموسة، فقد عدّهما القدماء وعلى رأسهم سيبويه من الأصوات المجهورة⁽⁴⁾.

2- الصوت المجهور، وهو الصوت الحادث في حال اقتراب الوترين الصوتيين أحدهما من الآخر أثناء مرور الهواء، وبسبب هذا الاقتراب يضيق الفراغ

(1) أنيس، الأصوات اللغوية ، ص21.

(2) بشر، الأصوات العربية، ص88. وانظر: الخليل، المصطلح الصوتي، ص103.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص87.

(4) سيبويه، الكتاب ، ج4، ص434. وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص60.

بين الوترين الصوتيين، بحيث يسمح بمرور الهواء ولكن مع إحداث اهتزازات وذبذبات منتظمة للوترين الصوتيين، وفي هذه الحالة يحدث ما يسمى بالجهر .

فالصوت المجهور إذن ، هو الصوت الذي يتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به. والأصوات الصامتة المجهورة – بحسب نقطتنا اليوم – هي خمسة عشر صوتاً: (الباء، والجيم، والداد، والذال، والراء، والزاي، والضاد، والظاء، والعين، والغين، واللام، والميم، والنون، والواو في نحو (ولد، حوض)، والياء في نحو (يترك، بيت)).

3- صوتٌ صامتٌ لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، وهو صوت (همزة القطع) ، ويحدث نطق هذا الصوت عند انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً، بحيث لا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق مدة هذا الانطباق، ومن ثمَّ ينقطع النفس، فيعقب هذا الانطباق التام انفراج مفاجئ للوترين الصوتيين، فيخرج الصوت الانفجاري نتيجة لاندفاع الهواء الذي كان محبوساً حال الانطباق التام⁽¹⁾.

ويخالف بشر القدماء في عدّه همزة صوتاً لا هو بالمجهور ولا بالمهموس، فقد عدّها كلٌّ من سيبويه وابن جني مجهورة⁽²⁾. أمّا المحدثون فمنهم من وافق بشرًا في هذا الرأي، فأبراهيم أنيس يصفها بأنها: "صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس"⁽³⁾ ومنهم من عدّها مهموسة، من مثل: تمام حسان⁽⁴⁾، وعبد الرحمن أيوب⁽⁵⁾، ورمضان عبد التواب، الذي يقول: "ويأتي حكمنا بالهمس من

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 87-88.

(2) سيبويه، الكتاب ، ج 4، ص 434. وانظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 60

(3) أنيس، الأصوات اللغوية ، ص 72.

(4) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 125-126.

(5) أيوب، عبدالرحمن، أصوات اللغة، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ص 217 – 218.

أنَّ الأوتار الصوتية معه، تغلق تماماً، فلا يحدث فيها ذلك الاهتزاز اللازم لصفة الجهر⁽¹⁾.

ويفسر بشر الرأي القائل بأن الهمزة لا بالمجهور ولا بالمهموس، بأنَّ وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس. ويعلل رأي من قال بهمس الهمزة إلى أنَّهم ظنوا أنَّ المقصود بالهمس هو عدم الجهر. وأنَّهم لاحظوا في المرحلة الثانية، من نطق الهمزة، وهي المرحلة التي تصحب الانفجار. وفي هذه الحالة تكون الأوتار الصوتية في وضع الهمس⁽²⁾.

ويؤكدُ بشر أنَّ رأي من قال بهمس الهمزة، رأيٌ غير دقيق بالنسبة لطبيعة الهمزة، إذ إنَّ الهمزة العربية لا تنطق بمرحلة واحدة، وهي مرحلة الهمس، بل إنَّها تنطق في مرحلتين: مرحلة انطباق الوترين الصوتيين، وفيها ينضغط الهواء من خلفها فينقطع النفس بفعل هذا الضغط. ومرحلة خروج الهواء المضغوط فجأةً محدثاً انفجاراً مسموعاً. وهاتان المرحلتان متكاملتان ولا يمكن أن ينظر إلى إحداهما دون الأخرى⁽³⁾.

والمرحلة الأولى، مرحلة قطع النفس، هي الأهمُّ في تكوين الهمزة من المرحلة الثانية. وهذا هو سبب تسميتها همزة القطع، في رأي بشر. وفي هذه المرحلة تكون الأوتار الصوتية في وضع غير وضع الجهر والهمس معاً⁽⁴⁾. أمَّا إدخال المحدثين صوتي (القاف والطاء) في الأصوات المهموسة، وإخراجهما من الأصوات المجهورة، حسب نطقهما في الوقت الحاضر، فهو مغاير لما جاء عن القدماء، والذين عدّوا هذين الصوتين من الأصوات المجهورة.

(1) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص56.

(2) بشر، الأصوات العربية، ص112.

(3) المرجع نفسه، ص112.

(4) المرجع نفسه، ص112.

فقد حاول المحدثون أن يبينوا الأسباب التي دعت القدماء إلى اعتبارهما من المجهورات ، فيفترض أنيس أن حرف القاف كان في الأصل يشبه القاف المجهورة ، التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان وجنوب العراق. إذ نسمعها منهم نوعاً من (الغين) ، ثم هُمسَ هذا الصوت مع توالي الزمن مما أدى إلى ما نعهده الآن في قراءتنا ، وربما أنها كانت تشبه الجيم القاهرية ، وهو يرجح هذا الاحتمال⁽¹⁾.

وأما تمام حسان ، فيعتقد أن سيبويه ربما تكلم عن أخت للقاف المجهورة ، التي ينطق بها بعض العرب كالسودانيين ، فهي أقرب ما تكون إلى الغين ، ويعقب على ذلك بأنه لو علم أن القاف التي وصفها سيبويه تشبه القاف التي ينطقها المصريون الآن لما توانى عن تخطئته⁽²⁾.

و بشر يرى أنهم ربما وصفوا صوت الجاف (G) ، وهي تمثل قافاً قديمة حنكية قسوة مجهورة. ولا يزال أثرها قائماً في نطق الكثير من اللهجات الحديثة. ومما يؤكد أنه أثرٌ باقٍ لنطق قديم وجوده بهذه الكثرة في اللهجات العربية المعاصرة، مثل لهجة الصعيد وغيرها⁽³⁾.

أما صوت الطاء فيرى أنيس أنه كان صوتاً يشبه صوت الضاد الذي نعرفه الآن، وإن هذا الصوت قد تطور وأصبح مهموساً⁽⁴⁾.

أما بشر فيفترض ثلاثة احتمالات جعلت القدماء يعدون صوت الطاء من الأصوات المجهورة ، وهي:-

1- أنهم أخطأوا التقدير فظنوا الطاء مجهورة، وقد يقبل هذا الاحتمال إذا علمنا أنهم لم يشيروا إلى العامل الأساسي في حدوث ظاهرتي الجهر والهمس ، وهو وضع الوترين الصوتيين حال النطق بالأصوات.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية ، ص 67- 68.

(2) حسان، تمام، مصطلحات سيبوية في أصوات العربية، مجلة الأزهر ج 10، 1380هـ، 1961م المجلد 32. ص 1081.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص 111. و ص 116 - 117.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية ، ص 51.

2- أنه حدث لهذا الصوت تطور، فلعلم كانوا ينطقونه في القديم نطقاً يشبه نطق الضاد الحالية، ومعنى هذا أن ضادهم كانت تختلف عن ضادنا الحالية، أي أنها صوت لا نظير له في نطقنا الحالي، ويؤكد هذا الاحتمال ما قاله سيبويه في أن الضاد لا يخرج " من موضعها شيء غيرها "(1). في حين أن ضادنا الحالية تخرج من منطقة التاء والطاء والذال.

3- أنهم وصفوا صوتاً يشبه صوت الطاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد، ونطق بعض السودانيين، وهو صوت الطاء مُشْرِبةً بالتهميز " أي إننا نشعر عند نطقها بوجود عنصر الهمز فيها "(2).

ففي حال النطق بهذه الطاء نسمع طاءً مهموزة، نتيجة إقفال الوترين الصوتيين حال النطق بها، ومن ثم انفصالهما فيخرج الهواء المضغوط خلف الأوتار الصوتية بقوة(3).

6.1 الشدة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك):

ومن الصفات التي تمتاز بها الأصوات بعضها من بعض - بالإضافة إلى مخارجها وصفتي الجهر والهمس - كيفية مرور الهواء حال النطق في الجهاز النطقي. فنجد أن القدماء من الأصواتيين قسموا الأصوات من حيث حالة ممر الهواء عند النطق بها إلى ثلاثة أقسام يوضحها قول ابن جني: " وللحروف انقسام آخر إلى الشدة والرخاوة وما بينهما. فالشديدة ثمانية أحرف، وهي: الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والذال، والتاء، والباء، ويجمعها في اللفظ: " أَجَدَّتْ طَبَقَكَ " و " أَجْدَكَ طَبَقْتُ ". والحروف التي بين الشديدة والرخاوة ثمانية أيضاً، وهي: الألف، والعين، والياء، واللام، والنون، والراء، والميم، والواو،

(1) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 436.

(2) بشر، الأصوات العربية، ص 103.

(3) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 122.

ويجمعها في اللفظ: " لم يَرَوْ عَنَّا " ، وإن شئت قلت: " لم يُرَوْعْنَا " ، وإن شئت قلت: " لم يَرَعُونَا " . وما سوى هذه الحروف والتي قبلها هي الرخوة " (1) .

وقد عرّف القدماء الصوت الشديد بأنه الحرف " الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وذلك أنك لو قلت ألحَجَ ثم مددت صوتك لم يجر ذلك " (2) .

وعرّفوا الرخو على العكس من الشديد في سماحه بجريان الصوت معه، " وذلك إذا قلت الطَّسُّ وأنقَضُ، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت " (3) .

أمّا بشر فعرّف الصوت الشديد (الانفجاريّ) بأنه الصوت الذي ينتج " بأن يحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع من المواضع ، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يضغط الهواء ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة ، فيندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً " (4) .

كما عرّف الصوت الرخو (الاحتكاكيّ) بأنه ذلك الصوت الذي ينتج " بأن يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع ، بحيث يحدث الهواء في خروجه احتكاكاً مسموعاً " (5) .

يُلحَظُ ممّا سبق أنّ معيار التمايز بين الصوت الشديد والرخو عند علماء العربية القدماء، هو عدم جريان الصوت في الشديد وجريانه في الصوت الرخو (6) .

وقد سار المحدثون من علماء اللغة المسار نفسه، في جعلهم معيار التمايز بين الصوت الشديد والصوت الرخو، كيفية مرور الهواء عند مواضع النطق، وما يحدث لهذا الممر من عوائق أو موانع تمنع خروج الهواء منعاً تاماً، أو منعاً جزئياً، أو ما يحدث له من تغير أو انحراف (7) .

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص61.

(2) سبويه، الكتاب، ج4، ص434.

(3) المرجع نفسه، ج4، ص434 - 435.

(4) بش، الأصوات العربية، ص100.

(5) المرجع نفسه، ص118.

(6) الخليل، المصطلح الصوتي، ص109.

(7) بشر، الأصوات العربية، ص98.

وقد قسم بشر الأصوات الصامتة من هذه الناحية إلى مجموعات رئيسية، هي:

- 1- الأصوات الانفجارية ، وتسمى الوقفات أيضاً وهي: (الباء، والتاء، والذال، والضاد، والطاء، والكاف، والقاف، والهمزة).
- 2- الأصوات الاحتكاكية، وهي، (الفاء، والثاء، والذال، والظاء، والزاي، والسين، والصاد، والشين، والخاء، والغين، والحاء، والعين، والهاء).
- 3- صوت انفجاري احتكاكي أو (مركب) وهو الجيم.
- 4- صوت مكرر وهو الراء.
- 5- صوت جانبي وهو اللام.
- 6- أنصاف الحركات وتتمثل في الواو والياء⁽¹⁾.

عند مقارنة تقسيمات المحدثين بتقسيمات القدماء للأصوات باعتبار حالة ممر الهواء عند مواضع النطق نجد ما يأتي:

- 1- أن المحدثين قد أطلقوا على الأصوات الشديدة اسم الأصوات الانفجارية، وعلى الأصوات الرخوة اسم الأصوات الاحتكاكية، وعلى الأصوات المتوسطة اسم الأصوات بين الشديدة والرخوة حيث يقول بشر: " وكان من الأولى بهم - أي القدماء - أن يفسروا التوسط بما ليس شدة ولا رخاوة "⁽²⁾.
- 2- ذكر القدماء الجيم ضمن الأصوات الشديدة، أمّا المحدثون فعدوها صوتاً مركباً.
- 3- لم يذكر القدماء الضاد ضمن الأصوات الشديدة، أمّا المحدثون فجعلوها انفجارية.
- 4- سمّى القدماء الأصوات التي ليست انفجارية ولا احتكاكية بالأصوات المتوسطة، أمّا المحدثون فسموها الأصوات المائعة⁽³⁾. ويعارض بشر القدماء

(1) بشر، الأصوات العربية، ص98.

(2) المرجع نفسه، ص99.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية، ص25.

في تسميتهم هذه الأصوات المتوسطة، وكان من الأولى بهم أن يفسروا التوسط بما ليس شدة ولا رخاوة⁽¹⁾.

5— يعدّ القاء صوت العين من الأصوات المتوسطة أما المحدثون فيعدونه من الأصوات الاحتكاكية، وهي أقل الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً. أما صوت الجيم فيذهب بشر إلى أنه صوت مركب (أي انفجاري احتكاكي)، يكون النطق به بأن يرتفع مقدم اللسان تجاه مؤخر اللثة ومقدم الحنك، حتى يتصل بهما، محتجزاً وراءه الهواء الخارج من الرئتين، ثمّ بدلاً من أن ينفصل عنهما فجأة — كما في نطق الأصوات الانفجارية — يتم الانفصال ببطء، فيعطي الفرصة للهواء بعد الانفجار أن يحتك بالأعضاء المتباعدة احتكاكاً شبيهاً بما يُسمع من صوت الجيم الشامية⁽²⁾.

فهذا الصوت مركب يتكون من جزأين: الجزء الأول منه صوت قريب من الدال. والثاني صوت معطش كالجيم الشامية⁽³⁾. وهذا ما قرره تمام حسان عندما قال: " ومعنى التركيب هنا أنّ نطق هذا الصوت يستلزم طريقتين من طرق النطق: أولاهما الشدة أو الانفجار، والثانية الرخاوة أو الاحتكاك "⁽⁴⁾.

أما أنيس فيرى أنّ الجيم المستعملة الآن عند مجيدي القراءات القرآنية، هي الأقرب إلى الجيم الأصلية، وهو يفضل تسمية هذه الجيم العربية الفصيحة (صوتاً قليل الشدة)⁽⁵⁾.

ويذكر أنيس كذلك أنّ للجيم من الناحية الصوتية ثلاثة أنواع: شديدة خالصة الشدة، وتلك هي الجيم القاهرية، ومتوسطة بين الشدة والرخاوة فيها من الصفتين وتلك هي الفصيحة، والجيم الرخوة خالصة الرخاوة، وهي الجيم الشامية⁽⁶⁾.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص 99.

(3) المرجع نفسه، ص 126. وانظر: أنيس، الأصوات الغوية، ص 66.

(4) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 131 - 132.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 66.

(6) المرجع نفسه، ص 66.

فالمحدثون هنا يخالفون القدماء في عددهم الجيم الفصيحة صوتاً مركباً لأن القدماء عدوها صوتاً شديداً أي انفجارياً صرفاً.

ويفسر بشر ما ذهب إليه القدماء في عددهم صوت الجيم شديداً (انفجارياً) بتفسيرين اثنين:

الأول: أنهم وصفوا صوت الجيم بأنه شديد (انفجاري) ، متأثرين بالجزء الأول من نطقه، وهو الجزء المتمثل بانحباس الهواء عند بداية النطق به، وهذا الانحباس هو المكوّن للصوت الانفجاري. وهذا يعني أنهم أهملوا الجزء الثاني، وهو الانتقال من الانحباس إلى الانفجار البطيء الذي يحدث احتكاكاً. والثاني: ربّما كانت الجيم تنطق في القديم بما يشبه الجيم القاهرية (g) في اللغة العامية المستعملة اليوم عند أبناء القاهرة، وهذه الجيم الأخيرة شديدة أي انفجارية ولا شك، وهذا هو ما يرجحه بشر.

ومعنى كل ما تقدم أنّ للجيم في اللغة العربية ولهجاتها ثلاث صور:

الأولى: صوت لثوي – حنكي، مركب (انفجاري احتكاكي) مجهور [dj] ، وهو الصوت المستعمل لدى مجيدي القراءات القرآنية.

الثانية: صوت قصي انفجاري مجهور [g] ، وهو السائد الآن في بعض جهات اليمن شماله وجنوبه، وفي حواضر جمهورية مصر العربية، ويقال إنه الأصل في النطق.

الثالثة: صوت لثوي – حنكي احتكاكي مجهور [z] ، وهو نطق الشاميين⁽¹⁾.

أمّا صوت الضّاد، فقد عدّه القدماء من الأصوات الرخوة، في حين عدّه المحدثون من الأصوات الشّديدة، وقد اختلفت وجهات النظر في هذا الصوت قديماً وحديثاً.

أمّا قديماً فيؤكد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) في كتابه (الرعاية)

مسألتين:

(1) بشر، الأصوات العربية، ص126، ص 128.

أولاهما: صعوبة نطق هذا الصوت. والثانية: اختلاطه بالطاء فيقول: " والضاد يشبه لفظ الطاء، لأنهما من حروف الإطباق ومن الحروف المستعلية، ولولا اختلاف المخرجين وما في الضاد من استطالة، لكان لفظهما واحداً ولم يختلفا في السمع" (1).

أمّا عدم ذكر القدماء لها في الأصوات الشديدة، فيعزوه بشر إلى سببين اثنين: أحدهما: يتعلق بموضع النطق، فقد نسبها سيبويه (2) إلى منطقة تلي منطقة الجيم والشين والياء، فالضاد – في رأي القدماء – تخرج من منطقة قريبة من وسط الحنك، أي أنها صوت لثوي – حنكي، وهذا في حقيقة الأمر يختلف عما قرره المحدثون، إذ عدوا مخرج الضاد من نقطة الدال والتاء والطاء، وهي أصوات أسنانية – لثوية (3).

ويفسر بشر ما ذهب إليه القدماء بأمرين:

الأول: أن لغويي العرب قد أخفقوا في تحديد الموضع الدقيق لنطق الضاد، وهو احتمال غير وارد عند بشر.

والثاني: أنهم كانوا يتكلمون عن ضاد غير تلك الضاد التي نعرفها الآن، ومما يؤيد ذلك قول سيبويه نفسه: " لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها" (4).

(1) القيسي ، مكي بن أبي طالب، أبو محمد ، حموش بن محمد بن مختار (437 هـ) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق حسن فرحات ، دار الكتب العربية – دمشق. 1973م. ص 158-159.

(2) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 433.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص 105.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 436.

ويتضح من قول سيبويه السابق " أنه نسب الضَّاد إلى موضع لا يشترك معها فيه غيرها. على حين أن ضادنا الحالية تخرج من النقطة التي تخرج منها التاء والبدال والطاء"⁽¹⁾.

والثانية: – بالإضافة إلى موضع النطق – حالة ممر الهواء عند هذا النطق، وفي هذا يقول ابن جني: "فإن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر"⁽²⁾.

ومعنى هذا الذي قاله ابن جني أن الضَّاد كاللام تماماً . في حين عدّها بشر صوتاً يجمع بين (ظاهرة خروج هوائها من جانبي الفم كاللام، وظاهرة الاحتكاك) ، وبسبب اجتماع هاتين الظاهرتين معاً ، نحس بصعوبة بالغة في نطق هذه الضاد⁽³⁾.

ويذهب بشر إلى احتمال أن يكون القدماء قد " وصفوا الضَّاد المولَّدة لا الضَّاد العربية الأصلية " ويرجح هذا الاحتمال قوله: " ربما لكثرة استعمال الصوت المولَّد وشيوعه على الألسنة عند قيام حركة التأليف اللغوي"⁽⁴⁾.

أمّا تمام حسان فيؤكد تطور صوت الضاد، إذ يرى أن الضَّاد الفصحى كانت جانبية مع رخاوتها، وأنَّ الهواء الخارج في نطقها يخرج من جانب اللسان ويحتك به. ويؤكد أنَّ هذه الأوصاف (النطق الأسناني، والرخواوة، والجهر، والإطباق، والتفخيم، والاستفالة، والاستعلاء) التي كانت تتصف بها الضَّاد الفصيحة قديماً ، تشير إلى ضاد غير شبيهة بما نطقه في الوقت الحاضر⁽⁵⁾.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص105.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص47.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص107.

(4) المرجع نفسه، ص108.

(5) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص121.

7.1 صفات متفرقات:

ينتج عن حال مرور الهواء عند مواضع النطق حالة أخرى، غير حالتها الانفجار و الاحتكاك، فقد يكون اللسان مسترخياً في طريق الهواء الخارج من الرئتين، مما يفضي إلى تكرار ضربات اللسان على اللثة تكراراً سريعاً، مع تذبذب في الأوتار الصوتية عند خروج الهواء، محدثاً صوت الراء، وقد اطلق عليه القدماء الصوت المكرر، وقد ذهب إلى هذا كل من بشر⁽¹⁾ و أنيس⁽²⁾، أمّا تمام فسمّاها الأصوات المستمرة⁽³⁾، ويمثل هذه الأصوات في اللغة العربية صوت الراء.

أمّا محمود السعران، فيضيف شكلاً آخر من أشكال الراء ويطلق عليها اسم (الصوامت المستتلة) أو (المستتلة أو المفردة)، وتتكون هذه الصوامت بإحداث طريقة واحدة من عضو مرن كطرف اللسان، على عضو آخر كاللثة، بحيث لا يستغرق الاتصال زمناً ملحوظاً، ومن أمثلة هذه الأصوات كما يراها السعران (الراء المستتلة)⁽⁴⁾.

وتتكون الراء المستتلة كما تتكون الراء المتكررة، ولكن ليس فيها إلا طريقة واحدة من طرف اللسان على اللثة. ويحدث الوتران الصوتيان عند النطق بها نغمة موسيقية، وعلى هذا يصفها السعران: صامت مجهور لثوي مستل⁽⁵⁾.
أمّا الأصوات الجانبية، فهي تلك الأصوات التي تتكون بأن يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة، بحيث توجد عقبة في وسط الفم تمنع مرور الهواء منه، ولكن مع ترك منفذ لهذا الهواء من جانبي الفم أو أحدهما،

(1) بشر، الأصوات العربية، ص129.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية، ص55.

(3) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص132.

(4) السعران، علم اللغة، ص143.

(5) المرجع نفسه، ص143.

وهذا هو معنى الجانبية، وتحدث نذبذة في الأوتار الصوتية حال النطق به، ويمثل هذه الأصوات في اللغة العربية صوت اللام⁽¹⁾.

وقد سمّاها القدماء بالأصوات المنحرفة، مفسرين هذه التسمية بأنّ اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت ، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين وما فوقهما⁽²⁾.

أمّا الأصوات الأنفية، وهي التي تتكون بأن يحبس الهواء حبسًا تامًا في موضع من الفم، ومن ثمّ يخفض الحنك اللين، فيتمكن الهواء الخارج من الرئتين من المرور عن طريق الأنف. ومن الأصوات الأنفية الميم و النون.

فأمّا الميم، فهو صوت شفويّ أنفيّ مجهور، يحدث بأن تتطبق الشفتان انطباقًا تامًا عند النطق به، فيُمنع تيار الهواء من الخروج من بينهما منعًا تامًا، ولكن تيار الهواء لا يتوقف، بل يغير اتجاهه نحو الحجرة الأنفية، فيتمكن من المرور عن طريق الأنف، بسبب ما يعترضه من ضغط. ويحدث تذبذب في الوترين الصوتيين حال النطق به⁽³⁾.

وأما النون ، فصوت أسنانيّ لثويّ أنفيّ مجهور، يحدث بأن يعتمد طرف اللسان على أصول الأسنان العليا مع اللثة، ويخفض الحنك اللين فيتمكن الهواء الخارج من الرئتين من المرور عن طريق الأنف. ويتذبذب الوتران الصوتيان حال النطق به⁽⁴⁾.

أمّا محمود السعران فهو يفضل أن يسميها بالصوامت الغناء، ويوافق بشر في كيفية حدوث هذه الأصوات⁽⁵⁾.

وهذه الأصوات الأربعة السابقة (ل، ر، ن، م) مضمومًا إليها (العين) أطلق عليها العلماء القدماء (الأصوات المتوسطة) وجمعوها في قولهم (لم نرع)

(1) بشر، الأصوات العربية، ص129. وانظر: السعران، علم اللغة، ص141.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص63.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص130.

(4) المرجع نفسه، ص130.

(5) السعران، علم اللغة، ص141.

وتوسطها هذا حسب رأيهم توسط بين الشدة والرخاوة (الانفجار والاحتكاك). وهذا تقدير غير دقيق في نظر بشر لأنه يفضل أن توصف بصفة التوسط لا بالرخاوة ولا بالشدة، وإنما هي من نوع آخر، سمّاها بشرٌ (بأشباه الحركات)، مفسراً ذلك بأنّ هذه الأصوات تتسم بخواص الأصوات الصامتة، ولكنها في الوقت نفسه تبدي شبيهاً معيناً بالحركات⁽¹⁾.

وسبب شبيهاً بالحركات، هو أنّ هذه الأصوات تشبه الحركات في أهمّ خصائصها، وهي قوة الوضوح السمعيّ. فهواء هذه الأصوات يخرج حرّاً طليقاً كالحركات تماماً، والفارق فيه أنّ هواء الحركات يخرج من وسط الفم، ولكنه مع اللام يخرج من جانبي الفم ومع النون والميم من الأنف⁽²⁾.

و الرء ، تشبه الحركات بسبب حرية الهواء عند خروجه ، بسبب الاتصال والانفصال المتكررين. أمّا العين فهي وإن كانت احتكاكية، فهي لاتزال أقلّ الأصوات الاحتكاكية احتكاكاً ، وهذه الصفة وهي قلة الاحتكاك ، تسوّغ لنا أن نضمّ صوت العين إلى الأصوات الشبيهة بالحركات⁽³⁾.

ويعتقد بشر أنّ العلماء القدماء قد انتبهوا - بعض الانتباه - إلى هذه الصفة (شبه الحركات)، والذي يؤيد هذا الاحتمال أنّهم ضمّوا إلى هذه الأصوات الأربعة السابقة أصواتاً أخرى شبيهة بالحركات، بل هي حركات بالفعل ، فقد ضمّوا إليها الياء، والواو، والألف، وجمعوها كلّها في قولهم " لم يَرَوْعَنَا " أو " لم يُرَوْعَنَا " (4).

ويكون كلامهم مقبولاً إذا فسّرنا الواو والياء بأنّهما الواو والياء في نحو: (ولد، و يترك) ذلك لأنّ الواو والياء هنا لهما شبه كبير بالحركات ، ولكنها تؤدي وظائف الأصوات الصامتة، ولذلك سميت (أنصاف حركات) (semi-vowels). أمّا إذا كان قصدهم بالواو والياء في نحو (أدعو، وأرمي) فتقديرهم غير مقبول،

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 131.

(2) المرجع نفسه ، ص 131.

(3) المرجع نفسه، ص 131.

(4) المرجع نفسه ، ص 131.

لأنّ الواو والياء في هذين المثالين حركات صرفة ، ومن الخطأ ضمهما مع بقية هذه الأصوات ، أمّا ذكرهم الألف في هذه الأصوات فهو خطأ على كل حال، وذلك لأنّ الألف هنا ليس إلا حركة⁽¹⁾.

نخلص من الحديث عن صفات الأصوات إلى أنّ آراء كمال بشر جاءت بين الموافقة و التأييد للقدماء حيناً، و المخالفة والتجديد حيناً آخر. فقد ذهب إلى أنّ الجيم صوت مركب، أي (انفجاريّ احتكاكيّ) وفي هذا يخالف القدماء الذين وصفوه بأنّه صوت شديد ، أي انفجاريّ صرف.

كما خالف القدماء في عدّه صوت الضاد صوتاً شديداً (انفجاريّاً) ، في حين عدّه القدماء صوتاً رخواً (احتكاكيّاً). ويفسر السبب في جعل القدماء صوت الضاد من الأصوات الرخوة ؛ بأنهم وصفوا الضاد المولدة لا الضاد العربية الأصلية، وهذا رأي انفرد به بشر عن غيره من المحدثين.

كما خالف بشر القدماء في حكمهم على (الطاء، والقاف، والهمزة) بأنّها مجهورة، في حين عدّ بشر الصوتين الأولين مهموسين، والهمزة لا بالمهموسة ولا بالمجهورة. وهو في هذا الرأي يتفق مع بعض المحدثين ويخالف بعضهم الآخر. فيتفق مع أنيس في عدّه الهمزة صوتاً لاهو بالمجهور ولا بالمهموس. ويخالف كلّاً من تمام حسان، و عبدالرحمن أيوب، و رمضان عبدالنواب، فقد عدّها هؤلأء صوتاً مهموساً ظناً منهم بأنّ معنى الهمس عدم الجهر، وأنّهم لاحظوا المرحلة الثانية من مراحل نطق الهمزة، وهي المرحلة التي تصحب الجهر، وفي هذه المرحلة يكون الوتران الصوتيان في وضع الهمس.

وقد خالف بشر القدماء في تسميتهم الأصوات التي ليست شديدة ولا رخوة بالأصوات (المتوسطة)، إذ يرى أنّه من الأولى بهم أن يفسروا التوسط بما ليس شدة ولا رخاوة.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 132.

وخالفهم أيضاً في تفسير تسميتهم الأصوات المتوسطة بأنها متوسطة بين الشدة والرخاوة، ويفسرهو التوسط بأنه ليس بالشدة ولا بالرخاوة، ويطلق على هذه الأصوات اسم أشباه الحركات وهذه الأصوات هي: (ل، م، ن، ر، ع).

8.1 الحركات (الصوائت):

لقد درس علماء العربية القدماء الحركات وعرفوها، ولكنهم نظروا إليها و تعاملوا معها كما لو كانت شيئاً عارضاً، أو تابعاً للحروف (الأصوات الصامتة)، دون أن يكون لها كيان أو استقلال خاص⁽¹⁾. فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية⁽¹⁾. وقد ميّزوا الحركات (الأصوات الصائتة) من الأصوات الصامتة، فالحركات عندهم ثلاث، قد تكون قصيرة وقد تكون طويلة، فالقصيرة عندهم (الفتحة، والضمة، والكسرة) و الطويلة ما سموها بحروف المد واللين، وهي: (الألف في مثل قال، والياء في مثل قيل، والواو في مثل يقول). وما قول ابن جني إن " الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو"⁽²⁾ إلا بياناً لحسهم الدقيق بالفرق بين هذه الأصوات⁽³⁾.

وعلى العكس من القدماء فقد أولى المحدثون الحركات (الصوائت) عناية خاصة تفوق العناية التي أولوها للأصوات الصامتة، ومرجع هذه العناية هو اختلاف هذه الحركات من لغة إلى أخرى اختلافاً كبيراً، بل إن هناك اختلافاً بين حركات اللغة الواحدة، فإذا قارنا مثلاً حركات اللغة العربية حين يتكلم بها العراقي مع حركاتها حين يتكلم بها المصري، فإننا سنجد اختلافاً بين هذه الحركات، وهذا يعود إلى الاختلاف في اللهجات؛ وهذا ما دعاهم إلى استنباط مقاييس عامة لأصوات اللين تقاس بها أصوات اللين في كل لغة وتنسب إليها⁽⁴⁾.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص38.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص17.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص147 - 148.

(4) المرجع نفسه، ص137.

ويضيف كمال بشر أسباباً أخرى جعلت المحدثين يعنون هذه العناية بالحركات منها:

- 1- الحركات أصعب من الأصوات الصامتة في النطق إلى حدّ ملحوظ.
- 2- الخطأ في نطق حركات اللغات الأجنبية عامل من عوامل سوء الفهم..... بسبب شدة الشبه والقرب بين بعض الحركات في بعض اللغات الأجنبية، فأى خطأ في نطق هذه الحركات يؤدي إلى اللبس وعدم الفهم.
- 3- الخطأ في نطق الحركات أوضح منه وأظهر في نطق الأصوات الصامتة..... فالحركات أوضح في السمع و أقوى إذا قيست بالأصوات الصامتة⁽¹⁾.

أمّا تعريف الحركات (الصوائت) ، فقد أخذه المحدثون عن عالم الأصوات دانيال جونز، الذي يُعرّف الصوت الصائت (الحركة) ، بأنه الصوت المجهور الذي يخرج الهواء عند النطق به في مجرى مستمرّ خلال الحلق أو الفم، من غير أن يتعرّض لتدخل أعضاء آلة النطق تدخلاً يؤدي إلى حبس أو تضيق يسبب احتكاكاً مسموعاً⁽²⁾.

ويعد جونز من أوائل من عني بهذه الأصوات (الحركات)، فقد وضع مقاييس عامة لهذه الأصوات تعرف من خلالها، وهي ما يعرف بـ (الحركات المعيارية). إذ اعتمد في دراسته على عضوين مهمين في تكوين هذه الحركات وهما: (الشفتان، واللسان)، وهما العضوان الرئيسان في تعديل مجرى الهواء الصاعد من الرئتين خلال الفم، وقد نظر جونز إلى اللسان باعتبارين:

1- وضعه بالنسبة للحنك الأعلى ، من حيث الارتفاع والانخفاض.

2- الجزء المعين من اللسان الذي يحدث فيه الارتفاع والانخفاض.

أما الشفتان فنظر إليهما من حيث:

1- ضمهما.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 137-138.

(2) انظر: أيوب، أصوات اللغة، ص 156-157. والسعران، علم اللغة، ص 124. و بشر،

الأصوات العربية، ص 74.

2- انفراجهما.

3- من حيث وضعهما في وضع محايد⁽¹⁾.

وبهاتين النظرتين توصل جونز إلى وضع ثماني حركات معيارية هي:
(i- θ-ε-a-ā -ɔ -o-u) (تقرأ من اليسار). بالإضافة إلى حركات غامضة
الصفة نوعاً ما، ɔ وغير واضحة في الحدود نسبياً، إذا قيست ببقية الحركات
المعيارية سالفة الذكر. وأهم هذه الحركات الغامضة والمثال النموذجي لها هي
الحركة المرموز لها بالرمز (θ) في مقياس دانيال جونز⁽²⁾.

وقد حاول الأصواتيون المحدثون من العرب ، أن يحذوا حذو الباحثين
الغربيين في هذا المجال ، فعرضوا لنظام الحركات وشرحوه، وحاولوا تطبيق
مقياس جونز على الحركات العربية، كما جاء عند أنيس وتمام، وقد لاحظ
المحدثون أنّ الحركات في العربية تختلف دراستها في الفصحى عنها في العامية،
وفي هذا يقول بشر: "مما لا شك فيه أنّ هذه الحركات تختلف اختلافاً من نوع ما
في البلاد العربية، بسبب تأثر كل إقليم بلهجاته المحلية"⁽³⁾.

ويعزو تمام حسان السبب في ذلك إلى أمرين اثنين:

الأول: أنّ حروف العلة في اللهجات العامية أكثر منها في الفصحى، فالفصحى
تعترف بثلاثة حروف علة، يختلف كلٌّ منها بين الطول و القصر، ويمكن تسميتها
(الكسرة، والفتحة، والضمّة). في الوقت الذي تعترف فيه اللهجات العامية بخمس
يمكن تسميتها (الكسرة، والخفضة (أي الفتحة الممالة)، والفتحة، والرفعة (أي
الضمّة الممالة)، والضمّة).

والثاني: نظام التقخيم في اللهجات العامية يختلف عنه في الفصحى⁽⁴⁾.

وفي هذا السياق، درس بشر كغيره من الأصواتيين الحركات، وأطلق عليها
اسم (الأصوات الصائتة أو الصوائت)، معللاً ذلك بأنّ صيغة هذا المصطلح

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 139-140.

(2) المرجع نفسه ، ص 140.

(3) المرجع نفسه ، ص 147.

(4) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 136.

تتناسق في المبنى والوزن مع صيغة المصطلح المقابل له ، وهو (الأصوات الصامتة أو الصوامت) (1). وقد وافقه في هذه التسمية محمود السعران (2).

ويجعل بشر دراسته للحركات مخصوصة بحركات اللغة الفصحى التي ينطقها المتخصصون والقراء المجيدون في جمهورية مصر العربية فقط، إذ " إنَّ العربية في مصر الآن تشتمل على ثلاث حركات رئيسة تختلف طولاً وقصرًا" وبهذا يعدها ست حركات على أساس الطول والقصر، وقد تعترتها صفات مختلفة بسبب السياق الصوتي الذي تقع فيه (3).

وهذا ما أكدّه رمضان عبد التواب، وهو أنّ الفرق بين الحركات القصيرة والحركات الطويلة، إنّما هو فرق في الكمية لا في الكيفية، فوضع اللسان في كليهما واحد، لكنّ الفارق في الزمن يطول ويقصر، فإذا قصر كان الصوت قصيراً وإذا طال كان الصوت طويلاً (4).

ويقسم بشر الحركات العربية تقسيماً آخر، من حيث الصفات النطقية

ويجعلها تسع حركات هي:—

- 1— الفتحة المفخمة ومثالها صَبْرَ.
- 2— الفتحة المرققة ومثالها سَبْرَ.
- 3— الفتحة الوسطى (بين البينيين) ومثالها قَبْرَ.
- 4— الكسرة المفخمة ومثالها صِيَامِ.
- 5— الكسرة المرققة ومثالها نِيَامِ.
- 6— الكسرة الوسطى (بين البينيين) ومثالها قِيَامِ.
- 7— الضمة المفخمة ومثالها صُمُ.
- 8— الضمة المرققة ومثالها دُمُ.

(1) بشر، كمال، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، 2000، ص 424.

(2) السعران، علم اللغة، ص 124.

(3) بشر، الأصوات العربية، ص 148.

(4) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 96.

9- الضمة الوسطى (بين البينيين) ومثالها قُم⁽¹⁾.

فالحركات الأساسية (الفتحة، والضمة، والكسرة) مفخمة مع أصوات الإطباق (الصاد، والضاد، والطاء، والظاء)، وهي في الحالة الوسطى (بين البينيين) أي بين التفخيم والترقيق مع (القاف، والغين، والحاء)، ولكنها مرققة مع المواقع الصوتية الأخرى⁽²⁾.

فالحركات عند بشر بحسب التقسيم السابق ثماني عشرة حركة، إذا روعي الطول والقصر، والمواقع الصوتية التي تقع فيها، من (ترقيق وتفخيم وحالة وسطى). أمّا من ناحية الوظيفة فهي ثلاث حركات فقط، ويمكن أن يؤخذ الطول والقصر (الكم) في الحسبان لأهميته في البناء والدلالة، وعلى هذا فالحركات العربية عند بشر ست حركات⁽³⁾.

وقد وازن بشر بين الحركات العربية والحركات العالمية المعيارية، فجاءت هذه الموازنة على مرحلتين: الأولى، وازن فيها بين الحركات العربية الثلاث الرئيسية وهي (الكسرة (i) والفتحة (a) والضمة (u)). والثانية، يوازن فيها بين الحركات المعيارية و الحركات العربية الثلاث، مشيراً إلى صفاتها الطارئة عليها وهي (التفخيم والترقيق، والحالة الوسطى (بين البينيين)).

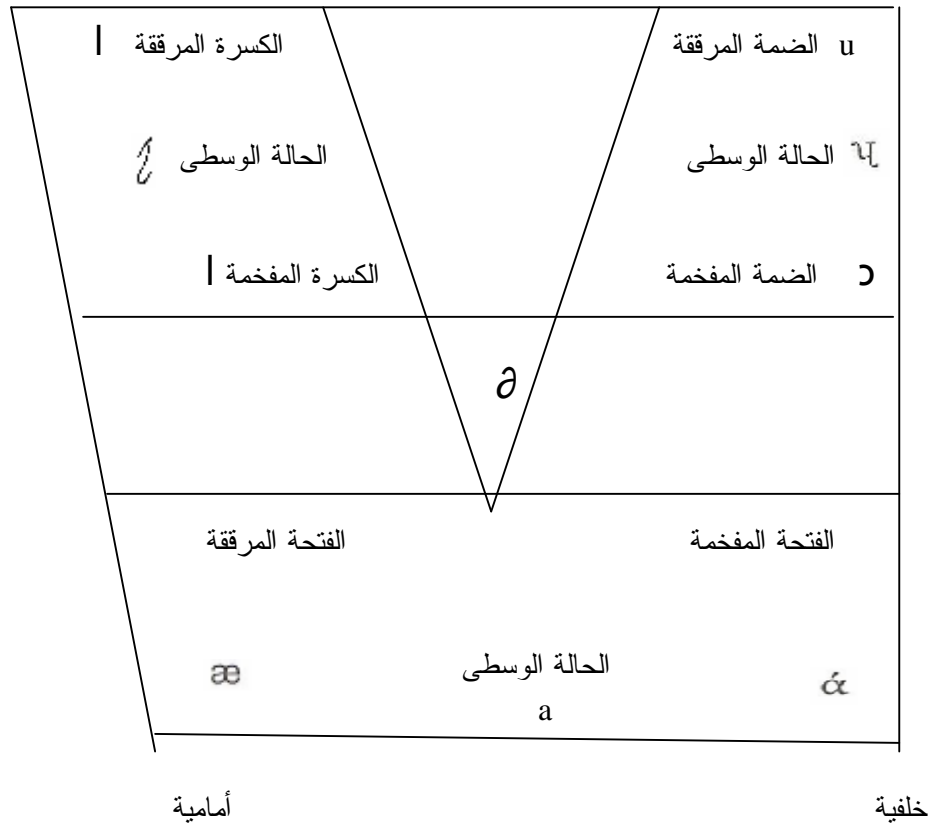
فأورد بشر رسمين بيانيين يوضح فيهما المرحلتين السابقتين⁽⁴⁾. وأجزت لنفسه دمج الشكليين مع بعضهما، لغاية التسهيل والتوضيح وإزالة اللبس. وهو الشكل الآتي:

(1) بشر، كمال، الأصوات العربية، ص 149 - 150.

(2) المرجع نفسه، ص 150.

(3) المرجع نفسه، ص 150.

(4) انظر: بشر، علم الأصوات، ص 465-467. و انظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص



- وقد خلص بشر من خلال مقارنته الحركات العربية الرئيسية والحركات المعيارية العالمية إلى ما يأتي:
- 1- أن أقرب الحركات العربية الرئيسية إلى الحركة المعيارية رقم [1] هي الكسرة العربية، بل هي مثلها تقريباً مع وجود فارقين:
- الأول: أن الكسرة العربية حركة ضيقة، ولكن بدرجة أقل من المعيارية رقم [1].
- الثاني: أن الكسرة العربية حركة أمامية ولكن ليست بالدرجة التي توصف بها الحركة المعيارية رقم [1].
- 2- الفتحة العربية أقرب ما تكون إلى الحركتين المعياريتين رقم [4] ورقم [5]. أو هي بينهما من حيث جزء اللسان، فاللسان في الفتحة العربية يكاد يكون مستوياً في قاع الفم، مع ارتفاع ضعيف في وسطه، فهي حركة متوسطة.

3- الضمة العربية أقرب ما تكون من الحركة المعيارية رقم [8] أو هي مثلها مع وجود فارقين اثنين:

الأول: أن الضمة العربية حركة ضيقة ولكن ليست بالدرجة التي تصل إليها المعيارية رقم [8].

الثاني: أن الضمة العربية حركة خلفية، ولكنها لا تبلغ مبلغ المعيارية رقم [8] في هذا الشأن⁽¹⁾.

أما في حالة الموازنة بين الحركات العربية بصفات الصوتية: (التفخيم والترقيق والحالة الوسطى) ، فيخلص بشر إلى ما يأتي:

1- أعطى كل حركة رمزاً خاصاً للتمييز بين الحركات وصفاتها ، فالكسرة المرققة علامتها { i } والمفخمة { ɨ } والحالة الوسطى { a } . والفتحة المرققة علامتها { æ } والمفخمة { ɔ } والحالة الوسطى { a } . والضمة المرققة علامتها { u } والمفخمة { c } والحالة الوسطى { ɥ } .

2- إن الكسرة المرققة أقرب الكسرات إلى المعيارية رقم [1] من حيث أمامية اللسان ودرجة ارتفاعه، ومن حيث تقدم أعلى نقطة من هذا الجزء المرتفع أو تأخرها.

أما الكسرة المفخمة فهي في منطقة المعيارية رقم [1]، ولكنها تختلف عنها في شئيين:

الأول: مقدم اللسان أقل ارتفاعاً مع الكسرة المفخمة منه مع المعيارية رقم [1].
الثاني: أعلى نقطة في الجزء الأمامي من اللسان مع الكسرة المفخمة ، تبعد إلى الوراء عن أعلى نقطة مع المعيارية رقم [1].

3- الفتحة المرققة هي المركز الوسط بين المعيارية رقم [3] والمعيارية رقم [4].
أما الفتحة المفخمة فهي أقرب ما تكون إلى المعيارية رقم [5]، أو هي مثلها مع وجود فرقين:

الأول: أن خلف اللسان مع الفتحة المفخمة يكون أعلى منه مع المعيارية رقم [5].

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 151-152.

الثاني: أن أعلى نقطة في هذا الجزء الخلفي مع الفتحة المفخمة متقدمة قليلاً على أعلى نقطة في هذا الجزء الخلفي من اللسان حين النطق بالمعيارية رقم [5].⁽¹⁾

4- الضمة المرققة قريبة من المعيارية رقم [8] ، من حيث درجة علو مؤخر اللسان ، مع فرق واضح، وهو أن أعلى نقطة في الجزء الخلفي من اللسان مع الضمة العربية متقدمة إلى حد ملحوظ عن أعلى نقطة مع المعيارية رقم [8]. أما الضمة المفخمة فهي أقرب ما تكون من المعيارية رقم [7] مع فرق واضح، هو أن الجزء الخلفي من اللسان حال النطق بها أكثر ارتفاعاً منه مع المعيارية رقم [7] ، وأن نقطة في هذا الجزء من اللسان متقدمة عن أعلى نقطة من هذا الجزء الخلفي نفسه مع المعيارية رقم [7].⁽²⁾

نخلص ممّا سبق إلى أنّ بشراً قد طبّق مقياس جونز على الحركات العربية بصفاتها الثلاث: (التفخيم والترقيق والحالة الوسطى). وكان في هذا التطبيق حريصاً كلّ الحرص على المقارنة بين الحركات العربية والحركات المعيارية ، من حيث الموقعية بالنسبة لحال اللسان ووضعه بالنسبة للحنك الأعلى، ارتفاعاً وانخفاضاً. ومن حيث الجزء المعين من اللسان الذي يحدث فيه الارتفاع والانخفاض.

وفي سياق آخر ، ردّ بشر على القدماء وبعض المحدثين ، مُخَطِّباً إيّاهم لزعهم أنّ هناك فتحة سابقة لألف المد في (قال) ، وكسرة سابقة لياء المد في (قيل)، وضمة سابقة لواو المد في (مذعور) ، وما شابه ذلك. وهذا خطأ في جملته، إذ ليست هناك فتحة أو كسرة أو ضمة تسبق حرف المدّ، وإنما هناك حروف المدّ نفسها، وهذا ما يعرف بالفتحة الطويلة (ألف المد)، والكسرة الطويلة (ياء المد)، والضمة الطويلة (واو المد)⁽³⁾.

وعلى هامش الحديث عن الحركات، انفرد بشر عن غيره من المحدثين في عده السكون حركة، من حيث الوظيفة. فالسكون في رأي بشر حركة سالبة نطقاً

(1) بشر، الأصوات العربية، ص153.

(2) المرجع نفسه ، ص153-154. وانظر: أيوب، علم اللغة، ص162-164.

(3) بشر، علم الأصوات، ص452. وانظر: أنيس، الأصوات اللغوية، ص40.

إيجابية قيمة ووظيفة⁽¹⁾. فمن حيث الوظيفة، يتبادل السكون المواقع والوظائف مع الحركات، وله دور في بناء الصيغ وله دور مهم في الإعراب⁽²⁾.
فمن حيث الصيغ فهناك صيغة (فعل) بفتح العين أو كسرها أو ضمها وهناك (فعل) بسكون العين. أمّا البناء فالكلمات بعضها مبني على الضم أو الكسر أو الفتح، وبعضها الآخر مبني على السكون. ومن حيث الإعراب هناك رفع للمضارع الصحيح الآخر بالضمّة، ونصب له بالفتحة، وجزم له بالسكون⁽³⁾. ومن هنا نجد أنّ بشراً يوافق ابن هشام (ت761هـ) في حسابانه السكون حركة رابعة تنضم إلى الفتحة والكسرة والضمّة⁽⁴⁾.

كما تظهر وظيفة السكون الصوتية في التركيب المقطعي في اللغة العربية، فللسكون أهمية كبيرة في تمييز نهاية المقطع المنتهي بحرف خالٍ من الحركات الثلاث، ويظهر ذلك في المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص) = (صوت صامت + حركة + صوت صامت)⁽⁵⁾.

وهناك قيمة أخرى للسكون وهي القيمة الموسيقية، وأوضح صور هذه القيمة هي التفعيلات العروضية، فكما هو معروف أنّ هذه التفعيلات مبنية على أنساق موسيقية (صوتية) معينة، والسكون يلعب دوراً كبيراً في تشكيل أنماط هذه الأنساق الموسيقية وأنماط وحداتها المكوّنة لها⁽⁶⁾.

(1) بشر، كمال، السكون في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، الجزء 23. 1318هـ، 1968م. ص154.

(2) بشر، علم الأصوات، ص456.

(3) بشر، السكون في اللغة العربية، ص160.

(4) انظر: ابن هشام، حاشية الخصري، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، لبنان، بيروت، 1415هـ، 1995م، ج1، ص34.

(5) بشر، السكون في اللغة العربية، ص160.

(6) المرجع نفسه، ص160 - 161.

9.1 أنصاف الحركات (semi-vowels):

وقد تحدث بشر على هامش الأصوات الصامتة عن أنصاف الحركات، ولكنني أجعلها هنا على هامش الأصوات الصائتة (الحركات) ؛ وذلك لشدة الشبه بينها وبين الحركات.

وأنصاف الحركات أو (أشباه الصوائت) ، هي تلك الأصوات التي تبدأ أعضاء النطق بها من منطقة حركة من الحركات، ولكنها تنتقل من هذا الموضع بسرعة ملحوظة إلى موضع حركة أخرى⁽¹⁾. وهذا ما سمّاه محمود السعران (بالأصوات الانزلاقية)⁽²⁾. والأصوات الانزلاقية هي تلك الأصوات التي: " يحدث فيها أن تبدأ الأعضاء بتكوين (صائت ضعيف) كالكسرة مثلاً، ثم تنتقل بسرعة إلى (صائت) آخر، أشد بروزاً، ولا يدوم وضع الصائت الأول زمناً ملحوظاً"⁽³⁾.

وفي اللغة العربية من هذا النوع صوتان، هما " الواو والياء" في مثل (ولد وحوّض، ويترك ويبيت). وهذان الصوتان يقتربان من حيث النطق من الحركات في صفاتهما، ولكنهما في التركيب الصوتي للغة يسلكان مسلك الأصوات الصامتة. ومن هذه الناحية جوّز بشر تسميتهما (بأنصاف صوامت) ولكنه يرجح المصطلح الأول (أنصاف حركات) لشهرته على الثاني⁽⁴⁾.

ويورد بشر وصفاً لحالة نطق (أنصاف الحركات) كما يأتي: الواو: تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة، ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى، وتضم الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف برفع الحنك اللين ويتذبذب الوتران الصوتيان⁽⁵⁾.

(1) بشر، علم الأصوات، ص368. وانظر: أيوب، أصوات اللغة، ص174.

(2) السعران، علم اللغة، ص149-150. وانظر: أيوب، أصوات اللغة، ص172.

(3) المرجع نفسه، ص150.

(4) بشر، الأصوات العربية، ص132 - 133.

(5) المرجع نفسه ، ص 133.

ويظهر لنا مما سبق أن نصف الحركة (الواو) صوت مجهور وذلك لتذبذب الوترين الصوتيين حال النطق به. فالواو إذن صوت صامت أو (نصف حركة) من أقصى اللسان مجهور.

أمّا الياء: فتتخذ الأعضاء حال النطق بها الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة، تاركةً هذا الوضع لنطق حركة أخرى بسرعة ملحوظة، ويتجه أوسط اللسان نحو أوسط الحنك، وتتفرج الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف وتتذبذب الأوتار الصوتية⁽¹⁾.

ويتبين لنا أن الياء "نصف حركة" صوت مجهور وذلك لأن الوترين الصوتيين يتذبذبان حال النطق به.

ونخلص من خلال حديثنا عن الحركات إلى أنّ بشراً قد أطلق عليها اسم الأصوات (الصوائت، أو الصائتة) كغيره من اللغويين ، ويعلل ذلك بأنّ هذه الصيغة التي جاء عليها المصطلح تتوافق في المبنى والوزن مع صيغة المصطلح الآخر المقابل للحركات، وهو (الأصوات الصامتة، أو الصوامت).

وقد ردّ بشر على من ادّعى أنّ هناك حركات تسبق حروف المدّ واللين، لأنهم مخطئون، وهو خطأ صريح في رأي بشر، والرأي عنده أنّه ليس هناك فتحة أو كسرة أو ضمة تسبق حروف المدّ واللين، وإنما هناك حروف المد نفسها، وهو ما يعرف بالألف الطويلة، والياء الطويلة، والواو الطويلة.

كما انفرد بشر عن غيره من المحدثين في الحديث عن السكون، فقد أهملها المحدثون فأخرجوها من الحركات، وظنوها لا شيء، في حين عدها بشر من الحركات، وذلك من حيث الوظيفة لا النطق؛ فالسكون عنده حركة سالبة نطقاً، إيجابية وظيفية ، فلها وظائف في بناء الصيغ، والإعراب، والبناء، والموسيقا والأوزان، والمقاطع ، وغير ذلك.

(1)بشر، الأصوات العربية، ص 133.

الفونيم the phoneme :

إنّ فكرة الفونيم أو الوحدة الصوتية قديمة، أدركها العرب وغيرهم من الأمم وإن بصورة غائمة، لا تؤهل نفسها لأن تكون نظرية أو نظريات واضحة صالحة للتطبيق والتحليل الصوتي. وبمرور الزمن واتساع دائرة الفكر اللغوي والتعمق في أبعاده وجوانبه، لمعت أفكار جديدة في هذا الشأن، في أذهان بعض الرواد من الدارسين في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين أمثال (سويت) الإنجليزي، ومواطنه (دانيال جونز) (1).

وإذا أعدنا النظر في دراسة الأصوات من حيث مخرجها وصفاتها، وجدنا أنّ هذه الدراسة قامت على تناول الأصوات دون ورودها في سياقاتها، أي دراسة الصوت معزولاً عن غيره من الأصوات، وهي دراسة تقوم على الملاحظة التجريبية، وقد مهّدت هذه الدراسة ويسّرت الطريق لدراسة الأصوات في سياقاتها المختلفة، فنحن لا نتكلم أصواتاً مفردة معزولة وإنما نتكلم سلسلة من الأصوات المتشابكة والمترابطة ومن هنا ظهر ما يسمى بالـفونولوجيا الصوتية (2).

والناظر في كتب اللغة والأصوات يجد الكثير من التعريفات لمصطلح الفونيم منبثقة من توجهات العلماء ومناهجهم ومن تصوراتهم للغة أولاً، وللصوت ثانياً (3). ويعزو أحمد مختار عمر هذه التعددية في تعريفات هذا المصطلح إلى عدّة أمور فيقول: "وقد نبع معظمها من اختلاف المناهج، أو من نوع الزاوية التي ينظر منها نحو الفونيم، وإن كان بعض الخلاف بين هذه التعريفات خلافاً لفظياً لا ثمرة له، وبعضها لا يكشف عن اتجاه الباحث أو زاوية نظره، وإنما يكشف عن نقل أعمى، أو تقليد بغير وعي، ناهيك عن اختلاف أبناء المدرسة الواحدة حول تعريف

(1) انظر: بشر، علم الأصوات، ص 493.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 33.

(3) سنتينية، سمير، اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج) عالم الكتب الحديث، الأردن -

إربد. ط 1. 1425هـ، 2005م. ص 64.

الفونيم بل ظهر أحياناً خلاف بين العالم ونفسه من فترة تاريخية إلى فترة تاريخية أخرى.⁽¹⁾

وهذه أبرز التعريفات لمصطلح الفونيم، كما جاءت عند المدارس الغربية كما أوردها بشر في كتابه علم الأصوات⁽²⁾:

الرأي الأول: ورائد هذا الرأي العالم الإنجليزي دانيال جونز، فالفونيم عنده "عائلة من الأصوات المترابطة فيما بينها في الصفات، في لغة معينة، والتي تستخدم بطريقة تمنع وقوع أحد الأعضاء في كلمة من الكلمات في نفس السياق الذي يقع فيه أي عضو آخر من العائلة نفسها" والظاهر أن جونز يرى أن أحد هذه الأعضاء عضو رئيس، وأن الأعضاء الأخرى أعضاء تابعة أو تنوعات له⁽³⁾.

الرأي الثاني: ويتمثل في رأي (المدرسة العقلية النفسية)، التي ترى أن الفونيم "صوت واحد له صور ذهنية تجريدية، يستطيع المتكلم استحضارها في ذهنه، ويحاول - لا شعورياً - أن ينطقها في الكلام الفعلي". ولكن تحقيق هذه الصورة الذهنية والتعبير عنها بصوت حقيقي قد تتجح تارة، وتفشل تارة أخرى، فيحاول المتكلم أن يأتي بأقرب صوت إلى هذه الصورة⁽⁴⁾.

الرأي الثالث: ورائده (Trubetzkoy) فالفونيمات عنده "أصغر وحدات اللغة التي تستطيع - بطريق التبادل - أن تميز كلمة من كلمة أخرى". ويعرّف الفونيمات بأنها الوحدات الصوتية التي لا يمكن تقسيمها إلى عناصر صوتية متتابعة من وجهة نظر اللغة المعينة التي يقوم الباحث بدراستها. ويقرّر أيضاً أن الفونيمات علامة مميزة لا يمكن تعرّفها إلا بالرجوع إلى وظائفها في تركيب كل لغة على حدة. وهذا ما ذهب إليه اللغوي الأمريكي (بلوم فيلد) بأن الفونيمات

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 174.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 485-490. وانظر: ستيتية، اللسانيات، ص 64-82.

(3) المرجع نفسه، ص 485.

(4) المرجع نفسه، ص 487.

أصغر وحدات صوتية مميزة، ويقول: "إنها أصغر وحدات تقوم بعملية التفريق بين معاني الكلمات" (1).

الرأي الرابع: وهو المسمى (بنظرية السمات الفارقة)، ويرى أصحاب هذه النظرية أنّ الفونيم " حزمة من الخواص الصوتية الأساسية ، التي يعتمد عليها في التفريق بين الوحدات الصوتية للغة ما ". وتقوم هذه النظرية على ضرورة وجود صفة فارقة واحدة في الأقل، تميز الوحدات الصوتية أو الفونيمات في لغة ما بعضها من بعض. (فالميم) في العربية مثلاً ينظر إليها على أنها مجموعة من السمات التالية: الأنفية، والجهر، والشفوية. وهذه هي الخواص الثلاث الفارقة بين الميم وغيرها من الوحدات الصوتية. وتسمى حينئذ فونيم (الميم) (2).

الرأي الخامس: ورائد هذا الرأي العالم الأمريكي (Twadell)، ويرى هذا العالم أنّ الفونيم لا وجود له، لا من الناحية العضوية، ولا من الناحية العقلية، وإنما هو وحدة تجريدية يقوم الباحث باستخلاصها من الأحداث النطقية بعد تجريدها والوصول منها إلى كل، أو وحدة مستقلة (3).

وعلى غرار المدارس الغربية ، تناول المحدثون من الأصواتيين العرب فكرة الفونيم، فجاءت دراستهم أصداءً لدراسات المدارس الغربية، فالفونيم عند تمام حسان يقصد به معنى الحرف. فمثلاً حرف (النون)، اصطلاحاً شامل يدخل تحته عدد من الأصوات كالذي في بداية (نحن)، والذي قبل (التاء) في (إن تاب)، وقبل (الظاء) في (إن ظهر)، وقبل (الشين) في (إن شاء) وقبل (القاف) في (إن قال)، مع اختلاف واضح بين هذه الأصوات في المخرج، لاحظ أن صوت النون في (إن تاب) و(إن ظهر) مما يخرج فيه اللسان، كالتاء والذال والظاء تماماً (4).

(1) بشر، علم الأصوات، ص 488.

(2) المرجع نفسه، ص 489.

(3) المرجع نفسه، ص 490.

(4) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 157.

فالنون من خلال حديث تمام السابق نون واحدة من الناحية اللغوية الوظيفية، ولكنها عدة نونات تختلف - باختلاف ما يجاورها من أصوات - من الناحية الصوتية. وهذا الذي سبق يطبق على جميع أصوات اللغة، بما فيها الحركات⁽¹⁾.
أمّا عبد التواب فقد عرفّ الفونيمات بأنها " هذه الأصوات المختلفة، التي يُعبّر عنها في الكتابة برمز واحد، ولا تستخدم في اللغة للتفريق بين المعاني المختلفة"⁽²⁾.

وأمّا أحمد مختار عمر فيعرف الفونيم بأنه " الوحدة المتميزة الصغرى، التي يمكن تجزئها لسلسلة التعبير إليها"⁽³⁾.

وعلى غرار هذه الجهود عند المحدثين من العرب، وغيرهم من الغرب، جاءت جهود بشر في دراسته للفونيم، فعرفّ الفونيم بأنه " وحدة صوتية قادرة على التفريق بين معاني الكلمات، وليست حدثاً صوتياً منطوقاً بالفعل في سياق محدد " ⁽⁴⁾. فالفونيمات أنماط للأصوات، والمنطوق بالفعل هو صورها وأمثلتها الجزئية التي تختلف من سياق إلى آخر، فالكاف فونيم، والجيم فونيم، والقاف فونيم، أمّا الصور النطقية المختلفة لكل واحدة منها فهي أمثلتها variants أو ما يسمى phones أو allophones⁽⁵⁾.

ويرى بشر أنّ ما يسمى بالصوت الواحد قد يتعدد في الكلام المتصل، إذ قد يظهر بصور مختلفة طبقاً للسياق المعين الذي يقع فيه، فما سميناه صوت الياء مثلاً قد يصير عدة ياءات تتفق في شيء وتختلف في شيء آخر. ولعل هذه المسألة تظهر بصورة أوضح في حال صوت كصوت النون مثلاً فالنون مصطلح عام يشمل مجموعة من النونات، كتلك التي في (إن تاب)، و (إن قال)، و (إن

(1) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 158.

(2) عبدالتواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 83-84.

(3) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 135.

(4) بشر، الأصوات العربية، ص 156.

(5) المرجع نفسه، ص 158.

شاء) وغيرها، فكلُّ واحدة منها تختلف عن أختها في موضع النطق، ولكنهم ضموها جميعاً تحت اسم واحد هو النون⁽¹⁾.

ويرى بشر أن كلمة (صوت) نفسها لها معنيان: معنى عام تجريدي، يقصد به النوع أو الأسرة لا الأفراد أو الأمثلة الجزئية أو المتنوعة، وذلك كصوت النون أو الراء أو اللام، إلخ، بوصف كلٍّ منها وحدة صوتية لها كيانها الخاص، وإن تعددت أفرادها وأعضاؤه في حالات معينة. ومعنى خاص يطلق على الصوت الجزئيّ المفرد، مع مراعاة صفاته النطقية والسمعية، وذلك كأصوات النون وأعضائها المختلفة، التي تلاحظ في النطق في السياقات الصوتية المتنوعة بتنوع الموقع⁽²⁾.

ولا تقتصر نظرية الفونيم على الأصوات الصامتة فقط، بل إنَّ للحركات (الصوائت) نصيباً ملحوظاً من تعدد الصور بحسب السياق. فالفتحة القصيرة مثلاً صوت واحد بمعيار المعنى الأول، ولكنها ثلاثة أصوات - أو أكثر - من وجهة نظر المعنى الثاني، إذ إنَّ لهذه الفتحة ثلاث صور أو أمثلة مختلفة بحسب السياق، فهناك الفتحة المرفقة، والفتحة المفخمة، والفتحة التي بين هاتين الحالتين⁽³⁾.

والسكون كذلك في (إن) ينطق بالكسر في نحو (إن ارتبتم)، وذلك للتخلص من التقاء الساكنين. كما تخضع الحركات للتغيير والتعدد في الكم، من حيث القصر والطول في الكلام المتصل، فالكسرة في الحرف (في) حركة طويلة ولكن يصيبها القصر في نحو (في البيت)⁽⁴⁾.

ويظهر التعدد النطقي للحركات كذلك على مستوى الكلمة المفردة، فالفتحة الطويلة مثلاً مفخمة في (طاب)، ومرفقة في (تاب)، ولكنها بين البين في نحو (قال)، وهذا الذي سبق جارٍ على سائر الحركات⁽⁵⁾.

(1) بشر، الأصوات العربية، ص 156.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 480.

(3) المرجع نفسه، ص 478.

(4) المرجع نفسه، ص 478.

(5) المرجع نفسه، ص 478.

والذي يفيدنا في التفريق بين الوحدات الصوتية وبين التنوعات المختلفة للصوت الواحد، هو الناحية الوظيفية ، فمثلاً النون يُعدُّ صوتاً واحداً، إذا نظرنا إليه من الناحية الوظيفية، أي من حيث كونه قادراً على تغيير معاني الكلمات أو عدم قدرته على ذلك. ولكنه عدة أصوات إذا نظرنا إليه من الناحية النطقية الصرفة فقط، أي من حيث موقعه في النطق الفعلي في الكلام ، ومن حيث تأثيره على السمع⁽¹⁾.

وقد قسم بشر تنوعات الفونيم الواحد (allophones) إلى قسمين: قسم مشروط ومقيد بسياقات معينة، وقسم غير مشروط. فالتنوعات المشروطة (allophones conditioned) - كما يراها بشر - هي صاحبة الحظ الأوفى بالنظر والدرس والتحليل، وذلك لإمكانية تعرّفها بسهولة وضبط قيودها. ومن أمثلة هذه التنوعات المشروطة ، ما يظهر في تفخيم بعض الأصوات أو ترقيقها ، مقيدةً في الحالتين بسياقات معينة. كما هو الحال في (القاف، والحاء، والغين، والراء... إلخ)⁽²⁾.

أمّا التنوعات غير المشروطة أو غير المقيدة (free allophones)، فقد تقع أحياناً ولكنها - مثل سابقتها - لا تؤدي إلى تغيير المعاني. ومن الأمثلة على هذه التنوعات غير المشروطة، تفخيم اللام أو عدم تفخيمها في نحو (الصلاة) و(الضلال)، أي عند مجاورتها لصوت من الأصوات المفخمة تفخيماً كلياً. وهذه التنوعات غير المقيدة ونحوها، يرى بشر أنها من قبيل الظواهر التطريزية (phones)⁽³⁾.

ويُفرّق بشر بين هذين النوعين من التنوعات بقوله: " إنَّ التنوعات المشروطة لا يمكن وقوع أحدها مكان الآخر في الكلمة. فإن وقع عدُّ الأمر خروجاً عن قواعد النطق في المستوى اللغوي المعين.... أمّا التنوعات غير المشروطة فمن الممكن وقوع أحدها مكان الآخر، ولكنه حينئذ تنوع عفويٌّ ، لا علاقة له بتنوعات الفونيم

(1) بشر، علم الأصوات ، ص 481.

(2) المرجع نفسه، ص 482 - 483.

(3) المرجع نفسه، ص 483.

الأصليّ، وليس مثلاً من أمثلته، وإنَّ عُدَّ خطأً أو تجاوزاً في النطق، وهو - بطبيعة الحال - لا يحدث أيّ أثر في بناء الكلمة أو معناها" (1).

ومن أمثلة ذلك نطق صوت الجيم العربية بصور متعدّات: كالجيم الفصيحة [dz]، أو الجيم القاهرية [g]، أو كنطقها دالاً، أو جيماً شامية [z]. هذه الصور النطقية لصوت الجيم - برأي بشر - ليست من قبيل التنوعات الصوتية للفونيم الواحد، بل " إنَّ كلَّ صورة منها تنتمي إلى مستوى لغويّ معين أو إلى لهجة معينة، ومن ثمَّ ينبغي حسابها أصواتاً مستقلة" (2).

ولكنني أرى خلاف ما يرى بشر في رأيه أنَّ الجيم بتعدد صورها النطقية، لا تعد من أسرة واحدة، ينتظمها فونيم واحد. وهذا رأيٌ يخالف ما قاله هو نفسه عن الفونيم، إذ الفونيم عنده صوت واحد عامٌّ يجمع جملة من الأفراد والتنوعات، فهذه الصور النطقية المتنوعة لصوت الجيم لا تؤدي أية وظيفة دلالية في الكلمات، وإنَّما لها وظيفة صوتية نطقية فقط. لذلك يجب عد هذه التنوعات النطقية من قبيل الألفونات المتعددة للفونيم الواحد، أي الصور المتعددة للصوت الواحد.

فمثلاً كلمة جيش تبقى تدل على ذلك العدد من الجنود الذي يقسم إلى كتائب وفرق وغير ذلك، حتّى ولو تغيرت الصور النطقية لهذه الجيم، من جيم شامية [z]، إلى أخرى قاهرية [g]، أو ثالثة فصيحة [dz]، أو إلى تلك التي تنطق دالاً، فهذه الجيمات المتنوعة ليست إلا صوراً أو تنوعات لفونيم واحد.

ويُقَسَّم بشر الفونيمات - كغيره من الأصواتيين - من حيث إنَّها أساسية أو ثانوية إلى قسمين: الأول: الفونيمات الرئيسية (primary phoneme). والثاني: الفونيمات الثانوية (secondary phoneme). ويقصد بالفونيم الرئيس ذلك العنصر الذي يكون جزءاً أساسياً من بنية الكلمة المفردة، وذلك كالباء، والتاء، والحاء... إلخ. بوصفها وحدات لا أمثلة نطقية فعلية، وكذلك الفتحة والكسرة والضمة بهذا الوصف أيضاً (3).

(1) بشر، علم الأصوات، ص 484.

(2) المرجع نفسه، ص 484.

(3) المرجع نفسه، ص 486.

أمّا الفونيم الثانوي، فهو كلُّ ظاهرة أو صفة صوتية ذات مغزى أو قيمة في الكلام المتصل، وعلى هذا فالفونيم الثانوي ليس جزءاً من بنية الكلمة، وإنما يظهر ويُلاحظ في الكلام المتصل. ومن أمثلة الفونيم الثانوي - كما يراها بشر - : درجة الصوت، النغمة، النبر، والتنغيم، قصر الحركات وطولها..... إلخ⁽¹⁾.

وبناءً على ما سبق رأى بعض الأصواتيين تسمية فونيمات النوع الأول (الرئيس) بالفونيمات التركيبية أو القطعية. وتسمية فونيمات النوع الثاني (الثانوي) بالفونيمات (فوق التركيبية أو غير القطعية)⁽²⁾.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ بشراً كغيره من المحدثين قد درس الفونيم، ولم يختلف تعريفه مضموناً - وإن اختلف لفظاً - عن تعريفات من سبقه من الأصواتيين.

كما يرى بشر أنّ من أهمّ العوامل التي تؤثر في الصوت الواحد، وتجعل منه صوراً متعدّدة، هي السياقات المعينة التي يقع فيها الصوت المعين، فصوت النون قد يصير عدة نونات، وذلك بحسب السياقات التي يقع فيها.

ونلاحظ كذلك أنّ بشراً قد فسّر الصوت على معنيين: معنى عام تجريدي، ويقصد به النوع أو الأسرة أو الأفراد، أو الأمثلة الجزئية أو المتنوعة، وذلك كصوت: النون أو الراء أو اللام وغيره. ومعنى خاص يطلق على الصوت الجزئيّ المفرد، مع مراعاة صفاته النطقية والسمعية، وذلك كصوت النون وتنوعاته المختلفة.

كما نستنتج أنّ بشراً لم يطبّق نظرية الفونيم على الأصوات الصامتة فقط، بل جعل للحركات (الصوائت) نصيباً وافراً من هذه النظرية؛ وذلك لأنّ الحركات تختلف نطقاً - أكثر من الصوائت - من سياق إلى سياق آخر.

ونلاحظ أيضاً أنّ بشراً قد أخطأ الظنّ عندما جعل التنوعات النطقية لصوت الجيم ليست من قبيل التنوعات الصوتية للفونيم الواحد، ظناً منه أنّ الجيم القاهرية تختلف عن الجيم الشامية، وأنّ الجيم الفصيحة تختلف عن سابقتيها، والجيم التي

(1) بشر، علم الأصوات، ص 486.

(2) المرجع نفسه، ص 497.

كالدال تختلف عن جميع الصور السابقة، وعلى الرغم من أن كل صورة من الصور السابقة تنتمي إلى بيئة لغوية واحدة مستقلة عن سواها، فمن الصواب أن نعدّها تنوعات صوتية لفونيم واحد ؛ وذلك لأنّ هذه التنوعات لا تؤدي إلى تغيير في الدلالة، ولو أدّت هذه التنوعات تغييراً دلاليّاً لكان من الأجدر بنا ألا نعدّها من قبيل التنوعات الصوتية للفونيم الواحد، بل عدّنا كل تنوع منها فونيماً مستقلاً عن الآخر.

10.1 المقطع syllable:

لا نستطيع بأيّ حال أن نطلق حكماً عاماً فيما يخص الدراسات الصوتية، وذلك لاختلاف اللغات واختلاف خصائصها الصوتية، فلكل لغة خصوصيتها التي تمتاز بها عن غيرها، وعلى هذا فإنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه - عند الأصواتيين - يمكن أخذه منطلقاً لدراسة المقطع وأنماطه وكيفيات تركيبه في كل اللغات. وليس هذا فحسب ، فقد يختلف المقطع في التنوعات اللغوية أو ما يعرف باللهجات في اللغة المعينة، فيختلف المقطع من بنية لغوية إلى بنية لغوية أخرى، وهذا ما ذهب إليه أحمد مختار عمر عندما قال: " ولكن الأصواتيين لم ينجحوا حتى الآن في إعطاء وصف شامل ودقيق له "(1).

وعلى أيّة حال ، فقد سلك الأصواتيون طريقين رئيسيين في تعريف المقطع: أحدهما فوناتيكي، والآخر فنولوجي. أمّا الاتجاه الفوناتيكي، فمن أهم تعريفاته للمقطع بأنه " تتابع من الأصوات الكلامية ، له حدّ أعلى أو قمة إسماع تقع بين حدين أدنيين من الإسماع"(2). وأمّا الاتجاه الفنولوجي فيعرف المقطع من حيث كونه وحدة تختلف من لغة إلى أخرى. وعلى هذا فإنّ التعريف الفنولوجي الدقيق لا بدّ أن يكون خاصاً بلغة معينة أو مجموعة من اللغات(3). وأهم تعريفات المقطع

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 283.

(2) عباينة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق. ط1، 2000م، ص 15.

(3) المرجع نفسه ، ص 15.

من الناحية الفونولوجية التعريف الذي يعرف المقطع بأنه " الوحدة التي يمكن أن تحمل درجة واحدة من النبر (كما في اللغة الإنجليزية) أو نغمة واحدة (كما في كثير من اللغات النغمية)"⁽¹⁾.

والواضح أنّ الوصفين لم ينجحوا حتى الآن في إعطاء وصف شامل ودقيق للمقطع⁽²⁾. وهذا ما رآه فندريس في أن تعريف المقطع أمر عسير⁽³⁾. في حين ذهب كانتينو إلى أن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملاً أم جزئياً، هي التي تمثل المقطع⁽⁴⁾.

أمّا في الدّراسات العربية الحديثة ، فيعرفه رمضان عبد التواب بأنه: " كمية من الأصوات التي تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة " ⁽⁵⁾

ولقد عدّ أنيس المقاطع نوعين: متحركاً، وساكناً. فالمقطع المتحرك ، هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل. وأمّا المقطع الساكن ، فهو الذي ينتهي بصوت ساكن، فالفعل الماضي الثلاثي (فَتَحَ) يتكون من ثلاثة مقاطع متحركة، في حين أن المصدر لهذا الفعل (فَتَّحَ) يتكون من مقطعين ساكنين⁽⁶⁾. وهو يتفق بهذا مع تمام حسان حين نظر إلى المقاطع على أنها أشكال وكميات معينة، إلّا أنّ تماماً يطلق على المقطع المتحرك اسم (مقطع مفتوح) وعلى المقطع الساكن اسم (مقطع مقفل)⁽⁷⁾.

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص283-286. وانظر: حسان، مناهج البحث في اللغة،

ص173. وانظر: خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص233-234.

(2) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص241.

(3) فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، و محمد القصاص، القاهرة، 1950م، ص85-86.

(4) عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص194.

(5) المرجع نفسه، ص194.

(6) أنيس، الأصوات اللغوية، ص190.

(7) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص172. وانظر: الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1990 م، ص195.

أمّا من حيث أنواع النَّسْجِ في المقاطع العربية ، فيتفق أنيس وعبدالتواب على أنها خمسة أنواع⁽¹⁾. في حين يذهب كلٌّ من تمام حسان وأحمد مختار إلى أنَّها ستة أنواع مع اختلاف بينهما في النوع السادس، وقد اتفقوا جميعاً على الأنواع الخمسة الآتية:

1- [ص ح] أو [CV]

2- [ص ح ص] أو [CVC]

3- [ص ح ح] أو [CVV]

4- [ص ح ح ص] أو [CVVC]

5- [ص ح ص ص] أو [CVCC]

وما زاده تمام على هذه المقاطع السابقة هو المقطع [ح ص] أو [VC]⁽²⁾ ، ولكنّه لم يُشرِ إلى هذا المقطع في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) ، وكأنّه قد تراجع عن قوله بهذا المقطع، إذ نجده يقول في كتابه هذا: " الحروف الصحيحة تكون في بداية المقطع في اللغة العربية، ولا تكون كذلك في العلل "⁽³⁾.

وزاد أحمد مختار على الأنواع الخمسة السابقة المقطع [ص ح ح ص ص] أو [CVVCC] ومثل له ب(ضالّ) (daall) من (ضالين) عند الوقف⁽⁴⁾.

ولا يختلف بشر عن غيره من المحدثين في دراسته للمقاطع الصوتية في اللغة العربية، فقد خصّ دراسته البناء المقطعيّ في اللغة العربية كما يخبرها قراء القرآن الكريم ، وأهل الاختصاص في جمهورية مصر العربية ، لأنّ هذا الأداء يختلف بصورة أو أخرى من قطرٍ عربيٍّ إلى آخر، وفقاً للعادات والتقاليد اللغوية لكلِّ قوم من أقوام العرب⁽⁵⁾.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص113، وانظر: عبدالتواب، فصول في فقه اللغة، ص194.

(2) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص172-173.

(3) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص69.

(4) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص256.

(5) بشر، علم الأصوات، ص508.

ومنهج بشر في دراسة المقاطع الصوتية في اللغة العربية ، هو المنهج الفنولوجي، الذي يعتمد على النظر في تتابعات الوحدات الصوتية وكيفيات تكوينها، على شكل حزم وعناقيد مميزة في سلسلة الكلام، دون إهمال للجانب الصوتي (الفوناتيكي) إهمالاً تاماً، إذ الرجوع إليه أحياناً قد يصبح ضرورة لتحديد أبعاد هذه الحزم أو العناقيد على وجه صحيح. ⁽¹⁾ ويوافقه في هذا حلمي خليل الذي يرى " أن وصف الصوت بأنه مقطعي أو غير مقطعي، دون وصفه في سياق محدد كالكلمة مثلاً، يعد ضرباً من الغلو، لأن المقطعية ليست صفة ملازمة للصوت، وإنما صفة تنشأ من مجاورة الأصوات بعضها لبعض " ⁽²⁾. ويشير بشر إلى أهم الخواص العامة التي يتميز بها المقطع في اللغة العربية، وهي:

- 1- المقطع في العربية يتكون من وحدتين صوتيتين - أو أكثر - إحداهما حركة، فلا وجود للمقطع من صوت واحد، أو مقطع خالٍ من الحركة.
 - 2- المقطع لا يبدأ بصوتين صامتين، كما لا يبدأ بحركة.
 - 3- لا ينتهي المقطع بصوتين صامتين إلا في سياقات معينة، أي عند الوقف أو إهمال الإعراب.
 - 4- غاية تشكيل المقطع أربع وحدات صوتية، بحسبان الحركة الطويلة وحدة واحدة ⁽³⁾.
- ويوافق بشر كلاً من تمام وعمر، في أن أنواع النسيج في المقاطع العربية ستة. وقد صنف بشر هذه المقاطع إلى ثلاث طوائف، هي: القصيرة، والمتوسطة، والطويلة. كما يأتي ⁽⁴⁾:

(1) بشر علم الأصوات ، ص 509.

(2) خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص 233-234.

(3) بشر، علم الأصوات، ص 509-510. وانظر: شاهين، عبدالصبور، في علم اللغة العام،

1400هـ، 1980م. ص 108.

(4) المرجع نفسه، ص 501.

المقطع القصير: ويتكون هذا المقطع من (صوت صامت + حركة قصيرة)، ويرمز إليه بالرمز [ص ح] أو [CV]، ومثال هذا المقطع المقاطع الثلاثة في كل فعل ماضٍ ثلاثيٍّ خالٍ من حروف المدِّ، من مثل: (كَتَبَ) [ka ta ba].
المقطع المتوسط: وفيه نمطان: الأول: ويتكون من (صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت)، ويرمز إليه بالرمز [ص ح ص] أو [CVC]، ومثاله المقطع الأول في مثل (يَكْتُبُ) [yak tu bu]، والثاني في مثل (كَتَبْتُ) [tu ka tab].

والنمط الثاني: من (صوت صامت + حركة طويلة)، ويرمز إليه بالرمز [ص ح] أو [CVV]، ومثاله المقطع الأول من كل اسم فاعل من الفعل الثلاثي، كما في مثل: (كَاتَبُ) [kaa ti bn].
المقطع الطويل: ويشمل ثلاثة أنماط:

الأول: ويتكون من (صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت + صوت صامت)، ويرمز إليه بالرمز [ص ح ص ص] أو [CVCC]، ومثاله (بُرٌّ) بفتح الباء أو كسرهما أو ضمهما، [burr] [birr] [barr]، وهذا المقطع مشروط وقوعه بالوقف أو عدم الإعراب.

الثاني: ويتكون من (صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت + صوت صامت)، ويرمز إليه بالرمز [ص ح ص ص] أو [CVVCC]، ومثاله المقطع الثاني في نحو (مَهَامٌ) [ma haamm]، وهذا المقطع مشروط وقوعه بنفس شروط المقطع السابق.

الثالث: ويتكون من (صوت صامت + حركة طويلة + صوت صامت)، ويرمز إليه بالرمز [ص ح ص] أو [CVVC]، ومثاله المقطع الأول في مثل (ضالين) [daal liin]، ويُشترط لوقوع هذا المقطع شرطان اثنان؛ أولهما: أن يكون الصوت الصامت الأخير مدغماً في مثله كما في المثال المذكور (ضالين).
والثاني: في حال الوقف أو عدم الإعراب، في مثل (يقول) [ya quul]⁽¹⁾.

(1) بشر، كمال، علم الأصوات، ص 510 – 511.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ بشراً وافق المحدثين في النظر إلى مفهوم المقطع من الجانبين: الفوناتيكي، والفلولوجي. ونجد أنّه نهج المنهج الفلولوجي في دراسته للمقطع الصوتي في اللغة العربية. و وافقه الرأي في نهجه هذا ؛ وذلك لأنّ المقطع يتكون من وحدتين صوتيتين أو أكثر، وهذا يدل على أن المقطع عبارة عن نسيج التشكلات الصوتية الفلولوجية.

ونلاحظ أيضاً أنّ بشراً قد وافق كلاً من تمام حسان وأحمد مختار عمر في عدد المقاطع الصوتية. في حين نجد أنّه خالف كلاً من أنيس و عبدالنواب، فقد عدها هذان خمسة مقاطع فقط. هذا من جهة، ومن جهة أخرى وافق بشر أحمد مختار عمر بزيادته المقطع [ص ح ح ص ص] أو [CVVCC] على المقاطع الخمسة المذكورة سابقاً.

11.1 النبر stress:

لقد عرّف علماء العربية النبرَ وعرّفوا أشكاله المختلفة، ولكنهم لم يفرّدوا له باباً في مصنفاتهم، بل أشاروا إليه بصورة غير مباشرة، وعلى الرغم من أنّ علماء العربية القدماء لم يدرسوا النبر على أنّه الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة، إلّا أنّهم استخدموا مصطلحات أخرى تدل على هذا المعنى، من مثل: الهمز وعلو الصوت أو ارتفاعه⁽¹⁾.

أمّا في علم اللغة الحديث، وبفضل المعامل الصوتية والأجهزة الحديثة فقد عرّف المحدثون - عرباً ومستشرقين - النبر وعرّفوه على أنّه: "الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة، ليصبح بارزاً و واضحاً في السمع أكثر من غيره من مقاطع الكلمة"⁽²⁾

وقد عرّف الغربيون المقطع المنبور بتعاريف عدة، متباينة بتباين المذاهب والمدارس، ومن أشهرها تعريف جونز، الذي قال: "المقطع المنبور بقوة ينطقه

(1) الخليل، المصطلح الصوتي، ص191.

(2) الخليل، عبدالقادر مرعي، التشكيل الصوتي في اللغة العربية، بحوث ودراسات، ط1،

2002م، عمان، ص15. وانظر: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص194.

المتكلم بجهد أعظم من المقاطع المجاورة له في الكلمة أو الجملة، فالنبر إذاً نشاط ذاتي للمتكلم ، ينتج عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به " (1)

ومهما تعددت التعريفات أو اختلفت لفظاً فإنها متفقة مضموناً، فكلها تجمع على أن النبر يقتضي طاقة زائدة أو جهداً عضلياً إضافياً⁽²⁾. وأن المقطع المنبور أوضح في السمع من غيره، يلجأ المرء إليه لغاية معينة قد تكون تأكيدية، أو إشارة إلى غرض خاص، وهذا ما أشار إليه أنيس حين قال: " إن هناك نبراً يسمى نبر الجمل، يعمد المتكلم إلى كلمة في جملة فيزيد من نبرها ويميزها على غيرها من كلمات الجملة، رغبة منه في تأكيدها أو الإشارة إلى غرض خاص " (3).

وقد اختلف علماء اللغة المحدثون حول قضية وجود النبر كظاهرة في الكلام العربي، فبروكلمان يقول: " في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع " (4).

وفي المقابل يرى برجشتراسر: " أنه لا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف حال العربية الفصيحة في هذا الشأن - يقصد النبر - وما يتضح من اللغة ومن وزن شعرها، وأن الضغط لم يوجد فيها، وذلك أن اللغة الضاغطة كثيراً ما يحدث فيها حذف الحركات غير المضغوطة أو تقصيرها أو تضعيفها أو مد الحركة المضغوطة، وقد رأينا - أي برجشتراسر - أن كل ذلك نادر في اللغة العربية الدارجة، ووجدنا فيها كلها الضغط، وهو في بعضها قوي وفي بعضها متوسط، فلو أن الضغط كان قوياً في الزمان العتيق لكانت اللهجات - على أغلب الاحتمال - حافظت على موضعه من الكلمة ولم تنقله إلى مقطع آخر " (5).

(1) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص188.

(2) المرجع نفسه، ص187. وانظر: خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص238.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية، ص122.

(4) عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983م، ص126.

(5) المرجع نفسه، ص127.

و يؤكد كلُّ من أنيس وعبدالنواب ما جاء به برجشتراسر، من أنه ليس لدينا نصوص نستند إليها في معرفة حال النبر في العربية الفصيحة، " وليس لدينا من دليل يهديننا إلى موضع النبر في اللغة العربية كما ينطق به في العصور الإسلامية الأولى، إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء، أمّا كما ينطق بها القراء الآن في مصر، فلها قانون تخضع له ولا تشذُّ عنه. (1) "

أمّا عبدالنواب، وإن كان يؤيد برجشتراسر في عدم وجود نصٍّ نستند إليه في معرفة حال النبر في العربية القديمة، إلّا أنه يشكُّ في ما قاله برجشتراسر بأنَّ العربية لم تنبر، إذ يرى عبدالنواب أنَّ برجشتراسر " يغفل في كلامه التطور اللغويّ وتأثير الشعوب المختلفة التي غزتها العربية، بعاداتها القديمة في النبر، وأثر ذلك في اختلاف موضعه من الكلمة، كما يبدو الآن، في تعدد طرق النبر في مثل كلمة (مطبعة) (2) .

وقد حدّد أنيس قواعد النبر وموضعه، ولكنّه تحديداً خاصاً بتلك اللغة التي ينطق بها مجيدو القراءات القرآنية، وأهل الاختصاص في جمهورية مصر العربية. فلخصّ مواضع النبر العربيّ بقوله: "لمعرفة مواضع النبر في الكلمة العربية، يُنظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوع الرابع والخامس، كان هو موضع النبر، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإذا كان من النوع الثاني أو الثالث، حكمنا بأنّه موضع النبر، أمّا إذا كان من النوع الأول، نظر إلى ما قبله، فإن كان مثله، أي من النوع الأول أيضاً، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة. ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الأخير. إلّا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول" (3). هذا بالنسبة للمقاطع في اللغة الفصحى، أمّا إذا أردنا أن نتعرف

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 119 - 120.

(2) عبدالنواب، التطور اللغوي، ص 127.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 121.

مواضع النبر في اللهجات الحديثة أو التنوعات اللغوية فهذا أمر يخضع لقوانين أخرى خاصة بتلك اللهجات⁽¹⁾.

أمّا تمّام فقد قسّم النبر إلى نوعين: نبر صرفيٍّ، وآخر دلاليٍّ. ويقسّم النبر الصرفيٍّ إلى قسمين أيضاً، نبر أوليٍّ، ونبر ثانويٍّ، وذلك حسب قوة النطق ودرجة الدفعة، وتبعاً لهذا التقسيم يستخلص تمّام قواعد النبر ومواضعه على النحو الآتي:

أ - فيما يتعلق بالنبر الأولي:

1- يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان من نوع [ص ح ح ص] أو [ص ح ص ص]، أي من النوع الطويل، مثل: قال، قلّ، أو من النوع المتوسط في الكلمات أحادية المقطع كفعل الأمر من قال (قلّ).

2- يقع على ما قبل الأخير إذا كان متوسطاً والآخر متوسط، سواء أكان هذا المتوسط من نوع (ص ح ص) أو (ص ح ح)، أو كان ما قبل الأخير من نوع (ص ح) القصير المبدوءة به الكلمة، أو مسبوفاً بصدر إلحاقيّ نحو: كتب، محترم.

3- يقع النبر على المقطع الذي يسبق ما قبل الآخر إذا كان الآخر يقع مع ما قبله في أحد الصور الآتية: (ص ح + ص ح ص)، نحو: علمك، حاسبك. أو (ص ح + ص ح ح)، نحو: علموا، ضربك. ولا يقع النبر على مقطع سابق لهذا الأخير.

ب - النبر الثانويُّ:

1- يقع النبر الثانويُّ على المقطع الذي قبل المقطع المنبور نبراً أولياً، إذا كان ذا النبر الثانويُّ الطويل، مثل: ضالين، حاجّات، مدهامّات.

2- يقع على المقطع الذي بينه وبين المنبور نبراً أولياً أحد الأنساق الآتية:

أ- مقطع متوسط + آخر متوسط (ص ح ص) أو (ص ح ح)، مثل: علمناه، يستخفون.

ب- مقطع متوسط + مقطع قصير، مثل: مستقيم، مستعدة.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 121.

3- يقع على المقطع الثالث قبل المنبور نبراً أولياً ، إذا كانت الثلاثة السابقة لهذا المنبور الأولي تكون نسقاً في صورة (متوسط + قصير + قصير أو متوسط)، نحو: (يستفيدون)، ولا يقع الضغط الثانوي على المقطع الرابع السابق للمنبور الأولي في الكلمة⁽¹⁾.

أمّا عبد التواب فيلخص مواضع النبر في اللغة العربية بقوله: " فالنبر يقع على المقطع الأخير في مثل: (نستعين) و (ذاكرت)، وعلى المقطع قبل الأخير في مثل: (تعلم)، و(يعادي) و (قاتل) و (يكتب)، كما يقع على المقطع الثالث من الآخر في مثل: (كتب) و (اجتمع)، وعلى المقطع الرابع من الآخر في مثل: (بلحة) و (سمكة)⁽²⁾.

والملاحظ ممّا سبق أنّ تمامًا وعبد التواب لم يخرجوا في جملة ما قالاه عن قواعد النبر ومواقعه عن ذلك الذي جاء به أنيس من قواعد ومواقع. وهذا ما أكده عبدالقادر مرعي " بأنّ القواعد التي وضعها إبراهيم أنيس قد أثرت على دراسات غيره فاستفادوا منها"⁽³⁾.

وعلى غرار جهود المحدثين حول ظاهرة النبر، نجد أنّ بشراً قد تحدث عن هذه الظاهرة ، فعرف النبر بأنه: " نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبياً من بقية المقاطع التي تجاوره"⁽⁴⁾ فهو يوافق سابقه بأنّ المقطع المنبور يتطلب بذل طاقة في النطق، أكبر نسبياً من تلك المبذولة فيما جاوره من مقاطع. كما يتطلب من أعضاء النطق مجهوداً أشدّ، فلنلاحظ مثلاً الفرق في قوة النطق وضعفه في المقطع الأول والمقطعين الآخرين في (ضرب) [dɑ:ra,bɑ] ، نجد أنّ [dɑ] وهو المقطع الأول ينطق بارتكاز أكبر من المقطعين الآخرين. ويؤكد بشراً أنّ الكلمة الواحدة قد تتلقى أكثر من نبر، وإن بدرجات متفاوتة قوة وضعفاً بين مقاطع الكلمة، وهذا ما أكده محمد الخولي عندما أنكر دقّة وصف

(1) حسان، مناهج البحث في اللغة، 195 - 197.

(2) عبدالتواب، التطور اللغوي، ص127.

(3) الخليل، التشكيل الصوتي، ص18.

(4) بشر، علم الأصوات، ص512 - 513.

المقطع بأنه غير منبور، " فالواقع أن وصف المقطع بأنه غير منبور وصف غير دقيق، لأن كل مقطع يأخذ قسطه من النبر، ولكن المقاطع تختلف في درجة النبر..... إذ نقصد في الواقع أن نقول إنه مقطع ضعيف النبر (1) "

وقد قسم بشر النبر إلى ثلاث درجات: قوي و وسيط و ضعيف، وقد أعطى كل قسم من هذه الأقسام رمزاً خاصاً به، يميزه من غيره، ويشير إليه في الكتابة الصوتية. فرمز القوي [/] يوضع في بداية المقطع المنبور مباشرة إلى الأعلى، من مثل: [dɑːrɑːbɑː]. ورمز الوسيط [/] يوضع في بداية المقطع المنبور مباشرة إلى الأسفل، كما في المقطع الأول من: (قاتلوهـم) ل [qaa ti luu hum]. أمّا النبر الضعيف فيترك عادة بدون رمز كتابي (2).

ويؤكد بشر على أن النبر ليس سوى وضوح في النطق فقط، بل غالباً ما يصاحبه إشارات أو حركات جسمية، كالإشارة باليد، ورفع الصوت، كما يصاحبه اختلاف في درجات الصوت من هبوط وارتفاع (3).

أمّا من حيث وظائف النبر وقيمته، فيرى بشر أن للنبر قيمةً صوتية (نطقية)، وأخرى فنولوجية (وظيفية). فمن الناحية النطقية يعد النبر ذا أثر سمعي بارز أوضح من غيره، فهو يميز مقطعاً من آخر، أو كلمة من أخرى. أمّا من الناحية الوظيفية، فإنّ النبر يقود إلى تعريف التتابع المقطعي في الكلمات ذات الأصل الواحد، عند تنوع درجات نبرها ومواقعه، بسبب ما يلحقها من تصريحات مختلفة (4).

وهذا ما أكده عبد القادر مرعي إذ يرى أنّ النبر " يعتمد بالدرجة الأولى على اللغة المنطوقة " (5). فالنطق هو الوعاء الذي يكتنف مادة النبر، هذا من ناحية النطق، أمّا من ناحية الوظيفة، فوظيفة النبر التفريق بين المقاطع المتتالية وبيان

(1) الخولي، الأصوات اللغوية، ص 158.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 513 - 514.

(3) المرجع نفسه، ص 514.

(4) المرجع نفسه، ص 514.

(5) الخليل، التشكيل الصوتي، ص 23.

تتابعها عندما تكون من أصل واحد، فيطرأ عليها تنوع في درجات النبر بسبب اللواحق المتسقة بها بفعل التصريفات المختلفة.

أمّا وظيفة النبر على مستوى الجملة، فيرى بشر أن له وظيفة بالغة الأهمية، إذ أنه يفيد التأكيد والمفارقة، حيث ينتقل النبر القوي من كلمة إلى أخرى ؛ قصداً إلى بيان هذا التأكيد أو الكشف عن هذه المفارقة⁽¹⁾. وإن نبر الجملة " هو أن يعتمد المتكلم إلى كلمة في جملة فيزيد من نبرها ويميزها على غيرها من كلمات الجملة، رغبة منه في تأكيدها، أو الإشارة إلى غرض خاص "⁽²⁾.

وللنبر وظيفة أخرى على مستوى الكلام المتصل، إذ إنه يعدّ عاملاً من عوامل تعرّف الكلمة، وتعرّف بداياتها ونهاياتها، وبخاصة في اللغات ذات النبر الثابت، فالكلمة في سلسلة الكلام المتصل قد تفقد شيئاً من استقلالها ؛ بسبب التداخل مع غيرها أو فقدان جزء من مكوناتها، أو تدغم أطرافها في بدايات كلمة لاحقة، أو غير ذلك من التغيرات التي تطرأ على الكلمة⁽³⁾. ففي هذه الحال ونحوها يرشدنا النبر إلى تعرف بدايات الكلمات ونهاياتها.

والنبر قد يكون ثابتاً ملازماً مقطعاً معيناً، وقد يكون حرّاً في الانتقال من مقطع إلى آخر، واللغات في اختلاف من حيث هذا الأمر. وقد صنّف بشر - كغيره من المحدثين - اللغات إلى صنفين من حيث ثبات النبر أو عدم ثباته (انتقاله)، نعت الصنف الأول باللغات ذوات النبر الثابت (fixed). والثاني باللغات ذوات النبر الحرّ (free fixed) أو القابل للحركة. وأهم ما يمثل الصنف الأول اللغة العربية، حيث إنّ النبر في كلماتها ثابتٌ ، يخضع لقوانين منضبطة محددة - كما مر سابقاً - ، ولا ينتقل النبر فيها إلا عن طريق الخطأ أو التجاوز في النطق تأثراً بلكنة خاصة أو محلية. مستثنياً من تلك القواعد حالات تخضع فيها الكلمة العربية لنوع من التصريف أو الاشتقاق، ومثال ذلك الفعل (ضَرَبَ) [dā,ra, ba]

(1) بشر، علم الأصوات، ص515.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية، ص122.

(3) بشر، علم الأصوات، ص515.

حيث يقع النبر على المقطع الأول من الفعل، بينما يقع على المقطع الثاني في (ضَرَبْتُ) [d̄a, rab.tu] (1).

وقد توصل بشر إلى أن النبر الثابت نبر يمكن التنبؤ به، وتعرّف مواقعُه بوضوح تامّ، وذلك من خلال بنية الكلمة ومكوناتها المقطعية، وكيفيات تتابعها (2).

أمّا اللغات ذوات النبر الحر (free fixed)، فأهمُّ ما يمثلها اللغة الإنجليزية، إذ ليس للنبر فيها قوانين ثابتة مطردة، وعلى هذا لا يمكن التنبؤ بدرجة النبر أو موقعه في الكلمة، ومثال ذلك كلمة (record) التي يمكن تصنيفها اسماً تارة وفعلاً تارة أخرى، وذلك بحسب اختلاف موقع النبر، فإذا كان المقطع الأول هو المنبور صُنِّفَتْ اسماً، وإذا كان النبر على المقطع الثاني أو الأخير صُنِّفَتْ فعلاً (3).

وتصنّف اللغات من حيث النبر إلى صنفين: لغات نبريّة (stress languages)، ولغات غير نبريّة (stressless languages). فالنبرية هي تلك اللغات التي يعتمد المعنى فيها على نوع النبر ودرجاته، وعلى موقعه من الكلمة. ومن أمثلة ذلك: اللغات الإنجليزية، والألمانية، والأسبانية، فكلُّ هذه اللغات وغيرها من اللغات النبرية يتغير المعنى الدلاليُّ لكلماتها بتغيير درجات النبر ومواقعها، كما في نحو: (import) (subject) (record) فهذه الكلمات وما شابهها تكون أسماءً تارة وأفعالاً تارة أخرى، وذلك بحسب موقع النبر فيها، فإذا كان المقطع الأول هو المنبور صُنِّفَتْ أسماءً، وإذا كان النبر على المقطع الثاني أو الأخير صُنِّفَتْ أفعالاً (4).

وممّا سبق نتوصل إلى الوظيفة الدلالية والصرفية للنبر، فالنبر في اللغات النبرية يؤدي إلى تغيير في الأبنية الصرفية للكلمات التي يتغير فيها النبر وينتقل،

(1) بشر، علم الأصوات، ص 516.

(2) المرجع نفسه، ص 516.

(3) المرجع نفسه، ص 517.

(4) المرجع نفسه، ص 517.

وهذا بدوره يقود إلى تغيير في الدلالة. وفي هذه الحال ، حال استخدام النبر للتفريق بين الكلمات ، يعد النبر فونيمياً⁽¹⁾.

أمّا اللغات غير النبريّة، فهي تلك اللغات التي يكون للنبر فيها قوانين ثابتة مطردة، لا تحتل أيّ تنوع في درجاته أو مواقعها، ومن ثمّ لا يعترها أيّ تغييرٍ دلاليّ على أيّ مستوى من مستويات اللغة، ومن أمثلتها اللغة اليابانية واللغة العربية⁽²⁾.

هذا فيما يخصّ اللغة العربية الفصيحة، فهي لغة غير نبرية، وإن خرج النبر في بعض الأحيان عن قواعده ومواضعه، ولكنه خرج لمعنى يصيبه أو لحاجة يؤكدها، وفي حالة هذا الخروج تصبح له قواعد خاصة بهذه الحالات الاستثنائية، فهي غير نبرية لأنّ انتقال النبر وتبدل مواضعه لا يؤدي إلى تغييرٍ دلاليّ في معانيها، ولكن إذا نظرنا إلى اللهجات العامية الدارجة حديثاً، وجدنا أنّ النبر فيها يؤدي دوراً في تغيير المعاني الدلالية، كالذي يحدث عندما نسمع كلمة (نعم) في العامية المصرية مثلاً، فحين يراد بها الإثبات فإن النبر يقع على المقطع الأول، وكذلك في الفصحى أحياناً، أمّا إذا استخدمت ليراد بها الاستفهام أو الاستتكار فإن النبر ينتقل إلى المقطع الثاني⁽³⁾.

وبشر ينكر تغير المعنى في اللغة الفصيحة بتغير مواضع النبر، ولكنه لا ينكر أنه يمكن اشتقاق ملامح دلالية إضافية ، يضيفها النبر إلى الجملة أو الكلمة على حدّ سواء⁽⁴⁾.

ويخلص بشر إلى رأي جديد لم يسبق إليه من أحد، وهو تصنيف اللغة العربية في مرتبة البينية من حيث النبر، إذ يقول: "والأولى عندنا أن نصنف

(1) خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص 238.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 517 - 519.

(3) خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص 237 - 239.

(4) بشر، علم الأصوات، ص 524.

العربية لغة (بينية) في سلسلة اللغات النبرية وغير النبرية على مستوى الجملة ليس غير⁽¹⁾.

وقد يخرج النبر في بعض المقامات عن قواعده ومواضعه المحددة له، وهذه استثناءات يعدها بشر قواعد خاصة في مقاماتها المعينة، فربما ينتقل النبر عن موضعه تبعاً لأهمية الكلام أو تأكيداً له، فالكلمات ذوات النبر العاديّ يلحقها نبر أقوى واشدّ، والكلمات غير المنبورة في الحالات العادية تحتل نبراً من نوع معين وفقاً لمقتضى الحال⁽²⁾.

وقد أورد بشر مثلاً توضيحياً، يبين فيه كيفية انتقال النبر وتبدل مواقعه، تبعاً لأهمية الكلام أو مطابقته لمقتضى الحال، وهو: "أنا لا آكل في الصباح عادة". فالناظر في هذه الجملة يجد أن النبر يقع في المواقف الحيادية على الفعل (آكل)، والاسم (الصباح)، ولكن قد يتبدل النبر في المواقف من كلمة إلى أخرى وذلك بحسب أهمية الكلمات والغرض المطلوب والمعنى المقصود. فقد يقع النبر على الضمير (أنا) عند إرادة التأكيد أو بيان أن المتكلم يعني نفسه بالذات لا غير، وقد يقع النبر على أداة النفي (لا) بقصد إزالة الشكّ مثلاً عند السامع، أو لتأكيد المعنى أو توضيحه، وربما يستوجب الأمر كذلك نبر كلمة (عادة) لبيان أن هذا السلوك من المتكلم لا يمثل عادة عنده⁽³⁾.

نلاحظ ممّا سبق أنّ النبر في اللغة العربية قابل للحركة والتنقل وتغيير المواقع، وذلك تبعاً لأهمية المواقع أو الكلمات التي ينتقل النبر إليها. وقد عدّ بشر هذا الانتقال من قبيل الاستثناءات التي تشكل قواعد خاصة في مقامات خاصة.

ويضيف بشر إلى ما سبق، أنّ هناك في اللغة العربية أساليب تقتضي مكوناتها نبراً اشدّ وأقوى، تأكيداً لمدلولاتها ومقاصدها البيانية الخاصة، التي جاءت هذه الأساليب وفقاً لمقتضياتها. من هذه الأساليب: التحذير، والإغراء، والتعجب،

(1) بشر، علم الأصوات، ص 524.

(2) المرجع نفسه، ص 519 - 520.

(3) المرجع نفسه، ص 520.

والاختصاص. فكلُّ هذه الأساليب بمكوناتها تتلقى نبراً أشد وأقوى مما تتلقاه هذه المكونات في أساليب أخرى ليست من هذه الأبواب ونحوها⁽¹⁾.

أمّا فيما يخصُّ قواعد النبر ومواضعه، فقد أكّد بشر الخلاف الواقع بين الدارسين المحدثين في ضبط قواعد النبر في العربية، وتحديد كفيات توزيعه في هذه اللغة، ولكنّه لا يعجب من هذا الخلاف، ويجد مسوغاً له وهو على ما يبدو - وبرأي بشر - أنّه نابع من تأثر هؤلاء الدارسين بما يجري على ألسنتهم من لهجاتهم المحلية الخاصة، ولفقدان معيار ثابت محدّد يمكن الاعتماد عليه، أو الانطلاق منه للوصول إلى حقيقة الأمر في هذه القضية. ويقول: إنّ النبر "أمارّة" من أمارات اختلاف اللهجات بين أصحاب اللغة العامية. وهو أمارّة أشدّ وأقوى عندما تستمع إلى غير العرب عند أدائهم للغة العربية⁽²⁾.

نلاحظ ممّا سبق أنّ بشراً لم يخالف أقرانه المحدثين في حديثه عن ظاهرة النبر، فاتفق معهم في تعريفه ومجمل وقواعده، وفي تصنيف اللغات من حيث كونها نبرية أو غير نبرية، وكذلك تصنيف النبر إلى حرّ ومقيّد. إلّا أنّ بشراً يؤكد بينية اللغة العربية من حيث وصفها بأنها نبرية أو غير نبرية. فهي لغة بينية في سلسلة اللغات النبرية وغير النبرية على مستوى الجملة فقط.

كما أكّد بشر الخلاف القائم بين الدارسين فيما يخصُّ قواعد النبر ومواضعه، وهو خلاف حاصل بلا أدنى شك، ويفسر بشر سبب هذا الخلاف بأنّه نابع من تأثر الدارسين بما يجري على ألسنتهم من لهجات محلية خاصة، ولفقدان معيار ثابت محدّد يمكن الاعتماد عليه أو الانطلاق منه، للوصول إلى قواعد ثابتة ومعايير عامة، تضبط النبر في جميع لهجات اللغة العربية.

12.1 التنغيم Intonation:

الإنسان ابن المجتمع، والأصوات اللغوية الوسيلة الأولى من وسائل الاتصال بين الإنسان وغيره من أفراد جماعته، والحياة الاجتماعية في تغيرٍ وتبدلٍ من حال

(1) بشر، علم الأصوات، ص 522.

(2) المرجع نفسه، ص 525.

إلى آخر، فيمر الإنسان بمواقف عديدة، من مثل: الرضا والقبول والجزر، والتهكم والغضب والتعجب، والدهشة، وغير ذلك من الحالات النفسية التي يمر بها الإنسان أثناء تعايشه في جماعته. وكلّ حالٍ من هذه الأحوال التي تمرُّ على الإنسان، تتطلب نمطاً صوتياً معيناً، من ارتفاع وانخفاض، وتقخيم وتعظيم في درجات الصوت، وهذا ما يعرف بالتنغيم.

والتنغيم بوصفه ظاهرة صوتية ذات أهمية في عملية الفهم والإفهام، كان مستقراً أمره في وعي علماء العربية القدماء، وإن لم يأتوا فيه بدراسة نظرية شاملة، ولم يفرّدوا له باباً في آثارهم، إلّا أنّه كان للعرب إدراكٌ عميقٌ بموسيقا الكلام ولحونه، ويظهر ذلك جلياً عند الخليل وسيبويه، وابن جني والفارابي، وغيرهم، وما جاءت به ابنة أبي الأسود الدؤليّ خير دليل على دراية العرب القدماء بهذه الظاهرة، حين ألقت على مسامع أبيها عبارتها المشهورة: " ما أجملُ السماءِ ". فقال: " نجومها ". فقالت: " ما إلى هذا قصدت، وإنّما أردت أن أتعجب من جمالها ". فقال: " فقولي إذن: ما أجملَ السماءَ ".

فالتنغيم هو " رفع الصوت وخفضه في أثناء الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة للجملة الواحدة " (1). أو " هو النغمات الموسيقية المنتظمة والمتتابعة في حديثٍ كلاميٍّ معين، وهذه الظاهرة الصوتية تصاحب التركيب، وتساعد على فهم معنى الكلام " (2).

والناظر في تعاريف التنغيم جميعها، يجد أنّها متفقة على أنّ التنغيم هو التبدُّل والتغيُّر في درجة الصوت من علوٍ وانخفاضٍ، وهذه التغيرات والتبدلات الحاصلة راجع أمرها إلى التبدُّل والتغيُّر في نسبة ذبذبة الأوتار الصوتية، هذه الذبذبة التي تحدث نغمة موسيقية (3).

(1) عبدالنواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 106.

(2) الخليل، المصطلح الصوتي، ص 197. وانظر في تعريف التنغيم: حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 198. وانظر: السمران، علم اللغة، ص 159. وانظر: عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 194.

(3) السمران، علم اللغة، ص 159.

فالتنغيم، لون موسيقيّ يكسو الكلمات والجمل ويؤدي إلى تغيرات دلالية، أو هو " ملمحٌ تركيبِيٌّ تمييزِيٌّ يرتبط بالجملة أو العبارة، ويغير معناها، ويتشكل هذا الملمح من سلسلة النغمات الصوتية المتوالية في الجملة أو التركيب، وهذا الجانب التشكيليُّ الصوتيُّ يوجد في جميع اللغات، ويختلف من لغة إلى أخرى ومن لهجة إلى أخرى " (1).

أمّا قواعد التنغيم وضوابطه فيرى أحمد مختار أنّ تععيد التنغيم أمرٌ يكاد يكون مستحيلًا ؛ لأنّ معظم أمثله في العربية ولهجاتها ليست تمييزية، وإنّما تعكس خاصة لهجية أو عادة نطقية للأفراد (2).

أمّا بشر فقد عرّف التنغيم على أنّه " ألوان موسيقية، تظهر في صورة ارتفاعات وانخفاضات، أو تنويعات صوتية، أو ما نسميها نغمات الكلام. (3) " وقد فرق في حديثه عن التنغيم بين التنغيم والنبر، إذ ليس التنغيم هو النبر كما يظن بعض الدارسين، فالنبر عامل مهم من عوامل التنغيم، بالإضافة إلى عوامل أخرى كطبيعة الصوت، وهيئات التركيب، ومواقفها وملابساتها الخارجية المتعلقة بالمتكلم و أغراضه (4).

والتنغيم عند بشر روح تكسو الكلام وتكسبه معنىً، إنّه يدل على الحالة النفسية للمتكلم، كما يعد عاملاً مهماً من عوامل توضيح المعاني وتفسيرها، وتمييز أنماط الكلام بعضها من بعض. فالجملة الواحدة تتنوع دلالاتها بحسب درجة الصوت وكيفية التنويع في موسيقاه (5).

ويجعل بشر النغمات في الكلام العربيّ نغمتين رئيسيتين، بالنظر إلى نهاياتها فقط، أمّا الإطار الداخليُّ ، فينتظم عدداً من التنوعات الجزئية الكثيرة. وهذه النغمات هي:

(1) الخليل، التشكيل الصوتي، ص36.

(2) عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص315.

(3) بشر، علم الأصوات، ص533.

(4) المرجع نفسه، ص533.

(5) المرجع نفسه، ص534

1- النغمة الهابطة (falling tone): وسميت بذلك لاتصافها بالهبوط في نهاياتها ، على الرغم مما قد تنتظمه من تلوينات جزئية داخلية.

2- النغمة الصاعدة (raising tone) وسميت بذلك لعودها في نهايتها، على الرغم من تنوع أمثلتها الجزئية الداخلية⁽¹⁾.

وقد أورد بشر رسماً بيانياً لكل نوع من هاتين النغمتين، و حدّد ضوابط معينة لهذا الرسم البياني، هي:

1- رسم خطوط ثلاثة أفقية متوازية مع تساوي المدى بينها.

2- الإشارة إلى المقطع المنبور بشرطة (-)، وقد ترسم هذه الشرطة مستوية أو صاعدة أو هابطة، وفقاً لحالة النغمة المعينة.

3- الإشارة إلى المقطع غير المنبور بوضع نقطة (.)، وقد تكون النقطة في مدى مرتفع أو منخفض أو مستوي⁽²⁾.

وقد تحدث تمام عن رموز النغمات في الكتابة الصوتية، فقال: "أمّا كتابة النغمات نفسها، فكما يأتي:

1- النغمة الهابطة ولا تكون إلا على مقطع منبور (٧).

2- النغمة الصاعدة ولا تكون إلا على مقطع منبور (٦).

3- النغمة الثابتة إذا كانت منبورة (—).

4- النغمة الثابتة إذا لم تكن منبورة (●)⁽³⁾.

نلاحظ أنّ بشرًا قد أهمل النغمة المستوية، أو الثابتة كما سماها تمام، ولكنّه يشير في الضوابط التي وضعها لرسم النغمات صوتياً، يشير إلى النغمة المستوية. وقد أورد بشر أمثلة تقليدية من اللهجة المصرية العامية لهذه النغمات، فأمثلة النغمة الهابطة كثيرة، وتظهر بوجه خاص فيما يأتي:

1- الجمل التقريرية، من مثل: محمد في البيت.

2- الجمل الاستفهامية بالأدوات الخاصة، من مثل: محمود فين؟.

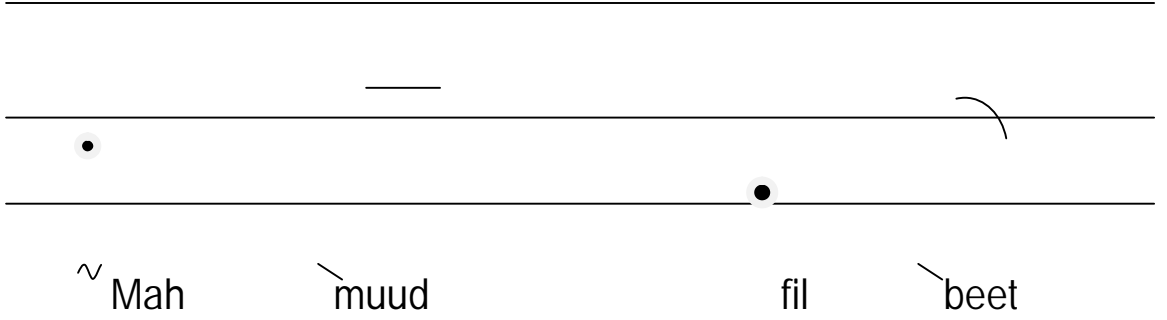
(1) بشر، علم الأصوات، ص 534 - 537.

(2) المرجع نفسه، ص 535.

(3) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 201.

3- الجمل الطليبة، من مثل: اخرج برا.

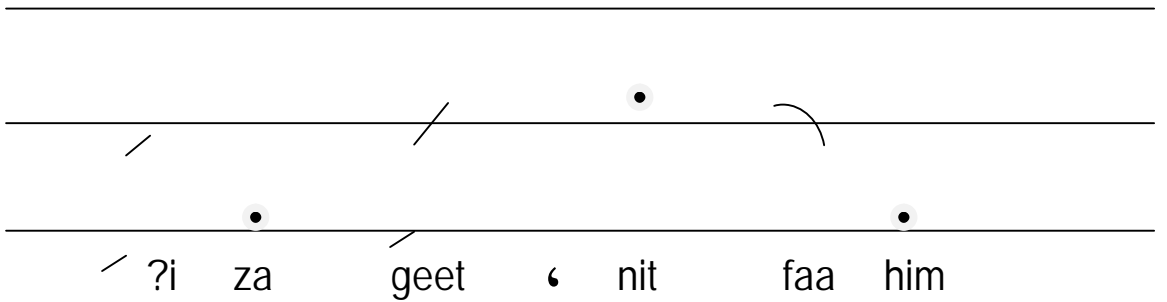
وارتأيت هنا أن أورد رسماً بيانياً توضيحياً لواحدة من الأمثلة السابقة، فأخذت جملة: " محمود في البيت. " ورسمها البياني كالآتي⁽¹⁾:



أما النغمة الصاعدة فمن أمثلتها ما يأتي:

1- الجملة الاستفهامية التي تستوجب الإجابة بلا أو نعم، من مثل: " محمود في البيت؟".

2- الجملة المعلقة، ويُعنى بها الكلام غير التام لارتباطه بما بعده، وخير مثال على هذه الجمل، الجزء الأول من التركيب الشرطي (جملة الشرط)، من مثل: " إذا جيت، نتفاهم ". ورسمها البياني كما يأتي:



وهذه الجملة السابقة بأكملها انتهت بنغمة هابطة، وذلك لأنّ الكلام قد تمّ معناه وأصبحت الجملة كلها تقريرية، بينما الجزء الأول منها وهي جملة الشرط: " إذا

(1)بشر، علم الأصوات، ص535 - 536.

جيت "، فهي جملة معلقة، وذلك لعدم تمام معناها وتوقفه على الجواب، أي أنها مرتبطة بما بعدها، ونستعيض عن هذه الناحية الصوتية (النغمة) في الكتابة العادية بوضع الفاصلة (،)، وذلك للدلالة على عدم تمام المعنى وارتباطه بما بعده⁽¹⁾.

يُلاحظ ممّا سبق أنّ بشراً يربط بين النغمتين الهابطة والصاعدة من جهة، وبين علامتي الترقيم الفاصلة (،) والنقطة (.) من جهة أخرى، ويظهر ذلك في أنّه يساوي بين النغمة الصاعدة والفاصلة (،)، من حيث الوظيفة، فكلاهما تدلان على عدم تمام المعنى، وارتباطه بما بعده، كما ويساوي بين النغمة الهابطة والنقطة (.) في الوظيفة أيضاً، فكلاهما تدلان على تمام المعنى وكماله.

وقد أكدّ بشر إمكانية ظهور النغمات الصاعدة والهابطة معاً في منطوق واحد، وذلك كما جاء في جملة الشرط السابقة وجوابها: " إذا جيت، نتفاهم." وكما في نحو: " واحد، اثنين، ثلاثة، أربعة." فحين العد المستمر يشعر السامع بارتباط السابق باللاحق، ثم الانتهاء عند العدد (أربعة)، فالنغمات الجزئية الداخلية صاعدة عند نهاية الأعداد الثلاثة الأولى، لتعلقها بما بعدها، في حين كانت النغمة هابطة في النهاية عند العدد (أربعة)؛ وذلك لانتهاء الكلام وتمام معناه⁽²⁾.

وللتنظيم وظائف عدّة أشار إليها علماء اللغة، ذكر منها تمام حسان الوظائف

الآتية:

- 1- الوظيفة النحوية، كتحديد الإثبات والنفي في جملة تستعمل فيها أداة الاستفهام.
 - 2- الوظيفة الأصواتية، وهي النسق الأصواتي الذي يُستنبطُ التنظيم منه.
 - 3- الوظيفة الدلالية، ويمكن رؤيتها في اختلاف علو الصوت وانخفاضه، وفي اختلاف الترتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التنغيمي⁽³⁾.
- وأهمُّ وظائف التنظيم - عند بشر - في التحليل اللغوي، وفي عملية الاتصال الاجتماعي بين المتكلمين أربع وظائف:

(1) بشر، علم الأصوات، ص 536 - 537.

(2) المرجع نفسه، ص 538.

(3) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 198. وانظر في وظائف التنظيم: الخليل، التشكيل

الصوتي، ص 37 - 42.

الوظيفة الأولى:

وهي الوظيفة النحوية، ويعدها بشر الوظيفة الأساسية للتنغيم، إذ بها يحصل التمييز بين أنماط التركيب، والتفريق بين أجناسها النحوية، فمن أهم وظائف التنغيم النحوية، دوره في تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة: تقريرية، واستفهامية، وتعجبية، وغيرها. والتنغيم هو الفيصل في الحكم والتمييز بين هذه الحالات، ومن ذلك قوله تعالى: { هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً }⁽¹⁾. إن هذه الآية تحتوي على أداة استفهام (هل)، ولكنها ليست باستفهامية، إذ قدر المفسرون أن (هل) هنا بمعنى (قد)، ومن ثم فالجملة تقريرية، وليست استفهامية، والموسيقا والتنغيم هما الفيصل في تحديد هذا. وهناك أمثلة أخرى تخلو من أدوات الاستفهام ولكنها في حقيقة الأمر جمل استفهامية، واستفيد هذا المعنى من الموسيقا التي صاحبت نطقها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: { يا أيُّه النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ، تَتَّبِعِي مَرْضَاتِ أَزْوَاجِكَ }؟⁽²⁾

فقد قرّر المفسرون أن جملة (تتبعي) جملة استفهامية، وتقدير الكلام (أتبعي) بإثبات الهمزة، والحكم بأنها استفهامية إنما يرجع إلى تنغيم النطق بصورة استفهامية⁽³⁾.

الوظيفة الثانية:

وظيفة دلالية سياقية، وفي هذه الوظيفة ينبئ التنغيم من خلال اختلاف النغمات، وفقاً لاختلاف المواقف الاجتماعية والنفسية، من حالات الرضا والقبول، والزجر والتهكم والغضب، وغير ذلك، ينبئ عن حالات أو وجهات نظر شخصية في عملية الاتصال بين الأفراد. حيث تأتي العبارة أو الجملة الواحدة بأنماط تنغيمية مختلفة، وفقاً لسياق الحال. وهذا ما أشار إليه علماء البلاغة بقولهم: " لكلِّ مقامٍ مقال". ويظهر ذلك في مثل العبارة العامية: " لا يا شيخ ". حيث درجت الألسن على أدائها بصور تنغيمية مختلفة، وفقاً للمقام والسياق ومقصودها التعبيري، وفي هذه

(1) الإنسان ، آية (1)

(2) التحريم، آية (1).

(3) بشر، علم الأصوات، ص 541 - 544.

الحالة تأتي النغمات مصحوبة بسمات صوتية أخرى، كالنبر القوي لبعض المقاطع، وتطويل الحركات، مع بعض الحركات أو الإشارات الجسمانية. وكلها مع أنماط التنغيم تقود إلى اختلاف في المعنى الدلالي والسياقي⁽¹⁾.

نلاحظ مما سبق أثر التنغيم في الإبانة عن المعنى في كثير من الأنماط اللغوية المحكية في حياتنا العامية، والتي لا يفرق بين معانيها إلا التنغيم، مثال ذلك حرف الجواب (نعم) فلو نظرنا إليه لوجدنا أنه يحتمل عدة معان، فقد يعني الموافقة، وقد يعني الاستهزاء، وقد يراد منه السؤال، إلى غير ذلك من المعاني المحتملة، التي لسياق الحال أيضاً دور مهم في إبرازها، والكشف عنها من خلال تنغيمها.

الوظيفة الثالثة:

تعرّف الطبقات الاجتماعية والثقافية المختلفة في المجتمع المعين، فلكل طبقة من طبقات المجتمع أنماطها التنغيمية الخاصة بها، الموافقة لحال هذه الطبقة، وهذا التباين والاختلاف في الأنماط التنغيمية من طبقة إلى أخرى، مرجعه إلى موقع كل طبقة في المجتمع ومصولها الثقافي⁽²⁾.

الوظيفة الرابعة:

وهي الوظيفة المعجمية، إذ يرى بشر أن للتنغيم وأنماطه دوراً أساسياً في التفريق بين معاني الكلمات المفردة في بعض اللغات. وضرب مثلاً وهو كلمة (ma) في إحدى اللغات الصينية، فإنها تعني (الأم) إذا نطقت بنغمة مستوية، ولكنها تعني (الحصان) إذا نطقت بنغمة (صاعدة-هابطة). وقد سمى بشر هذه النغمة باسم (النغمة المعجمية - lexical tone). وقد يظهر - بالإضافة إلى تغيير المعنى الدلالي للمفردة الواحدة - تمييز بين الأجناس الصرفية للكلمة الواحدة⁽³⁾. ومن هنا وعلى غرار تسمية هذه النغمة بالنغمة المعجمية، جاز لي أن أطلق عليها اسم (النغمة الصرفية) نظراً للدور الصرفي الذي تؤديه هذه النغمة في المفردة الواحدة.

(1) بشر، علم الأصوات، ص 539-540.

(2) المرجع نفسه، ص 540. وانظر للاستزادة: بشر، كمال، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار غريب، ص 235 وما بعدها.

(3) المرجع نفسه، ص 541.

وهذه اللغات التي يعتمد التفريق فيها بين معاني الكلمة، أو التمييز بين الأجناس الصرفية للكلمة على درجة النغمة، تسمى (اللغات النغمية-tone languages)⁽¹⁾.
أمّا تَمَّام فيرى أنه ليس للتنغيم في العربية وظيفة معجمية كالصينية مثلاً⁽²⁾.
فكلمة (فان) مثلاً في اللغة الصينية تؤدي ستة معانٍ لا علاقة بينها، هي: (نوم، يحرق، شجاع، واجب، يقسم، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة⁽³⁾.

نلاحظ مما سبق أنّ بشراً لم يختلف عن غيره من الدارسين في حديثه عن التنغيم، ولكن يؤخذ عليه أنه أهمل الحديث عن النغمة المستوية، على الرغم من أنه أشار إليها في حديثه عن ضوابط الرسم البياني للتنغيم، فقد ذكر أنّ الشرطة (-) قد ترسم مستوية أو صاعدة أو هابطة، للدلالة على المقطع المنبور. فهذه إشارة منه إلى أنّ هناك نغمة أساسية بالإضافة إلى النغمتين الصاعدة والهابطة، وهي النغمة المستوية، ولكنه لم يتحدث عنها بشيء من التوضيح. في حين أشار إليها تمام حسان وسماها (النغمة الثابتة)، وتقع هذه النغمة على المقطع المنبور وغير المنبور على حدّ سواء⁽⁴⁾.

ونخلص كذلك إلى أنّ بشراً يجعل الأمثلة التوضيحية في دراسته لظاهرة التنغيم من اللهجة المصرية الدارجة؛ وذلك لقربها من الدارسين وسهولة فهمها، ولأنّ اللهجة نصٌّ منطوق يمكن الاعتماد عليه.

13.1 الفواصل الصوتية:

المفصل أو الفواصل الصوتية، هو عبارة عن سكتة خفيفة بين عدة كلمات أو مقاطع، بقصد تحديد مكان انتهاء الكلمة أو المقطع وبداية كلمة جديدة أو مقطع

(1) بشر، علم الأصوات، ص 541.

(2) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 198.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية، ص 124.

(4) حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 201.

آخر⁽¹⁾. والفواصل الصوتية شديدة الارتباط بالتنغيم، إذ إنه لا يتم اكتشاف دوره أو أهميته في التحليل اللغوي إلا بربطه بالفواصل الصوتية⁽²⁾.

وقد أطلق عليها محمد الخولي اسم الفاصل وعرفها بأنها: " نوع من السكون يفصل بين مجموعة صوتية وأخرى. ويدعوه البعض وقفاً أو انتقالاً أو مفصلاً. وقد يفصل بين صوت وآخر، أو بين كلمة وأخرى، أو بين عبارة وأخرى في الجملة الواحدة، أو بين جملة وأخرى." ⁽³⁾

والفواصل الصوتية مصطلح أطلقه بشر على مجموعة من الظواهر الصوتية، التي تشكل مع ظواهر أخرى - كالتنغيم والنبر مثلاً - تلويحاً موسيقياً خاصاً بالمنطوق، يحدد طبيعة التركيب وماهيته ودلالاته. وهذه الفواصل هي: الوقفة stop، والسكته pause، والاستراحة أو أخذ النفس⁽⁴⁾.

وللفواصل الصوتية أهمية كبيرة في التحليل النحوي والدلالي للتركيب، إذ بها تعرف أنماط الجمل النحوية، ومعانيها الدلالية، وذلك باختلاف مواقعها وهيئاتها، من وقفة أو سكتة أو استراحة، وقد عدها محمد الخولي فونيماً له تأثير في المعنى⁽⁵⁾.

وكما مرَّ سابقاً، إنَّ الفواصل الصوتية ذات ارتباط وثيق بالنعومات، وهذا ما سوف نتعرفه من خلال بيان كيفية تطبيق هذه الفواصل في الكلام المنطوق، كما يأتي:

1 - الوقفة stop : ورمزها في الكتابة العادية النقطة [.].، والوقفة لا تكون ولا تتحقق إلا عند تمام الكلام في مبناه ومعناه، وفقاً لقواعد اللغة، والوقفة الكاملة تأتي مصحوبة بنغمة هابطة، وذلك دليل على تمام الكلام في مبناه ومعناه، وهذه الوقفة غالباً ما تتبع الجمل التقريرية⁽⁶⁾.

(1) خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص 242.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 553.

(3) الخولي، الأصوات اللغوية، ص 167.

(4) بشر، علم الأصوات، ص 553.

(5) الخولي، الأصوات اللغوية، ص 167.

(6) بشر، علم الأصوات، ص 554 - 555.

ومن الصعب تحديد مواقع الوقفات وحصر أمثلتها بصورة كاملة أو نهائية ؛ لأنّ الوقفات الصحيحة مرتبطة بصور التراكيب ونوعياتها ومعانيها المنتظمة لها، والسياقات الاتصالية للكلام، ومن المعلوم أنّ السياقات والمقامات لا حصر لها، إذ هي مرتبطة بأحوال المتكلم والسامع ، وما يلفها من أوضاع ثقافية واجتماعية ونفسية، وغيرها. وعلى أيّة حال فالوقفة الصحيحة لا تتحقق إلا بتمام الكلام في مبناه ومعناه. وهذه بعض النماذج التي لا يجوز الوقف عليها، وهذا بيان سلبيّ لمواقع الوقفات:

- 1 - لا تجوز الوقفة، كما لا تجوز السكتة أيضاً بين المضاف والمضاف إليه، لأنهما - مبنى ومعنى - متلازمان، كالشيء الواحد.
- 2 - لا تجوز الوقفة بين الفعل وفاعله، كما لا يجوز الفصل بينهما وبين المفعول.
- 3 - لا تجوز الوقفة بين الأدوات الخاصة ومدخولها. والمقصود بالأدوات الخاصة هنا تلك الأدوات التي تؤثر في مدخولها من حيث الإعراب أو المعنى أو كليهما، من مثل: حرف الجر مع الاسماء، وأدوات النصب والجزم مع المضارع، والنواسخ مع الجمل الاسمية، وغير ذلك.
- 4 - لا تجوز الوقفة بين اسم الإشارة وبدله، أو عطف بيانه المحلى بالألف واللام، كما في قوله تعالى: {ذلك الكتاب لا ريب في} ⁽¹⁾ على قراءة من جعل (الكتاب) بدلاً، والخبر جملة (لا ريب فيه) ⁽²⁾.
- 5 - لا تقع وقفة أو سكتة بين النعت ومنعوته، إلا إذا كان النعت نعتاً مقطوعاً، فيجوز سكتة خفيفة بينهما، دليلاً على عود المتكلم إلى التوضيح بذكر النعت المقطوع بإعرابه المخالف لإعراب المنعوت، كما في قولنا مثلاً: (مررت بمحمد، الطويل) بنصب النعت المقطوع أو رفعه، في حين أنّ المنعوت مجرور.
- 6 - لا يجوز الفصل بوقفة بين المميّز و المميّز، كما لا يجوز ذلك بين الحال المفرد وما جاء لبيان حاله، كما في نحو: (جاء عليٌّ ضاحكاً) ، أمّا إذا كان

(1) البقرة ، آية (2).

(2) انظر فيما يأتي، الفصل الثاني، المستوى النحوي.

الحال جملة، فقد تقع سكتة خفيفة بين الطرفين، مثل: (جاء محمدٌ، وهو يضحك) (1).

وقد سمى محمد الخولي الوقفة بالفاصل الهابط ؛ لارتباطها بالنعمة الهابطة، وعرفه بأنه " فاصل يأتي في نهاية القول دالاً على انتهائه، ويصاحبه هبوط في النعمة، ولذا فهو نوع من الفواصل الخارجية، أو الختامية " (2).

2 - السكتة pause: ورمزها [،] وهي أخف من الوقفة وأدنى منها زمنياً. وهي مجرد تغيير مسيرة النطق بتغيير نغماته، إشعاراً بأن ما يسبقها من الكلام مرتبط أشد ارتباطاً بما يلحقها، ومتعلق به. ومن هنا نلاحظ شدة ارتباط السكتة بالنعمة الصاعدة، فكلاهما تدلان على أن سابقهما مرتبط أشد الارتباط باللاحقهما. وارتباطهما بالنعمة الصاعدة دليل على عدم اكتمال الكلام وتامه (3).

ومما يؤكد شدة الارتباط بين النعمة الصاعدة والسكتة، تسمية الخولي للسكتة باسم (الفاصل الصاعد)، وتعريفه بأنه " فاصل يأتي في نهاية القول ويصاحبه ارتفاع في النعمة " (4).

وعلاوة السكتة في الكتابة العادية هي الفاصلة [،]، وقد عدّ بشر هذه الفاصلة فاصلة واصلة، بمعنى فاصلة نطقاً، واصلة للسابق باللاحق مبنى ومعنى (5).

ونماذج السكتة أو مواقعها ، هي تلك النماذج التي تنتظم طرفين يكونان وحدة متكاملة، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، وفقاً لهيئات تركيبهما ودلالة المنطوق كله. ومن أهم هذه النماذج وأوضحها في هذا الشأن ما يأتي:

1- الجمل الشرطية، وتكون السكتة بين طرفيها: الشرط، والجواب، من مثل قوله تعالى: { ومن يتق الله، يجعل له مخرجاً } (6)

(1) بشر، علم الأصوات، ص 555 - 557.

(2) الخولي، الأصوات اللغوية، ص 168.

(3) بشر، علم الأصوات، ص 557.

(4) الخولي، الأصوات اللغوية، ص 168.

(5) بشر، علم الأصوات، ص 557.

(6) الطلاق، آية (2).

2- كل الجمل المحكومة برابط من الروابط العامة، من مثل: (بينما، بينما، كلاً، لماً، لو، لولاً) وغيرها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: { كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ، وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا }⁽¹⁾.

3- وتقع السكته أيضاً بين المنعوت والنعته المقطوع، وهذا ما أشير إليه قبلاً.
4- يجوز إعمال سكتة خفيفة بين المبتدأ والخبر إذا كانا معرفين، وبخاصة إذا كان الخبر محلي بأداة التعريف الدالة على العهد أو الكمال، وكان المبتدأ اسم إشارة، ومثال ذلك قوله تعالى: {ذلك الكتاب}. على قراءة من جعل الكتاب خبراً، ودليل إمكانية هذه السكته، مجيء ضمير الفصل في مثل هذه الحال بين المبتدأ والخبر: (ذلك هو الكتاب).

5- تحدث السكته أيضاً قبل أداة الاستدراك (لكن) وأداة الإضراب (بل)، وذلك بعد كلام مستدرک عليه. والسكته هنا فاصلة نطقاً، ولكنها في الوقت نفسه واصلة مبنى ومعنى، بدليل انتهائها بنغمة صاعدة، وهي دليل عدم تمام الكلام. ومثال ذلك قولك: (سمعت ما يقولون، ولكنني غير متأكد). وقولنا: (ليس الأمر مقصوراً على ذلك، بل تعداه إلى مجالات أخرى).

6- تقع السكته أحياناً بين القول وحكايته⁽²⁾. وهنا يفسر بشر سبب وجوب كسر همزة (إنّ)، وهو تفسير تفرّد به بشر دون غيره، إذ يفسر هذه الظاهرة تفسيراً صوتياً، وفي ذلك يقول: إنّ "وجوب كسرة همزة (إنّ) إشارة إلى هذه الظاهرة الفاصلة الواصلة. إنها فاصلة فكسرت همزة (إنّ) فكانت بداية جملة مستقلة، ولكنها أيضاً واصلة، لأنّ (إنّ) ومدخولها محكي بهذا القول ومفسر له ومتضمن مقصوده. ولولا السكته الفاصلة نطقاً في هذه الحالة لوجب فتح الهمزة، إذ هي دليل الوصل التام نطقاً وتركيباً ومعنى."⁽³⁾

(1) آل عمران، آية (37).

(2) بشر، علم الأصوات، ص 558 - 559.

(3) المرجع نفسه، ص 559.

ويعطي بشر مثلاً من القرآن الكريم حول قضية كسر همزة (إنّ) أو فتحها، وذلك قوله تعالى: { فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرِ } (1) فقد قرئت بكسر همزة (إنّ)، وتفسير ذلك وجود سكتة فاصلة في النطق قبل (إنّ) التي جاءت مع مدخولها بياناً وتوضيحاً لمضمون الدعاء في الآية، فكأنّ (إنّ) وقعت حينئذ في بداية هذه الجملة التفسيرية، أو كأن التقدير: (فقال: إنني مغلوبٌ). أمّا القراءة بفتح الهمزة - وهي الأشيع والأشهر - فلا سكتة ولا فصل بين طرفي الآية، لأنّ (أنّ) بفتح الهمزة ذات اتصال مباشر وثيق بما يسبقها(2).

3- الاستراحة: ورمزها [،] وهي مجرد وسيلة صوتية لمنح الكلام خاصة الاستمرارية، عند الوقفة أو السكتة في فترات الزمنية، فهي فرصة لمجرد أخذ النفس، أو ما يسميه بعضهم سرقة النفس، ولا توجد قواعد ضابطة لها، ويتوقف تفعيلها على قدرة المتكلم وعلى مدى فهمه واستيعابه لقواعد اللغة(3). وقد سماها محمد الخوليُّ بـ (الفاصل المؤقت)، وعرفه بأنّه: " فاصلٌ يأتي وسط القول ولا يصاحبه تغيير في النغمة، وهو من الفواصل الخارجية، ومثاله السكون الذي قد يحدث بين المبتدأ والخبر، مثل: (الولد، مسافر أبوه) (4). وللواصل تأثير واضح في تغيير دلالة الكلمات والجمل، والتمييز بين المتشابه منها في النطق، ويظهر ذلك في اللغة العربية بشكل واضح، فالمفصل أو الانتقال له دلالة فونيمية تدلُّ على المسافة المتروكة في الكتابة بين كلمة وأخرى نطقهما واحد، ومثال ذلك قول الشاعر(5):

إذا ملك، لم يكن ذا هبة فدعه، فدولته ذاهبة

(1) القمر، آية (10).

(2) بشر، علم الأصوات، ص 559 - 560.

(3) المرجع نفسه، ص 560.

(4) الخولي، الأصوات اللغوية، ص 168.

(5) البيت لأبي الفتح البستي، (ت 401 هـ)، انظر: الديوان، تحقيق الأستاذين: دُرَيْة

الخطيب و لطف السقال، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1410 هـ، 1989م،

ص 40.

يلحظ هنا أنّ (ذا + هبة) في الشطر الأول ، تحتوي على نفس الفونيمات التي تتكون منها كلمة (ذاهبة) في الشطر الثاني، غير أنّ هذين المنطوقين يختلفان في المعنى، وذلك باختلاف الفاصل بين فونيمات الكلمة الواحدة. إذ إنّ معنى (ذا + هبة) في الشطر الأول يعني: صاحب هبة أو أعطية. وتتركب من كلمتين لا كلمة واحدة، في حين أنّ كلمة (ذاهبة) في الشطر الثاني اسم فاعل مؤنث من الفعل (ذهب)، والذي أحدث الخلاف هنا وجود فونيم المفصل، أي وجود سكتة خفيفة بين الكلمتين: (ذا) و (هبة) والترجمة الواضحة لذلك في الكتابة العادية هي المسافة بين الكلمتين هكذا: (ذا هبة) (1).

والناظر في القرآن الكريم يجد الدليل الواضح على أهمية الفاصل الصوتي، بأنواعه المختلفة، ولنأخذ على سبيل المثال قوله تعالى: { كذّاب آل فرعون والذين من قبلهم كذبوا بآيات ربهم فأهلكناهم بذنوبهم وأغرقنا آل فرعون وكل كانوا ظالمين } (2) فنجد هنا أنّ هذه الآية اشتملت على ذكر فريقين من الناس فريق فرعون وآله، وفريق سبقهم في العهد، فجاءت علامة (لا) المتنقح عليها في تلاوة القرآن الكريم بأنّها تمنع التوقف، أو أخذ الاستراحة، ووجوب ربط سابقها بلاحقها؛ وذلك لأنّ المعنى الذي يفيد الربط هو المعنى المرجو والمطلوب، وهو اشتراك الفريقين المذكورين في حكم الآية وهو تكذيب آيات ربهم.

ولو فرّق بين الفريقين بأحد أنواع الفواصل الصوتية (الوقفة، السكتة، الاستراحة)، لاختلف معنى الآية ولذهب مرادها، فلو فصلنا بوقفة مثلاً، لظنّ السامع أنّ الذين كذبوا بآيات ربهم هم الفريق الذي سبق فرعون وآله، وليسوا الفريقين معاً. وهذا معنى مغاير للذي قصده الله تعالى، وهو اجتماع الفريقين في تكذيب آياته عزّ جلاله.

نخلص ممّا سبق إلى أنّ الفواصل الصوتية ذات أهمية بالغة في التحليل اللغوي على المستويات اللغوية كافة، وعلى الأخص في حسابها عاملاً فاعلاً في تصنيف الجمل والعبارات إلى أجناسها النحوية المختلفة.

(1) خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ص243.

(2) الأنفال، آية (54).

ونستنتج أيضاً أنّ بشراً قد انفرد عن غيره في تفسيره لظاهرة كسر همزة (إنّ) تفسيراً صوتياً، لم يسبقه أحد على ذلك، حيث إنّه عدّ كسر همزة (إنّ) ، دليلاً على إمكانية وقوع سكتة أو وقفة خفيفة قبلها، وهي بهذا تقوم مقام الفاصلة [،] أو النقطة [.]، أو النقطتين الرأسيّتين [:]، كما هو الحال بعد القول في نظام الكتابة الشائع حالياً.

الفصل الثاني المستوى الصرفي والنحوي

يُعدُّ علم الصرف في المرتبة الثانية، في سلسلة العلوم اللغوية، بعد علم الأصوات، ومقدمة لعلم النحو، أو خطوة ممهدة له " وليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية، إنما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء "(1). ومعنى هذا الترتيب أنَّ علم الصرف يعتمد بالضرورة في مسأله وقضاياها، على نتائج ومخرجات البحث الصوتي، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو، ويُسهِّم في توضيح مشكلاته وتفسيرها، ويمهد له.

فالصرفُ " مستوى من التحليل اللغوي بين المستويين: الفونولوجي والنحوي، وعلى هذا، فهو يمثل السقف بالنسبة للدراسات الصوتية، والأساس بالنسبة للدراسات النحوية. "(2)

والناظر في القديم من كتب اللغة، يلاحظ أنَّ هذا العلم لم يحظ باهتمام المؤلفين في العصور المتقدمة، فلا يجد إلا النُدرة النادرة ممن أفردوا مؤلفاً خاصاً بهذا العلم، ولكنه يجده مشتبكاً بالنحو، مختلطاً به. إذ " إنَّ مسائل الصرف وقضاياها كانت تُدرَسُ مُختلطةً بالنحو، وكان الأثر العلمي الواحد يشمل قضايا العلمين - وغيرهما - معاً "(3)

بل تعدى هذا الخلط بين العلمين - بالإضافة إلى جمعهما في أثرٍ علميٍّ واحد - إلى " التعريفات التي قُدِّمَتْ في الفترات التاريخية المختلفة، بحيث نرى كثيراً من الدارسين، يُلقونَ بين أيدينا بتعريفاتٍ أشبه ما تكون بتعريفات اليوم، من حيث اشتغالها على ما يُعْمُ الصرف والنحو جميعاً. "(4)

(1) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، 1969، دار المعارف بمصر، ص 84.

(2) الشايب، فوزي، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية العاشرة، 1988 م، 1409 هـ. ص 11.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 85-86.

(4) المرجع نفسه، ص 86.

ولم يتوقفَ عدم اهتمامهم بالصرف على إهمالهم إيَّاه في التأليف، بل تعداه إلى تفضيل النحو عليه، ومن أوجه هذا التفضيل، أنهم قدموا النحو على الصرف، فجعلوا موضوعات الصرف تاليةً لموضوعات علم النحو، على الرغم من أنَّ الصرف هو الممهِّدُ لعلم النحو والموطئُ له. ويعتذر ابن جني عن ذلك بأنَّ تأخير الدرس الصرفيِّ سببه صعوبة هذا العلم، إذ يقول: "إِلَّا أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْعِلْمِ - يَعْنِي عِلْمَ الصَّرْفِ - لَمَّا كَانَ عَوِيصًا صَعْبًا، بُدِيَ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النُّحُو، ثُمَّ جِيءَ بِهِ، بَعْدُ، لِيَكُونَ الْارْتِيَاظُ فِي النُّحُو مَوْطِنًا لِلدُّخُولِ فِيهِ، وَمُعِينًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَغْرَاضِهِ وَمَعَانِيهِ. (1)"

وبشر كغيره من اللغويين المحدثين، تحدث عن الصرف وتناوله في دراساته، ولكنه لم يُفردْ له مؤلفًا خاصًا، بل تناوله في قطعة بحثية، تتمثل في بحثه المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية المصريِّ، سنة 1969م، في عددها (25)، الموسوم بـ "مفهوم علم الصرف". بالإضافة إلى تلك الإشارات التي يجدها المُتَبَّعُ لمؤلفاته، فلا يلبثُ بشر أن يُسقطَ بعض الإشارات الصرفية، من خلال حديثه عن موضوعات لغويةٍ أخرى، و بالأخص علم الأصوات.

ونظرة بشر في علم الصرف تختلفُ كلَّ الاختلاف عن نظرة أقرانه من اللغويين المحدثين، فقد ذهب في غير موضعٍ من حديثه عن علم الصرف، إلى تفسير الظواهر الصرفية تفسيرًا حديثًا، معتمدًا في أغلب أحيانه على مخرجات العلم الحديث، وخصوصًا علم الأصوات، إذ يقول في هذا المعنى: "إنَّ مباحث الصرف مبنيةٌ في أساسها على ما يقرره علم الأصوات من حقائق، وما يرسمه من حدود، وفي رأينا أنَّ كلَّ دراسة صرفية تُهملُ هذا النهجَ الذي نشير إليه، لا بدَّ أن يكون مصيرها الإخفاق وال فشل، كما هو الحال في كثير من مباحث الصرف في اللغة العربية." (2)

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، إدارة الثقافة العامة، ج1، ص4-5.

(2) بشر، علم الأصوات، ص606.

وبشر يُولي علم الصرف أهميةً بالغةً ؛ وذلك لأنَّ علم الصرف وسيلةٌ يتوصل بها إلى علم النحو، وخطوةٌ مُمهِّدةٌ له، وليس غايةً في ذاته. إذ يقول: " كان لا بدَّ من توجيه شيءٍ كبيرٍ من الجهد لمناقشته ودراسته - أي علم الصرف - لكن لا على أساس أنه غايةٌ في ذاته، وإنما بوصفه وسيلةً لغيره، وخطوةٌ مُمهِّدةٌ له." (1)

فالصرف - كما قال بشر - وسيلةٌ يجب استغلالها على مستوى العبارة والجملة، وعلينا أن نعي ضرورة الانتقال من الدرس الصرفيِّ، المُشبَّه بمادة البناء، إلى الدرس النحوي وهو البناء نفسه، ويجب أن يكون هذا الانتقال مباشرةً، وأن نجعل هذين العلمين كما لو كانا امتدادًا لشيء واحد، أو كما لو كانا كلاً متكاملًا.

ويرى بشر أنَّ الصرف العربيَّ من أقلِّ العلوم اللغوية حظًا، من الإجابة وحسن النظر. فهذه الإجابة لم ترقَّ إلى حدِّ يمنع النظر في أعمالهم، أو مساءلتهم في بعض القضايا، بنظرةٍ علميةٍ موضوعيةٍ، ولم تبلغ هذه الإجابة كذلك الغاية التي تجعل مناقشتهم عبثًا، أو نوعًا من التهجُّم، فالبحث اللغويُّ عند العرب له محاسنه ومساوئه (2).

وبناءً على ذلك كلُّه، نظر بشر في علم الصرف نظرةً موضوعيةً حديثةً بعيدةً - كلَّ البعد - عن الأحكام الافتراضية المُتوهِّمة، التي درَجَ القديمُ - ومن سار على نهجهم من المحدثين - بذكرها تفسيرًا للكثير من أبواب الصرف. فجاءتْ دراسته للصرف من منظورٍ حديثٍ، يقوم على الدليل والبرهان، بعيدًا عن التأويلات المُتوهِّمة، التي لا تقوم على دليل، بل تقوم على حشدٍ مُختلفٍ الأمثلة تحت قاعدةٍ واحدةٍ عامةٍ، أو ما يعرف بِطَرْدِ البابِ على وتيرةٍ واحدةٍ.

1.2 مفهوم علم الصرف :

لقد تحدث بشر عن مفهوم علم الصرف، وكان حديثه قائمًا على ذكر أقوال علماء العربية في ذلك، ومن ثم مناقشة هذه الأقوال، مُناقشةً علميةً منطقيةً، بعيدة

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 31.

(2) المرجع نفسه ، ص 83.

عن التاويلات الافتراضية المتخيلة، وسوف أذكر هنا أقوال بعض الصرفيين
القدماء في تعريف علم الصرف، ومن ثم أعرض تعليقات بشر وآراءه حول هذه
التعريفات.

يقول ابن جني في تعريفه لعلم الصرف أو ما سماه التصريف: " وهذا القبيل
من العلم أعني التصريف، يحتاج إليه جميع أهل اللغة، أتم حاجة، وبهم إليه أشد
فاقة، لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة
عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كثير
بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن
المضارع من (فعل) لا يجيء إلا على (يفعل)، بضم العين، ألا ترى أنك لو
سمعت إنساناً يقول: (كرم) (يكرم)، بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك
لكلام العرب، سمعتهم يقولون (يكرم)، أو لم تسمعهم، لأنك إذا صح عندك أن العين
مضمومة من الماضي، قضيت بأنها مضمومة من المضارع أيضاً قياساً على ما
جاء، ولم تحتج إلى السماع في هذا ونحوه، وإن كان السماع أيضاً مما يشهد
بضمه قياساً، وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما يُنقل
ويُعمل به، فهو مكسور الأول، نحو: مطرقة و مروحة، إلا ما استثنى من ذلك.
فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق
التصريف." (1)

يرى بشر أن علم الصرف بالمفهوم الذي أورده ابن جني في تعريفه السابق،
لا يفيد في خدمة التركيب والعبارة، على خلاف المنتظر من الصرف بالمعنى
الذي يفهمه بشر. حيث إن ابن جني قصر البحث في هذا العلم، على النظر في
الكلمة ذاتها، وفيما يحدث لها من تغيرات، وهذه التغيرات لا تخدم الجملة والعبارة
في شيء، وإنما نستطيع الاستفادة من بعضها في دراسات أخرى، كدراسة
المعجم مثلاً. (2)

(1) ابن جني، المنصف، ج1، ص2.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص90.

ويعارض بشر ابن جني من خلال تعريفه السابق لعلم الصرف، فيرى أنه أخرج من هذا العلم أبواباً و أنماطاً من المسائل، هي من صميم ما نعرفه بالصرف. من ذلك أنه عدّ التصريف غير شامل للاشتقاق، وإن كان بينهما اجتماع وافتراق، أو وإن كان بينهما ارتباط من نوع ما⁽¹⁾.

ويقول ابن جني في وجه الشبه بين التصريف والاشتقاق: "يَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ بَيْنَ التَّصْرِيفِ وَالِاشْتِقَاقِ نَسَبًا قَرِيبًا وَاتِّصَالًا شَدِيدًا، لِأَنَّ التَّصْرِيفَ إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَجِيءَ إِلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَتُصَرِّفُهَا عَلَى وَجْهِ شَتَّى. مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ تَأْتِيَ إِلَى (ضَرَبَ) فَتَبْنِي مِنْهُ مِثْلَ جَعْفَرٍ، فَتَقُولُ: ضَرَبَ. وَمِثْلَ قَمَطَرَ: ضَرَبَ. وَمِثْلَ دَرَاهِمَ: ضَرَبَ. وَمِثْلَ عِلْمَ: ضَرَبَ. وَمِثْلَ ظَرْفَ: ضَرَبَ. أَفَلَا تَرَى إِلَى تَصْرِيفِكَ الْكَلِمَةَ عَلَى وَجْهِ كَثِيرَةٍ؟

وكذلك الاشتقاق أيضاً، ألا ترى أنك تجيء إلى (الضرب)، الذي هو المصدر فَنَشْتَقُّ مِنْهُ الْمَاضِي، فَتَقُولُ: ضَرَبَ، ثُمَّ تَشْتَقُّ مِنْهُ الْمَضَارِعَ، فَتَقُولُ: يَضْرِبُ، ثُمَّ تَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ: ضَارِبٌ. وَعَلَى هَذَا مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ..... فَمِنْ هَا هُنَا تَقَارِبًا وَاشْتِبَاقًا، إِلَّا أَنَّ التَّصْرِيفَ وَسَيْطَةَ بَيْنِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ يَتَجَاذِبَانِ.

والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق. يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ كِتَابًا فِي النَّحْوِ إِلَّا وَالتَّصْرِيفَ فِي آخِرِهِ، وَالِاشْتِقَاقَ إِنَّمَا يَمُرُّكَ فِي كِتَابِ النَّحْوِ مِنْهُ أَلْفَاظٌ مُشْرَدَّةٌ لَا يَكَادُ يُعْقَدُ لَهَا بَابٌ.⁽²⁾

ويخلص بشر من خلال القول السابق، إلى أن كلاً من التصريف والاشتقاق يتضمن أخذ كلمة من أخرى بطريقة مخصوصة، غير أن ابن جني - كما يرى بشر - قصر الاشتقاق على الأخذ في حدود معينة، تلك هي حدود المشتقات التقليدية المشهورة، والمعروفة بهذا الاسم، وما إلى ذلك مما يتضمن فكرة الأصول والفروع، وابن جني بهذا القول يحاول أن يُفَرِّقَ بَيْنَ هَذَيْنِ النُّوعَيْنِ مِنَ الْبَحْثِ،

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 91.

(2) ابن جني، المنصف، ج 1، ص 3-4.

وإن كانت عبارته تُومئُ بأنَّ التصريف أعمُّ من الاشتقاق، وأنَّ الثاني يمكن أن يكون جزءاً من الأول⁽¹⁾.

ويُفرق ابن جني - من خلال قوله السابق - بين التصريف والاشتقاق، فالثاني أدخلُ في اللغة - أو ما يسمى مَتْنُ اللغة - من الأول، وأنَّ الأول أقرب إلى النحو من الثاني. ومعنى هذا أنَّ الاشتقاق يتعامل في أغلب الأمر مع الألفاظ، بغضُّ الطَّرْف عن وظائفها الصرفية، أو بغضُّ الطَّرْف عما يبدو لنا من خواصَّ صرفية في التركيب. أما التصريف فهو يهتم بالمفردات، لا بوصفها صيغاً وألفاظاً فقط، إنما بحسب ما لها من خواصَّ تَقْيِدُ في خدمة الجملة والعبارة⁽²⁾.

وبشر يرى عكس ما يراه ابن جني، فالتصريف - عنده - إنما يُعْنَى ببنية الكلمات وأوزانها من حيث الزيادة وعدمها، ومن حيث تصريفاتها المختلفة، وهذه الدراسة أقرب إلى مَتْنِ اللغة منها إلى النحو. وعلى هذا، يرى بشر أنَّ كثيراً من مسائل التصريف التي عرض لها ابن جني ودرسها، لا تَقْيِدُ النحو كثيراً، بل إنَّ بعضها لا يَعُوْ أن يكون مباحكاتٍ جدليةً، لا تُعْنِي شيئاً على أيِّ مستوى من مستويات البحث اللغويِّ الصحيح⁽³⁾.

أما الاشتقاق، فيرى بشر أنَّه خطوةٌ أساسيةٌ في تصنيف الصيغ إلى أوزان ذات قيمٍ صرفيةٍ خاصةٍ، هي قيم ذات أهمية كبيرة في الجمل والتراكيب، التي هي مجال البحث في النحو. ويقول: إنَّ هذه القيم تظهر فيما لو قارنت بين جمل بعضها يحتوي على صيغة اسم الفاعل، وبعضها على صيغة اسم المفعول، فسوف تُدْرِكُ الفرقَ النحويَّ في الحال. ومن هنا يَسْتَدِلُّ بشر على أنَّ الاشتقاق من صَمِيمِ الموضوعات الصرفية، التي تَخْدُمُ النحو، وتمهد لدراسة قضاياها⁽⁴⁾.

ومن خلال نصِّ ابن جني السابق، يرى بشر أيضاً أنَّ استدلال ابن جني على دَعَوَاهُ - بأنَّ كتب النحو لا تخلو من التصريف، وأنَّ الاشتقاق يقابلُك هناك

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، ص 91.

(2) المرجع نفسه، ص 92.

(3) المرجع نفسه، ص 92.

(4) المرجع نفسه، ص 92.

(مُشَرَّدًا مُبَعَثَرًا) - استدلالٌ واهٍ ضعيفٌ. فالقضية عند بشر ليست قضية طريقة التأليف ، أو جمع هذه الفروع في كتابٍ واحدٍ ، إنما هي علاقة هذه الفروع بعضها ببعض ، ومدى استفادة كلٍّ منها من زميله ، وكيفية استغلال أحدها في خدمة الآخر⁽¹⁾.

ويُخَلِّصُ بشر من خلال مناقشاته لأقوال ابن جني السابقة أيضًا ، إلى أن ابن جني يستعمل المصطلح (التصريف) في معنىٍ يختلف عن المعنى الذي يفيدُه المفهوم المتأخر للمصطلح (الصرف). فالتصريف عند ابن جني لا يُطلق إلا على جزءٍ أو عدَّةٍ مسائلٍ معينة ، من مسائل الصرف بهذا الفهم المتأخر. وهي مسائل - في نظر بشر - ليست ذات أهمية خاصة بالنسبة للنحو⁽²⁾.

أمَّا الصرف أو التصريف بالمعنى الأعم الأشمل، فيرى بشر أنه يتبين لنا من خلال تعريفات غالبية المتأخرين. ومن هذه التعريفات، ما يأتي:

تعريف الأشموني⁽³⁾ (ت900هـ) فَيَعْرِفُ التَّصْرِيفَ بِأَنَّهُ: "في اللغة التَّغْيِيرُ، ومنه (تصريف الرِّيح) ⁽³⁾، أي: تغييرها. وأمَّا في الاصطلاح فيُطَلَقُ على شيئين: الأول: تحوِيلِ الكَلِمَةِ إلى أبنيةٍ مُخْتَلَفَةٍ لِضُرُوبٍ من المعاني، كالتصغير والتكسير واسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ، وهذا القِسْمُ جَرَتْ عَادَةُ المُصَنِّفِينَ بِذِكْرِهِ قَبْلَ التصريفِ كما فعل النَّاطِمُ، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر، ويَنَحْصِرُ في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القِسْمُ هو المقصودُ هنا بقولهم: التصريف..... ولهذا التغيير أحكامٌ، كالصحة والإعلال. ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تُسمَّى علم التصريف⁽⁴⁾.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، ص93.

(2) المرجع نفسه، ص93.

(3) البقرة، آية (164).

(4) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له و وضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص40.

أما الأزهري (ت905هـ) صاحب التصريح فيُعرِّف التصريف بأنه: "في اللغة تَغْيِيرٌ مُطْلَقٌ، وفي الصَّنَاعَةِ تَغْيِيرٌ خَاصٌ فِي بَنِيَةِ الْكَلِمَةِ لِغَرَضٍ مَعْنَوِيٍّ أَوْ لَفْظِيٍّ..... فالتَّغْيِيرُ الْأَوَّلُ (الْمَعْنَوِيُّ) ، كَتَغْيِيرِ الْمُفْرَدِ إِلَى التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ الْمَصْحَحِ، وَذَلِكَ بِتَحْوِيلِ زَيْدٍ مَثَلًا إِلَى زَيْدَانَ وَزَيْدُونَ، وَتَغْيِيرِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفِعْلِ وَالْوَصْفِ، وَذَلِكَ بِتَحْوِيلِ الضَّرْبِ مَثَلًا إِلَى ضَرَبَ وَضَرَّبَ بِالتَّشْدِيدِ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْفِعْلِ ، وَاضْطَّرَبَ لِوُجُودِ الْحَرَكَةِ مَعَ الْفِعْلِ، وَيُضْرَبُ وَأُضْرَبَ وَضَارَبَ وَمَضْرُوبٌ، وَمِضْرَابٌ وَضُرُوبٌ وَضَرِيْبٌ وَضَرَبٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ .

والتَّغْيِيرُ الثَّانِي (اللفظيُّ) ، كَتَغْيِيرِ قَوْلٍ مِنَ الْأَجُوفِ ، وَغَزَوَ مِنَ النَّاqِصِ، إِلَى (قَالَ وَغَزَا) بِقَلْبِ حَرْفِ (الْعَلَّةِ) (1) أَلْفًا، (لِتَحْرُكِهِ) (2) وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ، وَالْإِبْدَالُ فِي (أَقْتَتُ) وَالْحَذْفُ فِي (قُلْ) ، وَالْإِدْغَامُ فِي (رَدَّ)، وَلشَبْهِ التَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ وَالنَّسَبِ وَالْوَقْفِ وَالْإِمَالَةِ، بِعِلْمِ النَّحْوِ مِنْ حَيْثُ التَّعَلُّقُ بِالْمُرَكَّبَاتِ، ذُكِرَتْ مَعَهُ، وَابْنُ الْحَاجِبِ (ت646هـ) وَطَائِفَةٌ ذَكَرُواهَا فِي عِلْمِ التَّصْرِيْفِ، وَهُوَ الْأَوَّلَى. (3).

أما الخُضْرِيُّ (ت1287هـ) فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ عَقِيلِ (ت769هـ)، فَيُعرِّفُ التَّصْرِيْفَ بِأَنَّهُ فِي: "اللُّغَةِ التَّغْيِيرُ، وَمِنْهُ (تَصْرِيْفُ الرِّيَاحِ) (4)، أَيْ تَغْيِيرُهَا، وَاصْطِلَاحًا يُطْلَقُ عَلَى شَيْئَيْنِ: الْأَوَّلُ: تَحْوِيلِ الْكَلِمَةِ إِلَى أُنْبِيَةِ مُخْتَلَفَةٍ لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي، كَالتَّصْغِيرِ وَالتَّكْسِيرِ، وَاسْمِي الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، أَوْ التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَجَرَتْ عَادَتُهُمْ بِذِكْرِ هَذَا الْقِسْمِ مَعَ عِلْمِ الْإِعْرَابِ، كَمَا فَعَلَ النَّاطِمُ، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنْ التَّصْرِيْفِ. وَالْآخِرُ: تَغْيِيرِ الْكَلِمَةِ عَنْ أَصْلِ الْغَرَضِ غَيْرِ اخْتِلَافِ الْمَعَانِي، كَالْإِلْحَاقِ وَالتَّخْلِصِ مِنَ السَّكُونِ، وَمِنْ اجْتِمَاعِ السَّوَابِ وَالْيَاءِ، وَسَبَقَ أَحَدُهُمَا بِالسَّكُونِ، وَيُسَمَّى هَذَا التَّغْيِيرُ بِالْإِعْلَالِ وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا، وَيُنْحَصِرُ فِي سِتَّةِ أَشْيَاءَ:

(1) فِي الْأَصْلِ (الْعَلَّةُ)، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّحِيْحُ.

(2) فِي الْأَصْلِ (لِتَحْرُكِهَا)، وَمَا أُثْبِتَ هُوَ الصَّحِيْحُ.

(3) الْأَزْهَرِيُّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِاللهِ، شَرْحُ التَّصْرِيْحِ عَلَى التَّوْضِيْحِ، دَارُ إِحْيَاءِ الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ، ج2، ص352-353.

(4) الْبَقْرَةُ، آيَةُ (164).

الحذف، والزيادة، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، فهذه كلها أنواعٌ تحت الإعلال..... والإعلالُ خاصٌ بتغييرِ حرفِ العلة، بحذفِ أو قلبِ أو إسكانِ للتخفيف، وما عدا ذلك ليس إعلالاً. وقد يُطلقُ التصريفُ على ما يعُمُّ الأمرين معاً⁽¹⁾.

يرى بشر من خلال التعريفات السابقة، أنَّ الصرفَ يشمل نوعين من التغييرات: الأول: تغيير في الصيغ لإفادة معانٍ جديدة، أو تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعاني. والثاني: تغيير في شكل الكلمة وصورها دون أن يترتب على ذلك تغيير في قيمها أو معانيها الصرفية، كتغيير الكلمة إلى وزنٍ معينٍ إلحاقاً لها بكلمة أخرى، كتغيير (غَزَوَ) إلى (غَزَا) مثلاً⁽²⁾.

ويُخلصُ بشر من خلال مقارنة مفهوم الصرف عند ابن جني بمفهومه عند المتأخرين، إلى أنَّ الصرفَ عند ابن جني، إنما يُقصدُ به ما يطابق النوع الثاني فقط، من نوعي التغيير، المذكورين في تعريفات المتأخرين، ومعناه أن هذا المصطلح يختلف مدلوله في القديم عن مدلوله عند المتأخرين⁽³⁾.

أما النوع الأول من التغيير، فهو عند ابن جني ليس من التصريف، وإنما هو جزءٌ لا يتجزأ من النحو، ويوضح ذلك قول ابن جني نفسه، في تعريفه لعلم النحو بأنه: "انتحاءُ سَمْتِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَصْرِفِهِ، مِنْ إِعْرَابٍ وَغَيْرِهِ، كَالْتَنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالتَّحْقِيرِ وَالتَّكْسِيرِ وَالْإِضَافَةِ وَالنَّسَبِ وَالتَّرْكِيبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ....."⁽⁴⁾

أما قول ابن جني: "إِلَّا أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْعِلْمِ - يَعْنِي عِلْمَ الصَّرْفِ - لَمَّا كَانَ عَوِيصًا صَعْبًا بُدِيَ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النُّحُو، ثُمَّ جِيءَ بِهِ بَعْدَ لِيَكُونَ الْارْتِيَاضُ فِي

(1) الخضري، محمد الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، 1415هـ،

1995م. ج 2، ص 284.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 95.

(3) المرجع نفسه، ص 95.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج 1،

ص 43.

النحو مُوطَّأً للدخول فيه، ومُعِينًا على مَعْرِفَةِ أَعْرَاضِهِ وَمَعَانِيهِ، وعلى تَصَرُّفِ الحال " (1)، وهو قول يَدُلُّ على أَنَّ التَّصْرِيفَ مَكَانُهُ بَعْدَ النُّحُوِّ عِنْدَ ابْنِ جَنِيِّ. فَيَدُلُّنا على أَنَّ التَّصْرِيفَ - وبِحَسَبِ فَهْمِ كَلَامِ ابْنِ جَنِيِّ - لَيْسَ التَّصْرِيفُ الَّذِي يَخْدُمُ النُّحُوَّ وَيُمَهِّدُ لِدِرَاسَتِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ نَوْعٌ مِنَ الدِّرَاسَةِ تُعْنَى بِالنَّظَرِ فِيهَا يَعْرِضُ لِلْكَلِمَاتِ مِنْ تَغْيِيرٍ، فِي الصُّورَةِ وَالشَّكْلِ، دُونَ أَنْ يُوَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى اخْتِلَافِ الْمَعَانِي. وَمِثَالُ ذَلِكَ مَا يَعْرِضُ لِلْأَلْفَافِ، مِنْ زِيَادَةٍ أَوْ حَذْفٍ أَوْ إِعْلَالٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ تَغْيِيرٍ لَا يَفِيدُ مَعْنَى جَدِيدًا (2).

وَيُخَالِفُ بَشْرٌ ابْنَ جَنِيِّ فِي اعْتِزَالِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُسَوِّغًا لِتَأْخِيرِ النَّظَرِ فِي الصَّرْفِ، بِقَوْلِهِ: "فَالصَّعُوبَةُ - إِنْ كَانَتْ هُنَاكَ صَعُوبَةً حَقِيقِيَّةً - لَا يَجُوزُ أَنْ تَقْفَ مُعَوِّقًا، أَوْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى إِفْسَادِ الدَّرْسِ، وَبِخَاصَّةِ أَنَّ ابْنَ جَنِيِّ نَفْسَهُ، صَرَّحَ بِضَرُورَةِ الْعِلْمِ بِالتَّصْرِيفِ وَقَوَاعِدِهِ، قَبْلَ الدُّخُولِ فِي النُّحُوِّ" (3).

هَذَا هُوَ التَّصْرِيفُ بِالْمَنْظُورِ الْقَدِيمِ، وَكَمَا جَاءَ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ. أَمَّا بَشْرٌ فَيَرَى أَنَّ التَّصْرِيفَ أَوْ الصَّرْفَ بِالْمَفْهُومِ الْمَذْكُورِ فِي التَّعْرِيفَاتِ السَّابِقَةِ، وَبِالْمَعْنَى السَّائِدَةِ بَيْنَ التَّقْلِيدِيِّينَ مِنَ الْمَعَاصِرِينَ، يَطْلُقُ عَلَى أَخْلَاطٍ مِنَ الْمَسَائِلِ وَأَمْشَاجٍ مِنَ الْبَحْثِ (4).

وَيُعَرِّفُ بَشْرٌ الصَّرْفَ بِأَنَّهُ: "كُلُّ دِرَاسَةٍ تَتَّصِلُ بِالْكَلِمَةِ، أَوْ أَحَدِ أَجْزَائِهَا، وَتُوَدِّيُ إِلَى خِدْمَةِ الْعِبَارَةِ وَالْجُمْلَةِ، - أَوْ بِعِبَارَةٍ بَعْضُهُمْ - وَتُوَدِّيُ إِلَى اخْتِلَافِ الْمَعَانِي النُّحُويَّةِ - كُلِّ دِرَاسَةٍ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، هِيَ صَّرْفٌ فِي نَظَرِنَا." (5)

وَنَخْلُصُ مِنْ خِلَالِ تَعْرِيفِ بَشْرٍ لِلصَّرْفِ، إِلَى أَنَّهُ يُقَيِّدُ الصَّرْفَ بِتِلْكَ الْأَبْوَابِ الَّتِي تَخْدُمُ الْعِبَارَةَ وَالْجُمْلَةَ، فَلَيْسَ مِنَ الصَّرْفِ فِي شَيْءٍ - عِنْدَ بَشْرٍ - أَيُّ تَغْيِيرٍ لَا يُوَدِّيُ إِلَى خِدْمَةِ الْجُمْلَةِ وَالْعِبَارَةِ، وَلَا يُوَدِّيُ إِلَى اخْتِلَافِ الْمَعَانِي النُّحُويَّةِ.

(1) ابن جني، المنصف، ج 1، ص 4-5.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 96.

(3) المرجع نفسه، ص 89.

(4) المرجع نفسه، ص 96.

(5) المرجع نفسه، ص 85.

2.2 الأبواب الصرفية:

يرى بشرٌ - كما مر سابقاً - أنَّ الصرف كلُّ تغييرٍ يؤدي إلى خدمة الجملة والعبارة، ويؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية، وكلُّ تغيير لا يخدم الجملة والعبارة، ليس من الصرف في شيء. وعلى هذا فقد نظر بشر إلى الصرف نظرةً جديدةً، أعاد من خلالها النظر في مسائل الصرف التقليدي. ومن خلال هذه النظرة قسم بشر الصرف التقليدي إلى نوعين رئيسيين:

النوع الأول: ويتمثل هذا النوع في أبواب وبحوث هي من صميم الصرف بالمعنى الذي نفهمه، ونعني بذلك - أي بشر - تلك الدراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها، لا لذاتها، وإنما لغرض معنوي، أو للحصول على قيم صرفية، تقيّد في خدمة الجملة والعبارة⁽¹⁾.

ومن أهم هذه الأبواب كما يراها بشر، ما يأتي:

- 1- تقسيم الكلمات من حيث الاسمية والفعلية.
- 2- تقسيم الكلمات من حيث العدد (الإفراد، والثنائية، والجمع).
- 3- تقسيم الكلمات من حيث النوع (التذكير، والتأنيث).
- 4- الكلام على الشخص (المتكلم، والمخاطب، والغائب)⁽²⁾.
- 5- المشتقات.
- 6- تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة.
- 7- التعريف والتنكير.
- 8- المتعدي واللازم.
- 9- المتصرف والجامد⁽³⁾.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 97.

(2) المرجع نفسه، ص 85.

(3) المرجع نفسه، ص 97.

10- وهذه الأبواب المتقدمة، تُعدُّ من صميم الصرف - كما يراها بشر وغيره، إذ هي مما يخدم الجملة والعبارة، ويجعلها ذات معانٍ نحويةٍ مختلفةٍ، بحيث لو تغيرت وحداتها تغيرت معانيها⁽¹⁾.

ويعطي بشر أمثلةً توضيحيةً لبعض هذه الأبواب، وكيف يؤدي التغيير فيها إلى تغييرٍ في الجملة والعبارة، ومن هذه الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر، ما يأتي:

قولك: حَضَرَ مُحَمَّدٌ. حَضَرَتْ فَاطِمَةٌ.

ذَكَرْتَ الْفَعْلَ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ، وَأَنْتَهُ فِي الْمَثَلِ الثَّانِي، لِسَبَبِ صَرْفِيٍّ، هُوَ تَذْكَيرُ الْفَاعِلِ وَتَأْنِيثُهُ. وَالْمَعَانِي النُّحْوِيَّةُ هُنَا مُخْتَلِفَةٌ، بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْقِيَمِ الصَّرْفِيَّةِ⁽²⁾.

ويضيف بشر التصغير إلى أبواب الصرف المتقدمة، إذ يقول: "والتصغير في نظرنا من مسائل الصرف الحقيقية، لأنه - في العربية - ذو أثرٍ واضحٍ في المعنى النحوي للجملة، تقول:

رَجُلٌ صَغِيرٌ = مَوْصُوفٌ + صِفَةٌ.

رُجَيْلٌ = اسْمٌ مَصْغَرٌ فَقَطْ.

ومن الطبيعي أن يختلف الإعراب في الحالتين." ⁽³⁾

والنسب أيضاً من أبواب الصرف عند بشر، فالنسب مادة من مواد الصرف، فالكلمة المنسوبة تنتمي إلى نوع من الكلمات، لم تكن تنتمي إليه من قبل، وبذلك تُؤَهَّلُ تَأْهِيلًا يُوَثِّرُ فِي الْمَعَانِي النُّحْوِيَّةِ، تقول: (رَجُلٌ مِصْرِيٌّ). حيث تقع كلمة (مِصْرِيٌّ) صفة، ولم تكن كلمة (مِصْرٌ) قبل النَّسَبِ صَالِحَةً لِأَنَّ تَقَعُ هَذَا الْمَوْقِعِ⁽⁴⁾. ويرى بشر كذلك أنَّ الْمَغَايِرَةَ فِي الصِّيغِ مِنْ صَمِيمِ الْبَحْثِ الصَّرْفِيَّةِ، كما في المغايرة بين المبني للمعلوم، والمبني للمجهول، تقول:

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 97.

(2) المرجع نفسه، ص 98.

(3) المرجع نفسه، ص 98.

(4) المرجع نفسه، ص 98.

فَهَمَ الطالِبُ الدَّرْسَ . = (فعل + فاعل + مفعول)

فُهِمَ الدَّرْسُ . = (فعل + نائب فاعل)

والملاحظ أن هذه الدراسة، وهي المُغَايِرَةُ بين الصِّيغِ، ذات قيمٍ ظهرت آثارُها في التركيب بوضوح، ومن ثمَّ كانت دراسة صرفية حقيقية⁽¹⁾.

أما النوع الثاني من أنواع الصرف التقليديّ - كما يراها بشر - فيشمل أبواباً ومسائلَ شتى من الصرف التقليديّ، تجمعها كلها خاصة ظاهرة، تلك هي أنّها جميعاً تُعْنَى بالنظر في الكلمة من حيث الزيادة والأصل، والأوزان والأبنية، وما إلى ذلك من تغييرات في صور الكلمات، وهي تغييرات لا تُعْطِي معاني أو قيمًا صرفيةً، تَخْدُمُ الجملة والعبارة⁽²⁾.

وهذه المسائل هي:

أولاً: هناك أمثلة من مسائل هذا النوع، ينبغي إطرأحها وتركها، لعدم جدوى البحث فيها، على أيّ مستوى من مستويات الدراسة اللغوية، ومن ذلك على سبيل المثال، الكلام على همزة التانيث، في نحو: (صَحْرَاءَ)، وأصلها المنقلبة عنه⁽³⁾.

يُورِدُ بشرٌ نصّاً لابن جني، بشأن هذه المسألة، وهو قوله: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ هذه الهمزة، إنّما هي مُنْقَلِبَةٌ عن أَلِفِ التَّانِيثِ، التي في نحو حُبْلَى وَبُشْرَى. ولكنها لما وقعت بعد أَلِفٍ قَبْلَهَا زائدةٌ وَجَبَ تحريكها لِنَلَّا يَلْتَقِي ساكنان، فَقَلَبَتْ همزةً. وهذا مذهب سيوييه وهو الصحيح. ويدلُّ على صحته وأنّ هذه الهمزة منقلبة عن أَلِفِ التَّانِيثِ المُفْرَدَةِ؛ أنّك إذا أزلت الألف من قَبْلِهَا بِقَلْبِهَا، خرجت هي عن الهمزة. وذلك قولهم في جمع (صَحْرَاءَ صَحَارِيٍّ) فهذه الياء الأولى المُدْغَمَةُ، هي الألف التي كانت قبل الهمزة في (صَحْرَاءَ) انقلبت ياءً في الجمع لأنكسار ما قبلها، كما تتقلب في جمع مفتاحٍ وغربالٍ. إذا قلت: مفاتيحٌ وغرابيلٌ. فلما انقلبت الألف إلى ياءٍ انقلبت علامة التانيث التي كانت بعدها في (صحراء) ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قَبْلَهَا. وذلك قولك صحاريٌّ. وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 99.

(2) المرجع نفسه، ص 99.

(3) المرجع نفسه، ص 100.

من قبلها..... فقولهم صحاري بلا همزة دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول: صحاريء، كما قالوا: دراريء⁽¹⁾ بعد بشر هذا المثال وما شاكله، نوعاً من التّمحك والتّمحلّ اللفظيين، وافترضاً جدلياً عقيماً، يُعجزُ الدارسين عن التحصيل والإلمام بالقواعد. وهو خالٍ من أية فائدة علمية، على أيّ مستوى من مستويات البحث في اللغة، فما أحرأه وأمثاله أن يُهمل ويُلقَى به جانباً. والكلام في مسائل هذا الباب كله نوعٌ من الترف العلمي، الذي لا نستطيعه في وقتنا هذا، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ، بقطع النظر عن أية نتائج علمية⁽²⁾.

ويُسوّغُ بشر النظر في هذا المثال ونحوه، ولكن على سبيل البحث التاريخي، إذ يقول: "ربّما ساغ لنا النظر في هذا المثال ونحوه، ولكن على طريقة من البحث معينة، تلك هي طريقة البحث التاريخي، وقد أُرشدنا إلى هذا، ما جاء في النص السابق، حيث وردت في هذا النص العبارة: إن قولهم: صحاري بلا همزة دلالة على أن الهمزة في صحراء منقلبة، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول صحاريء، كما قالوا: دراريء"⁽³⁾

فبشر من خلال ما تقدم، يفسر هذا التغيير وهذا القلب تفسيراً تاريخياً، يقوم على فكرة التطور اللغوي لهذه المفردات، ولكن هذا التغيير والتطور في صيغ المفردات يحتاج إلى وقتٍ طويل، فالنظام الصرفي ثابت أيضاً، نعم إن استقراره يتطلب وقتاً أطول، ولكنه بعد أن يستقر، لا يعترّيه تغيير يذكر، ذلك لأنّ الصرف لا يتغير في أثناء جيلٍ واحد، بل هو كالصوتيات، إنّما يتغير في الانتقال من جيلٍ إلى جيلٍ.⁽⁴⁾

(1) ابن جني، المنصف، ج1، ص 155-156.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص101.

(3) المرجع نفسه، ص101-102.

(4) عبدالتواب، رمضان، التطور اللغوي، مظهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ط1، 1404هـ، 1983م، ص11. وانظر أيضاً: السامرائي، إبراهيم،

التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ص27.

ثانياً: في الصرف أو التصريف بالمعنى التقليديّ أبوابٌ ومسائلٌ كثيرةٌ، هي أولى بمتن اللغة - أو ما يسمى اللغة في عرفهم أحياناً - منها بالصرف الحقيقيّ، ويمثل هذا النوع بابان مشهوران؛ أولهما: أوزان الفعل الثلاثيّ، وقد عدّوها ستّةً. ويعدُّ بشرٌ هذه الأوزانَ أوزاناً ليست ذات قيمٍ صرفيّةٍ تخدمُ الجملةَ أو العبارةَ، ولكنها ذات قيمٍ لفظيّةٍ، تقيّدُ معرفتها معرفةَ ألفاظِ اللغةِ على وجهها الصحيح. فكون الفعل المعين على وزنٍ معينٍ، أمرٌ يتعلق بصحة نطق الصيغة، ولكنه لا يقيّدُ أثرًا ملحوظًا أو غير ملحوظٍ في الجملة أو العبارة.

ويضربُ بشرٌ مثلًا على ذلك، وهو مضارع الفعل (ضرب) ، فهذا الفعل لا تتغير وظيفته النحويّة في تركيبه سواء أكانت عينه مكسورةً، أم مضمومةً، ولكن تتغير قيمته النطقية فيما لو استعملناه على وزن غير وزنه المنصوص عليه. ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر في غاية الأهمية، ولكنها تدخل في باب آخر غير باب الصرف، إنها من قضايا الثروة اللفظية، أو هي من مباحث متن اللغة والمعجمات⁽¹⁾.

الثاني: صيغ جمع التكسير وأبنيته، بالصورة التي عولجتُ بها في كتب الصرف التقليديّ، فالناظر في هذه الكتب يجد أن الصرفيين قد اكتفوا بمجرد سرد هذه الصيغ، دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمها الصرفية، ودون أن يشيروا من قريب أو بعيد، إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ، من وظائفٍ وقيمٍ نحويّةٍ في الجمل والعبارات⁽²⁾.

ولكن بشرًا يعد هذه الصيغ من موضوعات الدرس اللغويّ، فهي تناسب متن اللغة لا الصرف، حيث إنّ المغايرة في استعمال صيغة من صيغ جمع التكسير دون أخرى لا يترتب عليه شيءٌ في الجملة، ولا يطرأ أيُّ اختلافٍ في المعاني النحوية بحال من الأحوال، فإذا قلنا:

شُيُوخٌ عَقَلَاءٌ و أشْيَاخٌ عَقَلَاءٌ.

وَبُحُوثٌ جَيِّدَةٌ و أَبْحَاثٌ جَيِّدَةٌ.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 102.

(2) المرجع نفسه، ص 104.

فاختلاف صيغتي جمع التكسير في المثالين السابقين، لا يؤدي إلى اختلاف في الجملة أو التركيب النحوي، وعلى ذلك فجمع التكسير ليس من الصرف في شيء⁽¹⁾.

ويعتذر بشر عن الصرفيين التقليديين، في جعلهم جمع التكسير من الأبواب الصرفية، بأنهم عندما رأوا ضخامة العدد في صور جمع التكسير وتووعها الكبير، حاولوا إخضاعها لشيء من التقعيد أو التقنين؛ تسهياً على الدارسين والمتعلمين. ولكن صنيعهم هذا - في رأي بشر - ما زال بعيداً عن الحقل الصرفي، ولصيلاً بمتن اللغة⁽²⁾.

ويفسر بشر سبب كثرة صيغ جمع التكسير، بأن كثرة هذه الصور وتووعها، ربّما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات في القديم⁽³⁾. "وربما دلت كثرة الجموع في العربية على اختلاف اللهجات، ولا سيما جمع التكسير..... وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقسام واختلاف الجهات".⁽⁴⁾ غير أن بشرًا يُعيد النظر في هذه الجموع، ويُجوزُ معالجتها معالجةً صرفيةً، ولكن من وجهتين أخريين، هما:

1- إن هذا الجمع قسمٌ من فصيلة صرفية كبرى، لها قيم معينة في الاستعمال، تلك هي فصيلة الجمع بعمومه، أي الجمع في مقابل المفرد والمثنى. وجمع التكسير بهذا الوصف - أي كونه جمعاً - تختلف أحكامه النحوية عن المفرد والمثنى كليهما. ففي هذه الحالة سوف نلاحظ خلافاً نحويًا في التراكيب و تتمثل في أحكام المطابقة، نقول:

رَجُلٌ مُحْتَرَمٌ ، و رَجُلَانِ مُحْتَرَمَانِ ، وَلَكِنْ رِجَالٌ مُحْتَرَمُونَ .

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 104.

(2) المرجع نفسه، ص 105.

(3) المرجع نفسه، ص 105.

(4) السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص 78.

والخلاف واضح هنا باستعمال صفة جمع التكسير تختلف صرفياً عن الصيغتين الأخرين، في المثالين الأولين⁽¹⁾.

2- يُعَدُّ جمع التكسير من الصرف إذا نظرنا إليه من ناحية قواعد المطابقة. ذلك أنَّ بعضَ صيغِ هذا الجمعِ تجوزُ معاملتها بصورتين مختلفتين، من حيث أحكام المطابقة في العدد والنوع، نقول:
الرَّجَالُ جَاءُوا. و الرَّجَالُ جَاءَتْ.

حيث عاملت الجمع في المثال الأول مُعَامَلَةً جمع المذكر، ولكنك عاملته في المثال الثاني مُعَامَلَةً المفردة المؤنثة. وهذا سلوك نحويٌّ جائزٌ لا شذوذ فيه، ولا اعتراض عليه⁽²⁾.

ويعجَبُ بشرٌ من إهمال الصرفيين الجهة الأولى، فلم يرد في كتبهم ذكر جمع التكسير مع بقية الجموع، وإنما خصَّصُوا له بابًا مستقلًا، وقصروا الدرسَ فيه على الصيغ. و أمَّا الجهة الثانية - جهة تنوع المطابقة - فقد أشار إليها بعض النحويين عرضًا، في بعض آثارهم⁽³⁾.

ثالثًا: شَمِلَ الصرف التقليديُّ فيما شمل أنماطًا من الصيغ، هي في واقع الأمر أقرب إلى ميِّدانِ الأصوات منها إلى الصرف⁽⁴⁾.

وهذا القسم أولاهُ بشرٌ اهتمامًا خاصًا، دون غيره من المسائل الصرفية الأخرى التي تناولها في آثاره. حيث إننا لا نَعْدُمُ أن نجدَ في غير موضعٍ من آثاره، تفسيراتٍ صوتيةً لقضايا حَسِبَهَا الكثيرُ من الدارسين من موضوعات الصرف، وهي في الحقيقة أبوابٌ صوتيةٌ، ليست من الصرف في شيء. ويؤكدُ بشرٌ نفسه هذه الحقيقة، وهي أن مباحثَ الصرفِ مبنيةٌ في أساسها على ما يُقرِّره علمُ الأصوات من حقائق، وما يرسمُه من حدود. وفي رأيِ بشرٍ أن كلَّ دراسةٍ صرفيةٍ تُهْمَلُ هذا النهج الذي نشير إليه، لا بدَّ أن يكون مصيرها الإخفاق والفسل. كما هو

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 106.

(2) المرجع نفسه، ص 106.

(3) المرجع نفسه، ص 106 - 107.

(4) المرجع نفسه، ص 107.

الحال في كثير من مباحث الصرف في اللغة العربية. كما أن هناك في الصرف العربي بالذات حاجة ملحة للرجوع إلى الحقائق التي يقررها الدرس الصوتي⁽¹⁾. وهذا دليل واضح على أهمية الدرس الصوتي في الدراسات الصرفية ، وأن الأخير لا غنى له - بأي حال - عن الأول. فالدرس الصوتي هو الأساس في الدراسات اللغوية جميعها ، على حد سواء.

ويرى بشر أن هناك في الصرف العربي أمثلة كثيرة متناثرة ، يمكن معالجتها على أساس صوتي - صرفي ، (morphophonemic-analysis) ، بدلاً من العلاج التقليدي ، الذي عُولِجَ به من قبل. ويهدف بشر من خلال هذه الدراسة - الصوتية الصرفية - إلى تسجيل الحقائق كما تُعلن عن نفسها، دون افتراض أو توهم يُشوّه هذه الحقائق ويعقدها ، ويجعل البحث فيها عبثاً دون طائل⁽²⁾. ويورد بشر بعض الأمثلة لهذه المسائل الصرفية التقليدية، التي يجب معالجتها علاجاً صوتياً، منها:

صيغة (افتعل) وفروعها، إذا كانت فاءها أحد حروف الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء)، أو كانت هذه الفاء (دالاً أو ذالاً أو زايًا). فالتفسير التقليدي لهذه المسألة هو قولهم: في الحالة الأولى تُقلَّبُ تاءُ الافتعال (طاءً)، وفي الثانية تُقلَّبُ هذه التاءُ (دالاً)، فنقول: اصطبر، واضطجع، واطعن، واطظلم، والأصل: اصتبر، واضتجع، واطتعن، واطنلم، كما تقول: ادان، وادكر، وازدد، والأصل: ادتان، واذتكر، وازتد⁽³⁾.

إنَّ التفسيرَ الذي قال به الصرفيون حول هذه المسألة ، تفسيرٌ افتراضيٌّ ، وهو تقديرٌ أصلٍ افتراضيٍّ لهذه الكلمات ، لأنَّ القياسَ الأصليَّ هو (افتعل) ، وعلى

(1)بشر، علم الأصوات ، ص 606-607.

(2)بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 109-110.

(3)انظر: ابن جني ، المنصف ، ج 2 ، ص 324-331. وانظر: الأشموني ، شرح الأشموني، ج 4 ، ص 134-137. و انظر: الخضري ، حاشية الخضري ، ج 2 ، ص 322.

وَفَاقَهُ جَاءَ نَحْوُ: (ابْتَكَّرَ ، واشْتَجَرَ) ، وَلَكِنَّهُمْ وَجَدُوا الْأَمْثَلَةَ الْمَذْكُورَةَ بِنُوعِهَا لَا تَتَمَشَّى مَعَ هَذَا الْوِزْنِ ، فَكَانَ لَا بَدَّ مِنْ تَفْسِيرِ (1).

وبشر يرى أنَّ هذا المنهج - التقليدي - الذي نهجه الصرفيون في معالجتهم لمعظم قضايا الصرف، منهج يتسم بسمتين واضحتين: أولاهما: إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أنَّ هناك أصلًا ثابتًا تَرَجُّعُ إليه كلُّ الصيغِ المتشابهةِ بطريقٍ مباشرٍ إن أمكن، وإلا بطريقٍ غير مباشر، مبني على الافتراض والتأويل.

والثانية: محاولة حَسَدِهِمِ الْأَمْثَلَةَ الْمُتَّفَقَةَ فِي شَيْءٍ، وَالْمُخْتَلَفَةَ فِي شَيْءٍ آخَرَ، تحت نظام واحد، أو إخضاعهم لها لميزان واحد (2).

لقد أصاب بشر في تفسيره لمعالجة الصرفيين التقليديين لمعظم مسائل الصرف، فيؤكد أنَّهم منشغلون - كلُّ الشغلِ - بفكرة الأصل، وأنَّ كلَّ الصيغِ الْمُتَشَابِهَةِ تَرَجُّعُ إِلَى أَصْلِ وَاحِدٍ، بِالإِضَافَةِ إِلَى حَسَدِهِمِ الْأَمْثَلَةَ الْمُتَّفَقَةَ - وإن اختلفت في بعضها - تحت نظام واحد، أو ما يعرف بطرد الباب على وتيرة واحدة، وهذا ما وقع بالفعل.

وبشر يخالف منهج التقليديين من علماء الصرف، وهو منهج توحيد الأنظمة، ذلك المنهج الذي أدى دورًا خطيرًا في الدرس اللغويِّ عند العرب، وكثيرًا ما جرَّهم إلى التأويل والتخريج الافتراضيين، لأنَّهم مُضْطَرُّونَ إِلَى جَمْعِ الْأَشْتَاتِ مِنَ الْأَمْثَلَةِ تَحْتَ قَاعِدَةٍ عَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَنْطَبِقْ عَلَيْهَا كُلُّ الْإِنْطِبَاقِ (3).

أمَّا التفسيرُ العلميُّ الذي يأخذ به بشرٌ، فهو التفسيرُ القائمُ على مبدأ تعدد الأنظمة، المبدأ الذي يجعلنا ننظر إلى هذه المسائل بحالتها الرَّاهِنَةُ، فنصف ما بها من ظواهر، دون إخضاع لها لوزن (أفْتَعَلَ)، ولا يتم ذلك إلا على أُسُسٍ صوتيةٍ اقتضتها خواصُّ الصيغِ المذكورة. وعلى هذا يُفسَّرُ بشرٌ سبب قلب تاءِ الأفتعال طاءً أو دالًّا ، - كما مر سابقًا - تفسيرًا صوتيًا ، على النحو الآتي: يقول: "السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية:

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 107.

(2) المرجع نفسه ، ص 107.

(3) المرجع نفسه ، ص 108.

صوت مطبق +ت. والمستعمل هو: صوت مطبق + ط.
د، أو ذ، أو ز + ت. والمستعمل هو: د، أو ذ، أو ز + د. (1)

ومن هذه الأمثلة أيضاً، إبدال فاءِ الافتعالِ تاءً ، إذا كانت واوًا، أو ياءً، كما في قولهم: (اتَّعَدَ) من وعد، و(اتَّسَرَ) من اليُسْرِ. فقد فسرها التقليديون تفسيرًا افتراضياً بعيداً عن المنطق، فالعلة عندهم أنه لو لم تقلب الواو في هذا الموضع تاءً، لوجب أن تقلب إذا انكسر ما قبلها ياءً⁽²⁾.

خالفهم بشرفي هذا التفسير ، والتفسير عنده تفسيرٌ صوتيٌّ، إذ قال: " السياقات الصوتية التالية ممنوعةٌ في العربيةِ:

همزة وصل + و + ت. والمستعمل هو: همزة وصل + ت + ت.

همزة وصل + ي + ت. والمستعمل هو: همزة وصل + ت + ت. (3)

وبالإضافة إلى المثالين السابقين، أورد بشرٌ مثالاً آخر عُولِجَ علاجًا افتراضياً أيضاً، وهو فعل الأمر من الثلاثي الأجوف ، نحو: (قُلْ)، حيث دَرَجَ الصرفيون على القول: بأنَّ أصله (قَوْلُ)، التقى ساكنان فَحُذِفَتِ الواو لالتقاءِ الساكنين فصار (قُلْ).

وبشر يرى أنَّ هذا التفسير الذي نصوا عليه تفسيرٌ افتراضيٌّ أيضاً، لا أساس له في الحقيقة، إذ لم يُنطَقْ هذا الفعل على وَفْقِ هذا الأصل، الذي قدره في الكلام الفصيح⁽⁴⁾.

والتفسير المنطقي - كما يراه بشر - هو: " أنَّ الفعلَ نطِقَ من بداية الأمر بهذه الصورة ، أمَّا أنَّه لم يُنطَقْ (قَوْلُ) كما كان المتوقع فيما لو نظرنا إلى الأصل ، فذلك لسبب صوتيٍّ يتلخص في أنَّ اللغةَ العربيةَ (الفصحى) لها أنماطٌ معينةٌ من المقاطع، وبالبحث وَجِدَ أنَّ التركيب المقطعي (ص+ح ح+ص) ممنوع في هذه

(1)بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 108.

(2)ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج 2 ، ص 158.

(3)بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 108-109.

(4)المرجع نفسه ، ص 110. وانظر لنفس المؤلف: علم الأصوات ، ص 607-608.

اللغة، إلّا في حالتين اثنتين: الأولى: حالة الوقف. والثانية: إذا كان (ص) الأخير أحد متمائلين مدغمين، وكان المثلثان أصليين في الكلمة." (1)

ويضيف بشر " أنه ليس من المقبول أو الصحيح أن يقال: (حُذِفَتِ الواو لانتقاء الساكنين)؛ ذلك أن الواو هنا حركة (هي الضمة الطويلة)، ليست ساكنة، وهي في حقيقة الأمر لم تحذف، وإنما قُصِرَتْ، أي صارت ضمة قصيرة، وعلى هذا نجد أنها حُذِفَتْ في الكتابة فقط." (2)

ويفسر بشر لجوء الصرفيين التقليديين إلى التأويلات الافتراضية المتوهمه بأنهم قصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيرًا علميًا سليمًا. (3)

نلاحظ مما سبق أن بشرًا فسر هذه المسائل تفسيرًا منطقيًا، يقوم على الملاحظة والتجربة، وذلك من خلال ملاحظة استحالة قدرة الجهاز الصوتي لدى الإنسان على نطق بعض السياقات الصوتية، عندها يلجأ الجهاز الصوتي إلى التخلص من هذه السياقات المستحيل نطقها، إلى سياقات أخرى أسهل في النطق أو أيسر، وهذا ما يُعرَفُ بقوانين التغييرات التركيبية، وأهمها اثنان: قانون المماثلة، وقانون المخالفة.

وهذا ما ذهب إليه رمضان عبدالتواب، إذ يرى أن الأصوات اللغوية يتأثرُ بعضها ببعض، عند النطق بها في الكلمات والجمل، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها؛ لكي تتفق في المخرج أو في الصفة، مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوعٌ من التوافق والانسجام، بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات (4)

رابعًا: هناك أبوابٌ في الصرف التقليدي عُولِجَتْ علاجًا خاطئًا - في ظنّ بشر -، وهي بصورتها المسجلة في آثارهم لا تُفِيدُ مُتَعَلِّمَ اللّغَةِ في شيءٍ، وربما يُفِيدُ بعضها المتخصص في الوقوف على الآثار الواردة عن السلف. وقد وصف بشرُ

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 101.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 608.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 109.

(4) عبدالتواب، التطور اللغوي، ص 22.

هذه المسائل بأنّها " أشبه بمخلفات علمية تُقيدنا في شيء واحد ، هو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى "(1)

ويضرب بشرٌ مثلاً على هذه الأبواب ، وهو باب الفعلين الأجوف والناقص، وما تفرع عنهما. نحو: (قَالَ ، خَافَ ، نَامَ) و (رَمَى ، سَعَى ، دَعَا)، على سبيل المثال لا الحصر. في هذه الأفعال إبدالٌ ، أُبدلت الألفُ من الياءِ والواوِ. فقد فسّر العلماءُ التقليديون سببَ هذا الإبدالِ في الياءِ والواوِ ، بأنّه " متى تحرّكتا وانفتح ما قبلهما، قُلبتا ألفاً إلّا أن يُضطرَّ أمرٌ إلى ترك قلبهما. "(2)، وورد في ألفية ابن مالك (672هـ) في هذا المعنى ، قوله:

مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أُصْلٍ أَلْفًا إِبْدَالٌ بَعْدَ فَتْحِ مُتَّصِلٍ
ومعناه أنّه " إذا وقعت الواو أو الياء متحركة بعد فتحة ، قُلبتا ألفاً، نحو: قَالَ، وَبَاعَ، أَصْلُهَا: قَوْلٌ، وَبِيعَ ، قُلبت (الواو والياء) أَلْفًا؛ لِتَحْرُكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا. "(3)

يرى بشرٌ أنّ هذا الأصلَ الذي أشاروا إليه، أصلُ افتراضيٍّ مُتَوَهَّمٍ، لا أصلٌ حقيقيٌّ، والذي دعاهم إلى هذا السلوكِ، خُضوعُهُم لمنهجهم العام، وهو سيطرة فكرة الأصل على أذهانهم، ومحاولة حشدِ مُخْتَلَفِ الأمثلة تحت قاعدةٍ واحدةٍ، أو تحت نظامٍ واحدٍ من البحث، فإذا لم تتطابق القاعدةُ انطباقاً تاماً، على بعض الأمثلة، فإنّهم يحاولون إرجاع كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ مجردٍ إلى النموذج الأساسيِّ (ف ع ل)، فإن وافقت الصيغةُ الوزنَ فيها ونعمتَ ، وإلّا وجبَ أن تُفسَّرَ تفسيراً ما ؛ حتى تخضع لهذا الوزن (4).

(1)بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 112.

(2)ابن جني، سر صناعة الإعراب ، ج 2 ص308.

(3)ابن عقيل ، عبدالله بهاء الدين بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل القرشي ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار التراث ، القاهرة ، مصر ، 1420هـ ، 1999م ، ج 4 ، ص228-229.

(4)بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 112. وانظر كتابه: التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، مكتبة الشباب ، ص 174.

ويؤكد ذلك ما أشار إليه رمضان عبدالنواب من " أن للقياس أثراً في منع القانون الصوتي أحياناً، عن أن يؤدي وظيفته؛ فإن صيغ تصريف وزن معين، توجد في الذهن في مجموعات مترابطة، فلو جاء القانون الصوتي وأراد أن يعمل، وكان من جراء عمله الإخلال بذلك الترابط، فإن القياس يلغي القانون الصوتي؛ بسبب ما يسمى (بترديد الباب على وتيرة واحدة).⁽¹⁾

وبشر يُخطئ علاجهم التقليدي من الناحية العلمية، ويجعل الطريق إلى تصريف هذه الأفعال، ومناقشتها نقاشاً علمياً، طريقاً من اثنين:

الأول: طريقٌ وصفيٌّ، يُعنى بتسجيل الحقائق الموجودة في الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض. وهنا يرى بشر أنه لا غنى لنا عن معونة الدراسات الصوتية. وهذا المنهج هو المنهج المتبع عند بشر في معالجته الكثير من القضايا اللغوية، وعن طريق هذه الدراسات سوف نجد أن (قال) في تركيبها الصوتي تختلف عن (نصر) مثلاً. فكل منهما له تركيبٌ مقطعيٌّ يختلف عن تركيب الآخر، (فقال) تركيبها الصوتي هو: (ص ح / ص ح)، أمّا (نصر) فمقاطعها هي: (ص ح / ص ح / ص ح). فكما نرى أن الأولى مكوّنة من مقطعين اثنين، والثانية مكوّنة من ثلاثة مقاطع، بالإضافة إلى أن هناك فرقاً في كمية بعض المقاطع، مثل: (ص ح ح)، و(ص ح)⁽²⁾. وهو فرق في كمية الحركة؛ حركة طويلة في الأول، وقصيرة في الثاني.

والفرق الصوتي في الصيغتين السابقتين ذو قيمة وأهمية، فهو يلزمنا معاملة الصيغتين معاملةً صرفيةً مختلفةً، وبخاصة في باب الأوزان، لأن هذه الأوزان أولاً وأخيراً، لا تخرج عن كونها مقاييس صوتية، صيغت للقياس عليها. وهذا يقودنا إلى وجوب النظر إلى (قال، وغزاً) - ونحوهما -، نظرةً مغايرةً عن تلك التي نعامل بها (نصر) ونحوها. والسير على هذا المنهج الصوتي - كما يقول

(1) عبدالنواب، التطور اللغوي، ص 69.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 113.

بشر - يقودنا إلى القول: إِنَّ (قال) وزنها: (فَال) ، وغزا وزنها: (فَعَا). أما نصر فوزنها: (فَعَلَّ) (1).

ومما سبق نجد أنّ بشرًا يفضل العمل بهذا المنهج - الوصفي - لأنه مُثَلُّ للحقيقة الواقعة، فضلًا عن سهولته، وتمثييه مع رَوْح المنهج السليم. وهو في هذا المنهج، يتبع مبدأ تعدد الأنظمة، وهذا شيء تفرضه الحقائق النطقية. ويرى بشرٌ أنّ سبب اتباع مبدأ تعدد الأنظمة هنا هو أنّ (قال، ونصر)، مثلًا، - وإن كانا فعلين ثلاثيين مجردين - يختلفان في تركيبهما المقطعي. وهذا يوجب علينا معاملتهما بطريق مختلف؛ لأنّ إخضاعهما لقاعدة واحدة، أو اتباع مبدأ توحد الأنظمة، في علاجهما، سوف يؤدي إلى نتائج مضطربة معقدة ، كما هو الواقع بالفعل في تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها (2).

أمّا الطريق الثاني: فهو طريق المنهج التاريخي، ومعناه أن نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عمّا أصابها من تغيّرٍ وما حدث لها من تطورٍ عبّرَ فترات التاريخ المختلفة. وفي هذا الطريق، يطرح بشرٌ تساؤلًا، وهو: هل أتى على نحو: (قال، وغزا) فترةٌ من الزمن كانتا تنطقان: (قول، و غزو). ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة، أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟ (3)

وهذا الاحتمال - في رأي بشر - احتمالٌ قويٌّ، يُؤيِّدُهُ الواقعُ الملمُّوسُ، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي، من نحو: (أطول، واستحوذ)، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى ، هي: (أطال، واستحاذ) (4). ويُعزِّزُ بشرٌ هذا

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 113.

(2) المرجع نفسه، ص 113.

(3) المرجع نفسه، ص 113.

(4) المرجع نفسه، ص 113-114.

الاحتمال بشواهدٍ شعريّةٍ وردت عن العربِ ، بالتصحيح لا الإعلال ، منها قول الشاعر (1):

صَدَدَتْ فَاطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
وَيُضَيَّفُ بَشْرٌ كَذَلِكَ دَلِيلًا آخَرَ يُوَكِّدُ فِيهِ رَأْيُهُ بِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ لَهَا أَسْلُ تَارِيخِيٌّ،
وهو وجود اللهجة التميمية التي تصحح ولا تغل، نحو قولهم: مبيوع، ومديون،
ومخيوط، ومصوون، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أَنَّهُ بَقِيَّةٌ تَارِيخِيَّةٌ لظَاهِرَةٍ
أَصْلِيَّةٍ فِي اللُّغَةِ، فِي فِتْرَةٍ مِنْ فِتْرَاتِهَا السَّحِيقَةِ مِنَ الزَّمَنِ. وَيُرَى بَشْرٌ - حَسَبَ مَا
تَقْدَمُ - أَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِنَا حِينِنْدُ إِلَى الْأَخْذِ بِآرَاءِ الصَّرْفِيِّينَ ، مِنْ إِخْرَاجِ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ
أَوْ تَخْرِيجِهَا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، لِنَتَمَشِّيٍّ مَعَ الْأَصْلِ الْإِفْتِرَاضِيِّ الَّذِي قَدَّرُوهُ (2).

ومثل ما سبق ما ذكره إبراهيم السامرائي ، بأنَّه في صيغة " اسم المفعول من
الفعل الثلاثي الأجوف، فذلِكَ لَغَوِيَّةٌ، نَقُولُ: (مَبِيْعٌ) مِنْ بَاعَ، وَ(مَصُوْنٌ) مِنْ صَانَ،
وهذه الفذلكة داخلة في باب الإعلال " . وَيُضَيَّفُ " إِنَّ لَهْجَاتِنَا الْحَدِيثَةَ الدَّارِجَةَ، لَا
تَلْجَأُ إِلَى هَذَا الْإِعْلَالِ بَلْ تَصُوِّغُهُ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ ، فَنَقُولُ: (مَبِيْعٌ) وَهَذِهِ الصَّفَةُ
وَارِدَةٌ فِي الْفَصِيحِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَكِنَّهَا مَسْمُوعَةٌ وَسَمَاعُهَا يَخَالِفُ الْقِيَاسَ الْمَشْهُورَ،
وهو دليلٌ على أَنَّهُ مِنَ الْبَقَايَا اللَّغَوِيَّةِ الْقَدِيمَةِ. " (3)

وَيُعَلَّلُ بَشْرٌ سَبَبَ لِحَاقِ هَذَا التَّطَوُّرِ بِهَذِهِ الْأَبْوَابِ وَنَحْوِهَا ، بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ
(قَوْلَ ، وَغَزَوَ) وَمَا شَاكَلَهَا عَلَى نَحْوِ: (قَالَ ، وَغَزَا) دُونَ غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الصِّيغِ ،
بِأَنَّ هَذَا التَّطَوُّرَ قَدْ لَحِقَ أَصْوَاتِ الْعِلَّةِ، وَهِيَ أَسْهَلُ الْأَصْوَاتِ قَابِلِيَّةٌ لِلتَّطَوُّرِ. وَقَدْ
ظَلَّ هَذَا الْإِتْجَاهُ سَائِرًا فِي الْعَرَبِيَّةِ حَتَّى أَصَابَ لَهْجَاتِهَا الْحَدِيثَةَ ، كَمَا وَقَعَ لِنَحْوِ:
(يَوْمٌ ، وَبَيْتٌ) (yawm و bayt)، فَصَارَتَا: (يَوْمٌ ، وَبَيْتٌ) (yoom و beet) (4).

(1) البيت للمرار الفقيسي. ينظر: السيوطي ، جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر
الخصيري ، (849 - 911 هـ) ، شرح شواهد المغني ، تحقيق أحمد ظاهر كوجان ،
لجنة التراث العربي ، 1966م ، ج2 ، ص717.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 114.

(3) السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، ص75.

(4) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص114.

ولكننا نجد أنّ عبقرى اللغة ابن جنى ينكر أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخى ، حيث يقول: "هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه..... وذلك كقولنا: الأصل فى (قام قوم) وفى (باع بيع) وفى (طال طول)..... فهذا يؤهم أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أنّ له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرّة يُقال ؛ حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد: قوم زيد ، وكذلك نوم جعفر..... ، وليس الأمر كذلك ، بل بضده. وذلك أنّه لم يكن قط مع اللفظ به إلّا على ما تراه وتسمعه.

وإنما معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنّه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعمل ، لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا) ، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمن كذلك ، ثمّ انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ ، فخطأ لا يعتدّه أهل النظر. (1)

ينكر بشر ما جاء به ابن جنى ، من إنكاره وجود الأصل التاريخى لهذه الأبواب ، على الرغم من وجود بقايا هذه الأصول ، فى النثر والشعر. ويفسر بشر سبب هذا الإنكار ، بأنّه راجع إلى سيطرة النزعة الجنيّة الفردية ، والتمسك بقوالب من الفكر جامدة. وقد اضطره مسلكه هذا إلى التأويل والتخريج والتفسير التعسفى ، لكل ما ورد مخالفاً لرأيه (2).

ومن هذه التأويلات والتفسيرات التعسفية ، التى يأتى بها ابن جنى إذا جاءت أمثلة من الشعر من هذا القبيل ، تفسيره بأنّ هذه النماذج وما شاكلها ، إنّما هي من الضرورة الشعرية. وهذا تفسير يخالفه بشر جملة وتفصيلاً. فينكر بشر أن تكون هذه الأبواب والأمثلة من الضرورة الشعرية ، فهناك عشرات من الأمثلة - من هذا الباب وغيره - وردت بالتصحيح لا الإعلال ، فى غير ضرورة. ولكنها تبيّن على وفاق قاعدة جزئية ، تختلف مع القواعد التى سموها (قاعدة عامة) ، أو تبيّن على وفاق لهجة من اللهجات ، أو تبيّن على وفاق مستوى لغويّ معيّن.

(1) ابن جنى ، الخصائص ، ج 1 ، ص 256-257.

(2) بشر ، دراسات فى علم اللغة ، القسم الثانى ، ص 115.

وهذا كله - في نظر بشر - صحيح في بابه ، ويُعَدُّ به في بابه كذلك ، وهذا يعني بالضرورة أن - له أصلاً واقعياً في الحال ، أو في الماضي⁽¹⁾ .

وبشر في قوله السابق يخالف رمضان عبدالنواب ، الذي يُعَدُّ الضرورة الشعرية من باب الخطأ ، فالضرورة الشعرية في نظر عبدالنواب " ليست في كثير من الأحيان ، إلَّا أخطاءً غير شعورية في اللغة ، وخروجاً على النظام المؤلف في العربية ، شعرها ونثرها . " ويستدل على رأيه هذا بأن في اللغة " الآلاف من الأمثلة الصحيحة ، في الشعر والنثر على سواء ، غاية ما هناك ، أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقا شعره ، وأنغام قوافيه ، فيقع في هذه الأخطاء ، عن غير شعور منه ."⁽²⁾

وفي نظري لا أرى الضرورة الشعرية من باب الخطأ ، وليست خروجاً على المؤلف ؛ وذلك لأنَّ العربيَّ الجاهليَّ عندما كان يقول الشعر ، كان يقوله على سليقته ، دون أدنى نظرٍ إلى الموسيقى والأوزان ، التي ظهرت علماً على يد الخليل بن أحمد (ت170هـ) . فمن أين للعربيَّ الجاهليَّ هذا العلم الذي ظهر متأخراً عليه؟ والرأي الصواب هو ما جاء به بشر، من أن هذه الضرورة ليست من قبيل الخطأ، وإنما هي تَجِيءُ على وفاقِ قَاعِدَةٍ جزئية، تختلف مع القاعدة التي سموها (القاعدة العامة) ، أو تَجِيءُ على وفاقِ لهجةٍ من اللهجات، أو على وفاقِ مستوى لغويٍّ معين⁽³⁾ .

ولم يكتفِ ابنُ جنِّي - في رأي بشر - بتخريجه هذه الأبواب والأمثلة بأنها من الضرورة الشعرية، بل تعدى ذلك إلى تفسيراتٍ أخرى عجيبة ، تفسيراتٍ يابها المنطقُ السليمُ . ومن ذلك تفسيره لصيغة (أطولت) - الواردة في البيت السابق - فلم يكتفِ بالحكم عليها بأنها ضرورة شعرية، وإنما أضاف إلى ذلك قوله: " هذا يَدُلُّكَ على أن (أقامَ أقومَ) ، وهو الذي نُومِيُّ إليه وَنَتَخِيَلُهُ ، قَرُبَ حَرْفٍ يَخْرُجُ هكذا

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 114-115.

(2) عبدالنواب ، رمضان ، فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط6 ، 1420هـ ، 1999م ، ص163.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 115.

مَنْبَهَةٌ عَلَى أَصْلِ بَابِهِ ، وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا أُخْرِجَ عَلَى أَصْلِهِ فَتَجُسَّمُ ذَلِكَ فِيهِ لَمَّا يَعْتَبَرُ مِنْ الدَّلَالَةِ عَلَى أَوْلِيَّةِ أَحْوَالِ أُمَّثَالِهِ. " (1)

ويرى بشر أن ابن جني هنا يفترض أن (أَطَوَّلْتُ) إنما جاءت هكذا لتدلنا على أصل الباب الذي تنتمي إليه، وهذا الأصل يقتضينا أن نَرُدَّ الصيغة إليه إذا جاءت على خلافه. ويرى بشر كذلك أن الأصل الذي يتكلم عنه ابن جني، أصل افتراضي مُتَخَيَّلٌ. (2)

وبشر يخالف ابن جني في هذا التفسير الافتراضي، إذ إنَّ هذا المثال ونحوه - كما يرى بشر - مَنْبَهَةٌ عَلَى الْأَصْلِ حَقِيقَةٌ، وَلَكِنَّهُ مَنْبَهَةٌ لَا عَلَى الْأَصْلِ الْاِفْتِرَاضِيِّ الَّذِي قَدَّرَهُ ابْنُ جَنِي، وَإِنَّمَا عَلَى الْأَصْلِ التَّارِيخِيِّ، الَّذِي يَعِدُّ هَذَا الْمَثَالَ وَغَيْرَهُ بَقِيَّةً بَاقِيَةً مِنْهُ (3).

ويؤيد رأي بشر السابق - خلاف ما تقدم - أمران:

الأول: وجود هذه الصيغ وأضرابها في لهجات معينة ومنسوبة إليها نسباً صحيحاً. ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجوف ، الذي جاء مُصَحَّحًا لَا مُعَلًّا فِي لَهْجَةِ تَمِيمٍ (4). وقد يؤخذ هذا - في رأي بشر - دليلاً على أن التصحيح في الفعل الأجوف وما تصرف منه، له أصل تاريخي (5).

أما الأمر الثاني: فهو أن التصحيح له آثارٌ باقيةٌ في لغات ساميةٍ أخرى، كاللغة الجعزية، وهي لغة سامية الأصل. ويؤكد ذلك ولفنسون بقوله: "إنَّ أصولَ اشتقاقها - يعني الجعزية - موجودٌ في اللغة العربية، وغيرها من اللغات السامية، وكلُّ ما

(1) ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 257.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 116.

(3) المرجع نفسه ، ص 116.

(4) السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، ص 75.

(5) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 118.

فيها من العنصر الحامي، لا يَعُدُّ كلمات غير كثيرة " ويُضِيفُ أَنْ هذه اللغة " حافظت على أقدم الصور السامية، في حين قد أضعافها غيرها. " (1)

ويرى بشر أن وجود التصحيح في الفعل الأجوف والناقص في اللغة العربية، يؤيد رأيه بأن هذا التصحيح هو الأصل التاريخي في السامية، وفي العربية في فترة من فترات تاريخها، كونها فصيلة من اللغات الساميات (2).

ويؤيد مذهب بشر بأن هذه الصيغ والأمثلة لها أصلها التاريخي الممتدة عنه، قول إبراهيم أنيس: " إن لهجات الكلام في البلاد العربية، لا تزال تحتفظ بعناصر قديمة، كانت شائعة في لهجات العرب قبل الإسلام. فاللهجات الحديثة وإن كانت قد تطورت في البيئات العربية المختلفة تطوراً مستقلاً باعد بينها، وصبغها بصبغة محلية في بعض ظواهرها، قد استمسكت بكثير من السمات التي عرفت عن القبائل القديمة. " (3)

ويورد بشر بعض الأمثلة من الجعزية ، يظهر فيها التصحيح ، في بعض الأفعال الجوف والناقصة ، منها - على سبيل التمثيل لا الحصر :-

الفعل الناقص

salawa / salay = صلى

ramaya = رمى

الفعل الأجوف

y^ošay^ot = يبيع

dayana = دان

وهناك أمثلة من اللفيغ جاءت صحيحة كذلك ، منها: hay^owa = حيى

rawaya = روى

ويؤكد بشر من خلال الأمثلة السابقة - مضمومة إلى الأمثلة العربية - أن حقيقة وجود الأصل التاريخي حقيقة شبه مؤكدة ، فإن الأفعال الجوف والناقصة (وتصريفاتها) ، أتى عليها وقت من الزمن ، كانت تنطق فيها بالتصحيح لا

(1) ولفنسون ، إسرائيل (أبو ذؤيب) ، تاريخ اللغات السامية ، مطبعة الاعتماد ، ط1 ، 1348هـ ، 1921 م. ص 261-262.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص 118.

(3) أنيس ، إبراهيم ، في اللهجات العربية ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ط6 ، ص239.

الإعلال⁽¹⁾. والعربية مثلها مثل الجعزية ، فصيلة من فصائل اللغات السامية ، حدث لها ما حدث للجعزية ، من تطور وتغير في الصيغ والأوزان ، على مر الأجيال.

نخلص مما سبق إلى أن بشراً قد نهجَ في مناقشته هذه الأبواب، السالفة الذكر - من الصرف التقليدي - التي عولجت - كما يرى - علاجاً خاطئاً، نهجَ نهجين اثنين: الأول: المنهج الوصفي، ويعمد فيه إلى وصف الحقائق كما هي، دون تأويل أو افتراض، مستعيناً في هذا الوصف - في أغلب الأحيان - بالدراسات الصوتية، التي عمدَ بشراً في غير موضعٍ من مناقشاته الصرفية، إلى الاعتمادِ عليها في تفسيره الحقائق الصرفية تفسيراً صوتياً.

أما المنهج الثاني: فهو المنهج التاريخي، وفي هذا المنهج يقوم الباحثُ بتتبع تاريخ الصيغ المختلفة؛ ليكشفَ عما أصابها من تغيرٍ، وما حدث لها من تطوُّرٍ، عبر فترات التاريخ المختلفة. كما يعمدُ الباحثُ في هذا المنهج إلى البحث في اللهجات، وإمكانية إرجاع بعض الصيغ إلى لهجاتها المتعددة.

ونخلصُ كذلك إلى أن بشراً قد أنكر معظم تفسيرات ابن جني الافتراضية المتوهمة، التي لا ترجع إلى دليل وبرهان، فبشر ضد هذا التعسف وهذه النزعة الفردية. وقد دعا بشراً من خلال مناقشاته السابقة، إلى اتخاذ مبدأ تعدد الأنظمة أساساً للمناقشات التعليمية السليمة.

كما نلاحظ - من خلال ما سبق - سيطرة النزعة الصوتية على أغلب تفسيرات بشرٍ لمعظم قضايا الصرف التقليدي، التي تعارف عليها التقليديون ومن سار على نهجهم من المحدثين. فجاءَ علاجُ هذه الأبواب علاجاً صوتياً.

3.2 رأي خاص في همزة الوصل:

لقد عدَّ بشرُ الهمزة صوتاً صامتاً حنجرياً انفجارياً - كما مرَّ سابقاً -⁽²⁾، أو ما يسمى (بالوقفة الحنجرية).

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 118.

(2) انظر فيما سبق، الفصل الأول، في الحديث عن الهمزة، ص 38.

أما فيما يخصُّ همزة الوصل، فقد أكد علماء العربية بأنَّ هذه الهمزة تُجْتَلَبُ لفائدةٍ تؤدِّيها، وهذه الفائدة - كما قالوا - هي التَّوَصُّلُ بها إلى النطق بالصوت الساكن، الذي مُنِعَ الابتداءُ به⁽¹⁾.

وبشر يعد ظاهرة همزة الوصل في العربية، ظاهرة صوتية صرفية معًا. وليس من الحكمة - في نظره - أن تدرس من زاوية دون أخرى، إذ ترتبط الجهتان بعضهما ببعض أوثق ارتباط⁽²⁾.

لقد كان السببُ واضحًا في اجتلاب همزة الوصل والابتداء بها، وهو تعذر النطق بالساكن - كما اتفقوا على ذلك - أي تعذر النطق بالصوت غير المتبوع بحركة، أو المُشكَّل بالسكون في اصطلاحهم. وهذا الدافع أمر فيه نظر - كما يرى بشر -، إذ لا تخلو المسألة من احتمالين اثنين: أحدهما: أنَّ النطق بالساكن في ابتداء الكلام مُتَعَذَّرٌ أو مستحيلٌ، استحالةً مطلقةً، بقطع النظر عن وقوعه بالفعل أو عدم وقوعه.

والثاني: أنَّ هذا النطق مُتَعَذَّرٌ أو مستحيلٌ بحسب الواقع والحقيقة، لأنَّهُ لم يُسْمَعْ من أفواه العرب، ومن ثمَّ أصبح خاصَّةً من خواص لغتهم، ولهذا جيءَ بهمزة الوصل؛ للتخلص من هذا التعذر أو تلك الاستحالة⁽³⁾.

وبشر يعالج هذه القضية علاجًا آخر، عارض فيه الصرفيين التقليديين، وفنَّد كثيرًا من نظرياتهم التقليدية، فكان علاجًا صوتيًا صرفيًا معًا، يقوم على أدلَّةٍ نطقية، اهتدى إليها من خلال ممارساته النطقية، وخبرته الصوتية، وتتبعه لهذه الظاهرة تتبعًا صوتيًا.

فردَّ بشر هذه القاعدة المشهورة المتعارف عليها عند الصرفيين التقليديين، ومن سار على نهجهم من المحدثين، وهي استحالة الابتداء بالساكن، " إذ النطق بالساكن

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 207. و الأشموني،

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 73.

(2) بشر، علم الأصوات، ص 608.

(3) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، دار المعارف، مصر، ط 9، 1986م

ص 146.

ابتداءً بوصفه امكانيةً صوتيةً، أمرٌ ليس مُتَعَذِّراً أو مستحيلًا، لا في الواقع أو التصور، أو كليهما. كما لا نظن، أنَّ العربيَّ في الماضي أو الحاضر يَعَجَزُ جهازُهُ النطقيُّ عن أداءِ هذه الظاهرة الصوتية. (1) "والدليل على صحة ما قاله بشر، ما جاء عند بعض المتقدمين، من أنَّ النطق بالساكن في ابتداء الكلام "ممكن لكنه مستثقل". (2)

ويؤكد بشر صحة مذهبه هذا، - بأنَّ النطق بالساكن ابتداءً أمرٌ ليس بالمستحيل - بما جاء في بعض اللغات السامية، من ابتداءً بالساكن، وهذا موجود في السريانية والعبرية، حيث جاء في بعض صيغها ابتداءً بساكن، ومن هذه الصيغ، ما يأتي:

qṭol (قُطِف) = قُتِل

Bla^c (بَلَع) = بَلَع

ktob (كُشِف) = كُتِب (3)

ويؤكد بشر أنَّ هذه الظاهرة الصوتية موجودة كذلك في اللهجات العربية الحديثة المنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وهذا دليلٌ على جذورها الأولى في العربية القديمة. ويعطي أمثلة من اللهجة اللبنانية تُؤكِّد رأيه هذا - وبخاصة لهجة الدروز والقطاع الشماليِّ كلّه - ومن هذه السياقات اللغوية:

1- كلُّ سياقٍ لغويٍّ يقتضي وجود همزة الوصل في اللغة الفصحى، على القول بوجودها، نحو: (ضروب) فعل أمر (drub). (انفتح) فعل ماض (infatah).

2- أوَّلُ كلِّ فعلٍ مضارعٍ، ماضيه في الفصحى على وزن (فَعَل)، بتشديد العين، فيما عدا صيغة المتكلم، حيث تحذف همزة نهائيًّا، نحو: (يُوقَفُ) (ywaffag).

3- أوَّلُ مضارع الفعل الأجوف الثلاثي، ما عدا حالة المتكلم، حيث تحذف همزة نهائيًّا كالسابق، نحو: (نروح) (nruuh).

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 146.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، ج 4، ص 273.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 147.

4- أوَّلُ كلِّ كلمة هي اسم فاعل، أو مفعول، من الرباعي المضعف العين، مثل: مُجَرَّب (mjarrīb)، و مَوْفَّق (mwaffaq) (1).

ومن الأمثلة على وجود هذه الظاهرة أيضاً، ما نلاحظه في اللهجة القاهرية، حيث أكدَّ بشر وجود صيغ وأنماط في هذه اللهجة، يبدأ أولها بصوت صامت ساكن، أي غير متبوع بحركة. ومن أشهر هذه الصيغ أو النماذج - في نظر بشر - صيغ الفعل الماضي من الثلاثي الموزون على (فَعَلَ) - بفتح فكسر - في الفصحى، وذلك عندما يتصل هذا الفعل بضمائر الرفع المتصلة، من مثل:

فهم: fihim = فهِمْتُ: fhimt

شرب: širib = شَرِبْتُ: šribt

وهذا يعني - في رأي بشر - أن اللهجة القاهرية قد طَوَّرَتْ لنفسها تركيباً مقطعيّاً من نمط جديد، هو: (consonant + c)، كما في: (فهِمْتُ) (fhimt) = [c/cvcc]. وموقع هذا المقطع في بداية الكلمة. وهو نمط غير معروف في الفصحى (2).

وهذا يدلنا على أن المقاطع التركيبية لبنية الكلمة العربية عرضة للتطور أو الزيادة، فهذا النمط من المقاطع المكون من صوت واحد، ممنوع في العربية الفصحى، إذ أن المقطع في العربية يتكون من وحدتين صوتيتين - أو أكثر - إحداهما حركة، فلا وجود لمقطع من صوت واحد، أو مقطع خالٍ من الحركة (3). وكلُّ السياقات السابقة لا يُسْتَبَعَدُ أن يكون لها جذورٌ قديمةٌ في العربية القديمة، وليست هذه السياقات إلا امتداداً لجذورٍ سابقة، أدى التطور اللغوي إلى تغييرها وتبديلها، وبقاء شيء منها.

وينكر بشر أن يكون هذا الصوت المسمى بهمزة الوصل همزة بالفعل، على الأقل في أصله قبل تطوره. إنه - على فرض وقوعه - نوع من التحريك، الذي يُسهِّلُ عملية النطق بالساكن، وهذا التحريك قد يَخْتَلِطُ أمرُهُ على بعض الناس،

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص148.

(2) المرجع نفسه، ص148.

(3) بشر، علم الأصوات، ص509.

فيظنونه همزةً؛ إذ إن هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحُنْجْرَةُ. وهذا ما وقع فيه اللغويون العرب - برأي بشر - بأن هذا الصوت الذي سمعوه في المواقع التي نصوا عليها، إنما هو ذلك التَّحْرِيْكَ، أو ما يفضل بشرٌ تسميته (بالصُّوَيْتِ) الذي يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة، وهي التوصل إلى النطق بالساكن (1).

ويورد بشر جملة من الأدلة، تأكيداً لرأيه هذا، وهي على النحو الآتي:
الدليل الأول: طبيعة التكوين الصوتي للهمزة تتأقضى الغرض الذي من أجله جاءت همزة الوصل، وهو التوصل إلى النطق بالساكن. والنَّاظِرُ في تكوين الهمزة، يجد أنها صوتٌ وقفَةٌ حنجريَّةٌ، وفي نطقها صعوبةٌ ظاهرة تتأقضى استخدامها للتسهيل والتيسير، فهي على العكس مما قالوه بأنها تُسهِّلُ النطق بالساكن، فهي حاجزٌ ومانعٌ في حقيقتها (2).

الدليل الثاني: في اجتلاب همزة الوصل تتأقضى بين طبيعتها وبين الغرض الذي اجْتُلبت من أجله، فهي اجْتُلبت للتخلص من الساكن، في حين نجد أنها صوتٌ ساكنٌ خالٍ من الحركة. فكيف إذن يُجْتَلَبُ الساكنُ للتخلص من ساكنٍ آخر؟ (3).

وذكر بشرٌ أن اللغويين انقسموا حول هذا الرأي إلى قسمين: قسم قال إن همزة الوصل جاءت ساكنة ثم حُرِّكَت. وآخر قال إنها جاءت متحركة. وممن قال بأنها ساكنة ثم حُرِّكَت، عبقريُّ اللغة ابنُ جني، حيث يقول: "حُكْمُهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى، وَلَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِعْرَابِ..... فَلَمَّا اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، هِيَ وَالْحَرْفُ السَّاكِنُ بَعْدَهَا، كُسِرَتْ لِالتَّقَائِمِهَا؛ فَقُلْتُ: اضْرِبْ، اذْهَبْ. وَلَمْ يَجُزْ أَنْ يَتَحَرَّكَ مَا بَعْدَهَا لِأَجْلِهَا." (4).

أما الرأي الذي يرى أن همزة الوصل اجْتُلبت مُتَحَرِّكَةً، فيرى أن سبب الإتيان بها هو التوصل إلى الابتداء بالساكن، فوجب تحريكها. وهذا الرأي تبناه جماعة

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 150.

(2) المرجع نفسه، ص 150-151.

(3) المرجع نفسه، ص 150-153.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 125.

من البصريين، فقد ذهبوا إلى " أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في (ادخل) ونحوه لئلا يخرج الناطق من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستنقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن (فعل) بكسر الفاء وضم العين." (1).

أما بشر فيعالج هذا الخلاف علاجاً صوتياً، معتمداً في الأساس على المتكلم؛ لأنه العنصر الأساسي في الدرس اللغوي. فالمتكلم - في رأي بشر - لم يشغل نفسه بالتفكير في قضية وقوع نطق هذا الصوت على مراحل، بل إنه نطق هذا الصوت إما ساكناً، وبهذا يقع هؤلاء اللغويون فيما أرادوا التخلص منه، وإما متحركاً (2).

و بالنظر في رأي القدماء السابق، نجد أن ما اجْتَلَبَ صوتان، لا صوت واحد فقط، أحدهما الهمزة، والثاني الحركة التالية له. "ولكننا - أي بشر - عندما نمارس نطق هذا الصوت الذي افترضوه، وسمّوه همزة الوصل، لا نحسُّ بهذه الثنائيتين، وإنما نشعر بصوت واحد أو (صويت)، هو أقرب ما يكون إلى نوع من التحريك، يعتمد عليه اللسان حتى يصل إلى الساكن بعده." (3).

ويرى بشر أن تفسير الصرفيين التقليديين لمجيء هذا الصوت الساكن أولاً، ثم تحريكه ثانياً، عملية عقلية افتراضية، لجأ إليها اللغويون لتسوية قواعدهم وتصحيح مبادئهم (4).

الدليل الثالث: أجمع الصرفيون التقليديون على أن الكسرة هي الأصل في تحريك همزة الوصل، وذلك لأنها الأصل في التخلص من النقاء الساكنين، أو لأنها

(1) الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الكوفي (513 -

577 هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة

العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ج2، ص606.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص153.

(3) المرجع نفسه، ص153.

(4) المرجع نفسه، ص153.

أحقُّ الحركات بها؛ وذلك لأنها - أي الكسرة - رَاجِحَةٌ على الضَّمِّ بِقِلَّةِ الثَّقَلِ،
وعلى الفتحة لأنها لا تُوهَمُ استقهاماً⁽¹⁾.

وقد عدَّ بشرٌ هذه التعليقات التي قدموها؛ لتفضيل الكسرة على غيرها من
الحركات تعليقات واهية. فالحركة التي يأتي بها العربيُّ عند التقاء الساكنين،
ليست كسرةً، وإنما هي نوعٌ من التحريك، الذي لا ينحاز إلى أيِّ من الحركات
الثلاث. إنه - كما مر سابقاً - (صويت) جيءَ به لتسهيل النطق بالساكنين
المتتاليين. ويُجوزُ بشرٌ تسميته حركةً من باب المجاز فقط. وليس من الصواب أن
تعد هذه الحركة أو هذا التحريك جزءاً من نظام الحركات في اللغة العربية، إذ إنَّ
هذا الصوت أو التحريك يختلفُ من ناحية النطق، ومن ناحية التوزيع الصوتي في
اللغة، عن بقية الحركات اختلافاً بيّناً⁽²⁾.

ويرى بشرٌ أن ادعاءهم بأن الكسرة هي الحركة المفضلة عند التقاء الساكنين،
لا يعدو أن يكون افتراضات عقلية، أو تخمينات نظرية لا أساس لها من الواقع.
والصحيح عند بشر أن هذا (الصويت)، الذي سموه همزة وصل، لا يعدو أن
يكون نوعاً من التحريك، ينحو نحو الحركة التالية له في الكلمة، ومعنى هذا أن
حركة همزة الوصل أو (الصويت)، روعي فيها أن تكون متناسبة في أكثر صفاتها،
مع الحركة التالية لها في الكلمة.

وفي هذا السلوك الصوتي الذي يسلكه هذا (الصويت)، ما ينهض دليلاً آخرَ
على ما افترضه بشر، من عدم وجود همزة وصل، وتأكيد ما ادَّعاه من وجود
تحريك أو (صويت)، تبدأ به الكلمة في مكان الهمزة، أو جَبَّ اجتلابها علماء
العربية. وهذا الصوت هو الذي يتشكّل بشكل الحركة التالية له⁽³⁾.

(1) الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، ج4، ص279.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص153-154.

(3) المرجع نفسه، ص156-157.

ويؤكد هذا الذي سبق، ما قاله إبراهيم السامرائي من أنه "يؤتى بالهمزة التي يُسْتَعَانُ بها على النطق بالساكنين، مكسورةً أو مفتوحةً أو مضمومةً،.... ليتماثل الصوت ويكون العمل فيها على وجه واحد؟"⁽¹⁾

و بالنظر في رأي بشر السابق ، يَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ بَشْرًا يُوَافِقُ الْكُوفِيِّينَ فِي مَذْهَبِهِ هَذَا، حَيْثُ يَرَى بَشْرٌ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ أَكْثَرُ تَوْفِيقًا مِنْ غَيْرِهِمْ، بِدَلِيلِ أَنَّهِمْ نَصَوْا عَلَى أَنَّ كَسْرَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي نَحْوِ (أَضْرِبْ)، وَضَمِّهَا فِي (أُسْكُنْ)، إِنَّمَا جَاءَ اتِّبَاعًا لِحَرَكَةِ الْعَيْنِ⁽²⁾. فَالْكَسْرَةُ إِذْ لَيْسَتْ هِيَ الْمُفَضَّلَةُ لِتَحْرِيكِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ. وَإِنَّمَا جَاءَ تَحْرِيكُهَا تَبَعًا لِحَرَكَةِ الْحَرْفِ التَّابِعِ لَهَا لِسَبَبٍ وَاضِحٍ، وَهُوَ اتِّبَاعُهَا لِحَرَكَةِ مَا بَعْدَهَا. وَهَذَا تَحْلِيلٌ جَيِّدٌ يَدُلُّ عَلَى تَذَوُّقٍ وَفَهْمٍ، لَدَى الْكُوفِيِّينَ⁽³⁾.

الدليل الرابع: وجود إحساسٍ مشتركٍ من نوعٍ ما بين اللغويين العرب ، بأنَّ ما سموه همزة وصل ليس إلا نقلةً حركيةً، تختلف في طبيعتها وصفاتها عن كلِّ من الأصوات الصامتة (consonants) والحركات (vowels). وتدُلُّ على هذا الإحساس جملةٌ من تصريحاتهم و مناقشاتهم ، المتناثرة هنا وهناك في التراث اللغوي. ومن ذلك أنهم وصفوا هذه الهمزة بأنها (للوصول) أو (الوصل)⁽⁴⁾. فكونها للوصل أو التوصل - كما يقول بشر - معناه أنها تُسَاعِدُ الْمُتَكَلِّمَ وَتُوصِلُهُ إِلَى النطق بالساكن. وما كانت الأصوات الصامتة في رأيهم - باستثناء الهمزة - وسيلةً أو موصلاً سهلاً إلى الهدف⁽⁵⁾. فهم من خلال هذا التخريج يخرجون الهمزة من فصيلة الأصوات الصامتة.

وهذا القول مرفوضٌ جملةً وتفصيلاً عند بشر، إذ إنَّ الهمزة - كما يراها بشر - عاجزةٌ عن القيام بهذه الوظيفة، إذ هي الأخرى صوتٌ صامتٌ، له صفات

(1) السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص 72.

(2) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ج 2، ص 239. و الأشموني، شرح الأشموني على ألفية

ابن مالك، ج 4، ص 79.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 156.

(4) المرجع نفسه، ص 157.

(5) المرجع نفسه، ص 157.

الصوامت وخواصها، فما يَنْطَبِقُ على هذه الصوامت ينطبق عليها؛ لِاتِّحَادِهَا جَمِيعًا فِي الْمُمَيِّزَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ، الَّتِي سَوَّغَتْ جَمْعَهَا وَضَمَهَا بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ، تَحْتَ بَابٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ بَابُ الْأَصْوَاتِ الصَّامَةِ.

وَيُرَى بَشْرٌ أَنَّ الْهَمْزَةَ بِطَبِيعَةِ نَطْقِهَا تُتَّقَضُ غَرَضَ التَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ فِي النُّطْقِ، وَهُوَ الْغَرَضُ الَّذِي مِنْ أَجْلِهِ أُوجِبُوا اجْتِنَابَهَا⁽¹⁾.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لِلْوَصْلِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهَا تَصِلُ مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا؛ لِسُقُوطِهَا فِي دَرَجِ الْكَلَامِ، وَهَذِهِ الْخَاصَّةُ - فِي رَأْيِ بَشْرٍ - تَنَاسَبُ الْحَرَكَاتِ، فَهِيَ الَّتِي تَخْضَعُ لكَثِيرٍ مِنَ الظَّوَاهِرِ الصَّوْتِيَّةِ، كَالتَّقْصِيرِ وَالتَّطْوِيلِ وَالحِذْفِ...، إلخ. وَهِيَ الَّتِي تُؤَهِّلُهَا طَبِيعَتُهَا لِوَصْلِ الْكَلَامِ. وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ تَقَرَّرُ وَجُوبَ وَصْلِ الْكَلَامِ عِنْدَ إِظْهَارِ الْحَرَكَاتِ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمَاتِ، وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَاعِدَتِهِمُ الْمَشْهُورَةِ: (لَا يُوقَفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ)، وَهَذَا مَعْنَاهُ وَجُوبُ الْوَصْلِ عِنْدَ التَّحْرِيكِ⁽²⁾.

وَيُنْكَرُ بَشْرٌ ادِّعَاءَهُمُ السَّابِقِ، وَهُوَ أَنَّ مَا سَمُوهُ هَمْزَةً وَصَلْ حَرَكَةً، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ: أَوَّلُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ الصَّوْتِ الَّذِي يَبْدَأُ بِهِ النُّطْقُ، فِي نَحْوِ: (اضْرِبْ) وَ(اكَتُبْ)، لَيْسَتْ لَهُ صِفَاتُ الْكُسْرَةِ أَوْ الضَّمَّةِ وَخَوَاصُّهُمَا. وَالثَّانِي: هُوَ أَنَّ التَّرْكِيبَ الصَّوْتِيَّ لِللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ النُّطْقِ بِالْحَرَكَةِ⁽³⁾.

وَيُؤَكِّدُ بَشْرٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِوَجُوبِ تَحْرِيكِ هَذِهِ الْهَمْزَةِ، يَقْتَضِي بِسُقُوطِ صَوْتَيْنِ لَا صَوْتٍ وَاحِدٍ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ، هُمَا الْهَمْزَةُ وَحَرَكَتُهَا، كَمَا يَظْهَرُ فِي الْمَثَالَيْنِ التَّالِيَيْنِ:

قولهم: qifham⁽⁴⁾ وفي درج الكلام: qultu lahu fham

بحذف: qi همزة الوصل وكسرتها

وقولهم: quktub وفي درج الكلام: qultu lahu ktub

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص158.

(2) المرجع نفسه، ص158.

(3) المرجع نفسه، ص158-159.

(4) رسم بشر همزة الوصل هنا بالرمز الصوتي [q].

بحذف: qu همزة الوصل وضممتها⁽¹⁾.

ويتبين مما سبق أنّ بشرًا يردُّ على ادعاء التقليديين ردًّا صوتيًّا، يقوم على استخدام رموز الكتابة الصوتية، وبيان ما يحدث لهذا الصوت - المُسمَّى مجازًا بهمزة وصل - من حذفٍ، بيانا صوتيًّا، وهذا هو مَنْهَجُ بشرٍ في الكثير من القضايا اللغوية.

وبعد أن ينتهي بشرٌ من ذكر الأدلة على أنّ التي سموها همزة وصل، ليست إلا صوتيًّا أو تحريكًا، جيءَ به ليسهل عملية النطق بالساكن، يُوردُ تساؤلًا، وهو: لِمَ اختيرتِ الهمزة بالذات ليتوصل بها إلى النطق بالساكن؟ لِمَ لم يكن هذا الموصل صوتًا آخرًا كالطاء أو الياء..... إلخ؟⁽²⁾

يُجيبُ ابنُ جني عن هذا التساؤلِ بإجابتين اثنتين؛ الإجابة الأولى قوله: "لإنهم إنّما أرادوا حرفًا يُتَبَلَّغُ به في الابتداء، ويُحذفُ في الوصل؛ للاستغناء عنه بما قبله. فلما اعتزّموا على حرفٍ يُمكنُ حذفُه واطّراحُه مع الغنى عنه جعلوه همزة؛ لأنّ العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصلٌ، فكيف بها إذا كانت زائدة."⁽³⁾

يُنَاقِشُ بشرٌ قولَ ابنِ جني السابق، ويجد أنّ ابنَ جني يعتلُّ في هذا النص لاختيار الهمزة دون غيرها بعلتين: الأولى: كونها حرفًا يُتَبَلَّغُ به في الابتداء. وهذه العلة مردودة - في رأي بشر -؛ وذلك لأنّ الهمزة حرفٌ ثقيلٌ مُستَكْرَهٌ، أو هي غصّةٌ في الحلق.

أمّا العلة الثانية: فهي أنّ الهمزة - دون غيرها من الأصوات - صوتٌ يمكن حذفه مع الاستغناء عنه، سواء أكانت الهمزة أصلًا أم زائدة. ويرى بشر أنّ هذا الاعتلال مردود من جهتين: الأولى أنّ الخواص التي ذكرها تتناسب الحركات، وتتنطبق عليها بصورة واضحة، إذ هي - أي الحركات - أكثر الأصوات تعرضًا لمثل هذه الظواهر التي ذكرها ابن جني في نصه.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 159.

(2) المرجع نفسه، ص 162.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 113.

أما الجهة الثانية: فهي أنّ حذفَ الهمزة في نحو: (خُذْ) وبابه، ظاهرةٌ صرفيةٌ لا صوتيةٌ، تقتضيها بنيةُ الصيغ في هذه الأبواب، ويفترض بشرّ أنّ تطورا قد لحق بهذه الصيغ ونحوها⁽¹⁾.

أمّا الإجابة الثانية التي قدمها ابن جني عن التساؤل السابق، فتتمثل في قوله: "وإن شئت فقل: إنّما زادوا الهمزة هنا؛ لكثرة زيادة الهمزة أولا، نحو: (أفكُل) و (أيدِع) و (أيلم) و (إصبع) و (أترجّة) و (إزفنة). ولم يكثر زيادة غير الهمزة أولا كزيادتها هي أولا."⁽²⁾

وهذا التعليل ضعيف - عند بشر - لا يعدو أن يكون تفسيرا، أو بالأحرى تسويغا مُتكلفا لما وقع بالفعل، أو لما يظنه هؤلاء اللغويون أنه قد وقع. ويرى بشر أنّ هذا التعليل يقتضي كذلك أنّ المتكلم - وهو العنصر الأهم في الموضوع كله - قد أعملَ فكره قبلَ الكلام فيما ينبغي أن يسلكه حتى اختار الهمزة بالذات، للأسباب التي ذكرها ابن جني. وهذا الأمرُ مرفوضٌ - عند بشر - لأنّ المتكلم دائما وأبدا يُرسلُ الكلامَ إرسالا، دون التفكير في قواعده الصوتية أو الصرفية، أو غيرها⁽³⁾.

ويقرر بشر أنّ هذا التحريك أو الصوت، ظاهرة صوتية فنولوجية (phonologic feature)، أو نوعٌ من التطريز الصوتي (prosodic feature). ومن المعلوم أنّ هذه الظواهر الصوتية الفنولوجية، تتغير بتغير السياق، فهو مثلا ذو أثر سمعي في ابتداء الكلام، ولكنه غير موجود في درجته، أي أنه حينئذ ليس له تحققٌ نطقي⁽⁴⁾.

وينكر بشر أنّ هذا (الصويت) كان في الأصل تحريكا، ولكن ربما بالغ بعض الناس في نطقه، حتى قارب أن يكون همزة، وهذا ما نلاحظه الآن بالفعل بين

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 163.

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج 1، ص 114.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 164.

(4) المرجع نفسه، ص 164.

العَوَامِّ وَأَنْصَافِ الْمُتَقَفِينَ ، حَيْثُ يَنْطُقُونَ هَذَا (الصَوِيْتِ) ، بَلْ يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَرَسُمُونَهُ فِي الْكِتَابَةِ هَمْزَةً كَذَلِكَ⁽¹⁾.

ويرى بشر أن لهذا التحريك أو (الصويت) قيمتين:

الأولى: قيمة صوتية مَحْضَةٌ، أي كونه ظاهرة صوتية له أثرٌ سمعيٌّ تُدْرِكُهُ الأذنُ. ويقترح بشرٌ رمزاً صوتياً يشار به إلى هذا التحريك، وهو [ə]. وهذا الرمز هو الرمز المختار في الأبجدية الصوتية العالمية للإشارة إلى ما يُسَمَّى (بالحركة المركزية) (central vowel)⁽²⁾. وسبب اختياره لهذا الرمز للدلالة على هذا التحريك؛ هو اتفاق المدلولين - في الأبجدية وفي هذا المقام - في تنوع الصفات، وتعدد الإمكانات النطقية لهما، وفي الغموض أيضاً⁽³⁾.

أما القيمة الثانية: فتظهر في النظر إلى وظيفته في التركيب الصوتي للغة العربية. إنه - في رأي بشر - يُكُونُ عنصراً مقطعيّاً في بعض المواقع المعيّنة، وهي تلك المواقع التي افترض علماء العربية وجود همزة الوصل فيها⁽⁴⁾.

ويرى بشرٌ أن هذا الافتراض يستتبع وجود عنصرٍ مقطعيٍّ في اللغة العربية، غير مألوف للدارسين، ومختلفٍ عن كلِّ الأنماطِ المقطعيةِ المُستخلصةِ من كلِّ القوانين الصوتية، التي قررها لغويو العرب للغتهم⁽⁵⁾. وهذا النمط الجديد هو: [əc] = (ə+consonant)، كما في نحو (əktub).

ولا يرد هذا المقطع إلّا في تلك الصيغ والكلمات التي تأخذ همزة الوصل - على رأي القدماء - فيما عدا أداة التعريف وأيمن، وسوف يأتي الحديث عنهما لاحقاً.

ويُورِدُ بشرٌ أمثلةً للمقارنة بين التركيب المقطعيّ لنماذجٍ من هذه الصيغ على رأي التقليديين، والرأي الذي يراه هو، منها:

(1) المرجع نفسه ، ص 165.

(2) انظر الفصل الأول ، الأصوات ، في الحديث عن الحركات ، ص 53.

(3) المرجع نفسه ، ص 165.

(4) المرجع نفسه ، ص 167.

(5) المرجع نفسه ، ص 167.

الكلمة التركيب المقطعي التقليدي التركيب المقطعي المقترح

fham ə	ifham	افهم
vc / cvc	cvc / cvc	
Ktubə	uktub	اكتب
vc / cvc	cvc / cvc	

ويَتَضَحُّ مما سبق أنَّ هذا النمطَ الجديدَ مُكوَّنٌ من: صُوَيْتِ (ə) وصوتِ صامتٍ واحدٍ (C)، وهذا الصُوَيْتُ (ə) ليس محسوباً - في نظر بشرٍ - من الحركاتِ أو الأصواتِ الصامتة، وإنما هو مجرد عنصرٍ مقطعيٍّ اقتضاه نظام المقاطع للغة العربية⁽¹⁾.

ومما سبق نَخُصُّ إلى أنَّ بشرًا قد أضافَ نمطًا جديدًا إلى أنماط المقاطع في اللغة العربية، وهذا النمطُ مُكوَّنٌ من (صُوَيْتٍ أو تحريكٍ + صوتِ صامتِ واحدٍ). وقد أشار بشرٌ إلى هذا المقطع بالرمز (əC).

ويَسْتَنْتِ بشرٌ - مما سبق - همزتي (أل) التعريفِ و(أيمن)، إذ هما - في رأيه - همزتا قطعٍ لا وصلٍ، ويُوَيِّدُ وَجْهَةَ نظره هذه، بمجموعةٍ من الحقائق العلمية، مُلَخَّصَةً فيما يأتي:

1- نُطقُ الهمزتين في ابتداء الكلام، هو نطق الهمزة محققةً، ولهما صفات ما سَمَّوهُ (همزة القطع)، أو الوقفة الحنجرية. أمَّا سُقُوطُهُما في دَرَجِ الكلام، فهو ظاهرةٌ صوتيةٌ، اقتضاها وصل الكلام، بعضه ببعض.

2- لُزُومُ الهمزة في أداة التعريفِ و (أيمن) حَرَكََةً واحدةً - باتفاقٍ في الأولى وعلى الأرجح في الثانية -، وعدم تَغْيِيرِ هذه الحركةِ بتغيرِ السياق، دليلٌ قويٌّ على أنَّ هذه الهمزة ليست للوصل. وهذا على العكس من همزة الوصل التي

(1) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 167.

قَرَّرَ علماءُ العربيَّةِ بتنوع الحركات المصاحبة لها⁽¹⁾. فهذه الحركات - في نظرهم - تبلغ سبعا أو تظهر في سبع صورٍ مختلفة.

3- كون الحركة اللازمة لهاتين الهمزتين فتحةً لا كسرةً، علامةً أخرى على قطعيتها، فلو كانت الهمزة هنا للوصل حقيقةً لأوجبوا كسرهما، تمشيًا مع قاعدتهم الأساسيَّة، التي تنصُّ على أنَّ الكسرة هي الحركة الأصليَّة لهذه الهمزة⁽²⁾.

ويبيِّنُ هنا أنَّ بشرًا قد وافق الكوفيين في قطعية هاتين الهمزتين، حيث قرَّرَ الكوفيون أنَّ كلمة (أَيْمُن) جمعٌ لا مفردٌ، وهمزتها همزة قطع عندهم، ولكنها عوملت مُعاملةً همزة الوصل فسقطت في الدَّرَجِ لكثرة الاستعمال⁽³⁾. على العكس من البصريين، الذين قرروا بأنَّ (أَيْمُن) اسمٌ مفردٌ، وهمزتها للوصل، بدليل سقوطها في درج الكلام⁽⁴⁾.

وفي رأيي، أنَّه من الممكن أنَّ العربيَّ قديمًا، قد نطق بالساكن ابتداءً، ولكنه عند دخوله في المدنيَّة، واختلاطه بغيره من أهل الحواضر، لأنَّ لسانه ورقت أفاظُهُ، فصعَّبَ عليه النطق بالساكن ابتداءً، لذلك اجْتَلَبَ هذا الصُّوَيْتَ أو التحريك - كما يسميه بشر -؛ لكي تسهَّلُ عملية النطق بالساكن، ابتداءً، تسهيلًا يتناسب والحياة المدنية، التي أصبح هذا العربيُّ يعيشها. وهذا إيمانٌ بفكرة التطور اللغوي، وأنَّ اللغة ذاهبةٌ إلى التطور، وهذا الذي سبق يؤكدُه السامرائيُّ بقوله: "إنَّ المرحلة السابقة لهذه العربيَّة الفصيحة، كانت تُجيزُ الابتداء بالساكن."⁽⁵⁾

(1) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 4، ص 78.

(2) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 167-168.

(3) الخضري، حاشية الخضري، ج 2، ص 181.

(4) الأنباري، الإنصاف، ج 1، ص 334.

(5) السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي ص 7.

4.2 المستوى النحوي:

لقد غلبت على بشر النزرعة الصوتية ، فقد ذهب في غير موضع من آثاره ، إلى تفسير الكثير من المسائل اللغوية تفسيراً صوتياً ، قائماً على النتائج التي يُقدِّمها علم الأصوات. وقد دعا في غير موضع إلى اعتماد الدرس الصوتي ، بكل جوانبه وظواهره ، عاملاً مهماً وفاعلاً في التحليل اللغوي ، على مستوياته جميعها⁽¹⁾.

ومن هنا قلَّ نتاج بشر النحوي ، فجاءت آراؤه النحوية مُرتبطةً كل الارتباطِ بالجانب الصوتي ، فلا يغادر قضية نحوية إلا ويُعالجها علاجاً صوتياً. ويؤكد هو نفسه أن لدينا في النحو العربي أبواباً ومسائل شتى ، ليس من السهل تحليلها ، أو استيعاب خواصها بدقة ، دون النظر في هيئتها الصوتية ، وما يُلْفها من ظواهرٍ تطريزيةٍ مُميّزةٍ لها⁽²⁾.

وقد ذهب تمام حسان المذهب نفسه ، إذ قرَّر أن النظام النحوي للغة العربية الفصحى يَبْنِي على أُسُسٍ كثيرة ، من أهمها: ما يُقدِّمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتيةٍ أو صرفيةٍ ، كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ، وما اصطلح هو على تسميته مباني القرائن اللفظية⁽³⁾.

ومن هذه الأبواب والمسائل - كما يراها بشر - على ضرب من التمثيل: (التحذير ، والإغراء ، والنداء ، والندبة ، والاستغاثة ، وأسماء الأفعال... إلخ). فأساليب هذه الأبواب لا يمكن تحليلها تحليلًا دقيقًا ، ولا يمكن فهمها فهمًا سليمًا ، إلا بربطها بمقاماتها الاجتماعية ، التي تنتظم اتصالاً مباشرًا - أو ما أشبه - بين مُتَكَلِّمٍ ومُخَاطَبٍ ، تربطهما علاقاتٌ مخصوصةٌ ، تقتضي إلقاء الكلام بتلويناتٍ موسيقيةٍ ، تُفصِّح عن مضمون الرسالة⁽⁴⁾.

(1) بشر ، علم الأصوات ، ص 545.

(2) المرجع نفسه ، ص 545.

(3) حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص 178.

(4) بشر ، علم الأصوات ، ص 545.

ويمثل هذه التلوينات أنماطاً من الفونيمات فوق التركيبية ، تُميّز هذه الأساليب ، وتُنَبِّئُ عن الظروفِ والمناسباتِ التي تُلْفُ المقامَ . ومن هذه الأنماط: التَّغْيِمُ، والنَّبْرُ، والفَوَاصِلُ الصوتيَّةُ، وموسيقا الكلام.

فعلى سبيل المثال، يُعَدُّ التَّغْيِمُ عاملاً مهماً في تصنيفِ الجُمَلِ إلى أنماطها المختلفة: من إثباتيَّة، واستفهاميَّة، وتعجبيَّة، إلخ. إذ تُصَاغُ كلُّ واحدةٍ منها وفقاً للونِ موسيقيٍّ معينٍ، على الرَّغْمِ مما قد تحتويه الجملُ من أدواتٍ صرفيَّة، من شأنها أن تساعدَ على تحديدِ نوعها⁽¹⁾.

ويرى بشرٌ أنَّ علماءَ العربيَّة قد وقعوا في خطأ، وهو عدم استفادتهم من الدراسات الصوتيَّة ، في مناقشةِ ما يَحْتَاجُ إلى ذلك من مسائل النحو ومشكلاته، ويرى أنَّ السِّرَّ في ذلك، هو أنَّ ما عَرَضُوا له من بحثٍ صوتيٍّ، ليس - في جملته - من ذلك النوع الذي يمكن أن يَعْتَمِدَ عليه النحو، وَيَفِيدُ منه في تحليل مادَّتِه. إذ إنَّهم اقتصرُوا على دراسةِ الأصوات (الحروف) المفردة، وبعض الظواهر العامة التي تَنْتَجُجُ عن اتصالِ هذه الأصوات بعضها ببعضٍ في الكلمة المعينة، من مثل ظاهرة الإدغام مثلاً⁽²⁾.

أمَّا وظيفة النحو - كما يراها بشرٌ - فهي البحثُ في التَّرَاكيبِ ، وما يَرْتَبِطُ بها من خواصِّ، ولا تَقْتَصِرُ الدراساتُ النَّحْوِيَّةُ - في نظره - على البحثِ في الإعراب ومشكلاته، وإنَّما عليه كذلك أن يَأْخُذَ في الحُسْبَانِ أشياءَ أُخْرَى مهمةً: كالموقعيَّة، والارتباطِ الداخليِّ بين الوحدات المكوِّنة للجملَة أو العبارة، وما إلى ذلك من مسائلٍ لها علاقةٌ بنظمِ الكلام وتأليفه⁽³⁾.

والنَّحْوُ شَدِيدُ الارتباطِ بالصَّرْفِ، لا يَنْفَصِلُ عنه، ولا يَسْتَغْنِي أَحَدُهُمَا عن الآخر. ولشِدَّةِ هذا الارتباطِ جمعُ أكثرِ العلماءِ المحدثين بينهما، وأطلقوا عليهما

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 25.

(2) المرجع نفسه ، ص 25.

(3) المرجع نفسه ، ص 11.

اسماً واحداً هو: (grammar)، أي قواعد اللغة، أو ما يُفَضَّلُ بعضهم ترجمته بـ (النحو) (1).

ومن الأبواب التي عالجها بشرٌ علاجاً صوتياً، بابُ الاختصاصِ ، فتحليل هذا الباب وما شاكله تحليلاً علمياً دقيقاً، يَحْتَاجُ إلى النَّظَرِ فيما يُصَاحِبُ هذه الأبوابَ من موسيقياً وتنغيمٍ. فعلى سبيل المثال، قولك: (نَحْنُ الْعَرَبُ أَكْرَمُ النَّاسِ أَخْلَاقًا).

التفسير النَّحْوِيُّ التَّقْلِيدِيُّ لكلمة (العرب) هو أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَقْصُودَةٌ بِالِاخْتِصَاصِ، وليست خبراً لِنَحْنُ، ودليلهم على ذلك مجيء الكلمة مَنْصُوبَةً. وَأَعَانَهُمْ على هذا الفهم كذلك، موقع هذه الكلمة ذاتها في الجملة، حيث جَاءَتْ مَتَلُوءَةً بِلَفْظَةِ (أَكْرَمُ)، وهي لَفْظَةٌ صَالِحَةٌ لِلْإِخْبَارِ بِهَا بحدِّ ذاتها (2).

وبشر لا يُخْطِئُ هذا النهج الذي نَهَجَهُ هُوَلاءِ النحاة ، ولكنَّهُ يأخذُ عليهم أَنَّهُمْ أَهْمَلُوا أَهَمَّ أَمَارَةٍ مِنْ أَمَارَاتِ هَذَا التَّحْلِيلِ، وهي إِمَارَةُ السَّمَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الَّتِي يَتَّصِفُ بِهَا هَذَا الْمَنْطُوقُ، وَالَّتِي تَتَمَثَّلُ أُسَاسًا فِي التَّلْوِينِ الْمَوْسِيقِيِّ الَّذِي يُصَاحِبُهُ، فهذه الجملة بتحليلها السابق وفي مَوْقِفِهَا الْمُعَيَّنِ تُصَاحِبُ نَطْقَهَا نَعْمَتَانِ مُخْتَلَفَتَانِ، وَإِنْ كَانَتَا مُتَّصِلَتَيْنِ غَيْرِ مُفَصَّلَتَيْنِ، النغمة الأولى تُصَاحِبُ الْجُزْءَ (نَحْنُ الْعَرَبُ)، وتنتهي بانتهاء هذا الجزء، ويجب أن تكون من ذلك النوع الذي يَدُلُّ على أَنَّ الْكَلَامَ نَاقِصٌ لَمْ يَنْتَهَ بَعْدَ، وهي مَا تُسَمَّى بِالنَّغْمَةِ الصَّاعِدَةِ (rising tone). وَيُصَاحِبُ هَذِهِ النَّغْمَةَ فِي هَذَا الْمَوْقِفِ عَادَةً وَقْفَةٌ خَفِيفَةٌ (pausc) ، ووقوع نَبْرٍ قَوِيٍّ (strong stress)، على كلمة (العرب) دلالة على اهْتِمَامٍ خَاصٍّ بِهَا.

أما النَّغْمَةُ الثَّانِيَّةُ، فتصاحبُ الْجُزْءَ الْبَاقِيَّ مِنَ الْجُمْلَةِ، وهي من ذلك النَّمَطِ الَّذِي يَدُلُّ على انْتِهَاءِ الْكَلَامِ وَتَمَامِهِ، وتُسَمَّى (نغمة هابطة) (falling tone). ويمكن التَّنْبِيهُ إلى هَذِهِ السَّمَاتِ الصَّوْتِيَّةِ فِي الْكِتَابَةِ بِوَضْعِ فَاصِلَةٍ [،] عَقِبَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَنَقْطَةٍ [.] فِي نَهَائِهَا هَكَذَا: (نَحْنُ الْعَرَبُ، أَكْرَمُ النَّاسِ أَخْلَاقًا). (3)

(1) المرجع نفسه، ص 11. وانظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها. ص 178-179.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 26.

(3) المرجع نفسه، ص 26-27.

ومن الظواهر الصوتية التي عول عليها بشرٌ في تحليله للجمل والتراكيب إلى أنماطها المختلفة ، ما يُعرفُ - عند بشرٍ - باسم الفواصل الصوتية، أو ما يُمكنُ أن يُشارَ إليه بالوقفاتِ والسكتاتِ. ويضربُ بشرٌ مثلاً من القرآن الكريم، مُطبّقاً على تأثير هذه الفواصل في تحليله النَّحْوِيّ، وهو قوله تعالى: (((ألم). ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين))) (1).

لقد تناول بشرٌ هذا المثالَ وحلّله إلى أوجه الإعرابية المختلفة، تحليلاً صوتياً مُعتمداً على ما سمّاه بالفواصل الصوتية، فذكر ثلاثة أوجهٍ من أوجه إعراب هذه الآية، التي قدّمها علماء التفسير واللغة ، وهي:

الوجه الأول: ((ذلك الكتابُ. لا ريبَ فيه هُدًى للمتقين.))

يرى بشرٌ أنّ الآياتِ في هذه الحالة السابقة ثلاثُ آياتٍ، تُكوّنُ كلُّ منها جملةً مُستقلةً محدّدةً بسكتتين ، واحدة سابقة وأخرى تالية لها، وقد أُشيرَ إلى ذلك بوضع النقاطِ التي تُقيّدُ تمامَ الكلامِ وانتهاءه. ويكون إعرابها حينئذٍ على النحو الآتي:

ذلك الكتابُ: جملة من مبتدأ وخبر.

لا ريب: لا: نافية للجنس

ريب: اسمها. والخبر محذوف تقديره (موجود). والجملة مُستأنفة مؤكّدة لما

قبلها.

فيه هدى للمتقين:

فيه هدى: جملة ثالثة من خبر مقدم، ومبتدأ مؤخر، هو (هدى).

للمتقين: جار ومجرور متعلق بهدى (2).

الوجه الثاني: ((ذلك الكتابُ. لا ريبَ فيه. هدى للمتقين.))

الآيات هنا ثلاثٌ أيضاً، ولكن تركيبها مُختلفٌ، باختلاف الوقفاتِ والسكتاتِ التي تخللت هذه الآية. وعليه فالإعرابُ مُختلفٌ فيها عن سابقتها، وهو على النحو الآتي:

ذلك الكتابُ: إعرابها كإعراب الحالة الأولى.

(1) البقرة ، آية (2)

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص28.

لا ريب فيه: جملة مُكَوَّنَةٌ من لا النافية للجنسِ واسمها وخبرها، وهي إمَّا مُسْتَأْنَفَةٌ للتأكيد، أو في محل رفع خبر ثانٍ لاسم الإشارة (ذلك).
هدى للمتقين: هدى: خبر للمبتدأ محذوف تقديره (هو).
للمتقين: جار ومجرور متعلق بـ (هدى) (1).

الوجه الثالث: أما الوجه الثالث من أوجه إعراب هذه الآية فهو على النحو الآتي:
(ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ. هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)).

الآيات هنا آيتان فقط، ويبدو الاختلاف واضحاً بينهما وبين تركيب الآيات في الحالتين السابقتين ، وذلك يوضحه الإعراب الآتي:
ذلك الكتاب لا ريب فيه:

ذلك: مبتدأ. و الكتاب: بدل أو عطف بيان له.

لا ريب فيه: جملة من لا النافية للجنس، واسمها وخبرها، في محل رفع خبر المبتدأ وهو (ذلك).

هدى للمتقين: وتحليلها الإعرابي، هو التحليل المذكور في الوجه الثاني السابق.

وهنا يُلْحَظُ أَنَّ الآيةَ الأولى تَتَكَوَّنُ من جزأين، وهناك اتصالٌ صوتيٌّ بين جزأي الآية: (ذلك الكتاب)، و (لا ريب)، وهذا الاتصالُ مُنْبَعَةٌ من ارتباطِ الكلامِ بَعْضُهُ ببعضٍ في المعنى والإعرابِ معاً، ومن هُنَا، يرى بشرٌ أَنَّهُ من الخطأ أن نَضَعَ النقطةَ [.] بين هذين الجزئين؛ لأنَّ النقطةَ في وضعها الصحيح، إِنَّمَا تَدُلُّ على انْتِهَاءِ الكلامِ، وتَمَامِ الكلامِ هنا ليس بأحدِ هذين الجزأين دون الآخر، وإِنَّمَا تَمَامُهُ بهما كليهما (2).

وأرى هنا أَنَّهُ لا فائدة تُرْجَى من التكرارِ، لذلك أكتفي بهذا القدرِ من الأمثلةِ التوضيحيةِ للمسائلِ النحويَّةِ التي تناولها بشرٌ في دراساته، لأنَّ مُعْظَمَ هذه المسائلِ عُولِجَ العلاجَ نفسهُ الذي عُولِجَتْ به الأبوابُ التي سَبَقَ ذِكْرُهَا.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص28-29.

(2) المرجع نفسه ، ص29.

نَخْلُصُ مِمَّا سَبَقَ كَذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْوَاجِبِ عَلَى دَارِسِ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ ، أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّرْفِ وَيَنْتَقِلُ مِنْهُ إِلَى النَّحْرِ ، وَأَنْ يُمَهِّدَ لِمُنَاقَشَاتِهِ النَّحْوِيَّةِ بِدِرَاسَةِ صَرْفِيَّةٍ ، مُتَّصِلَةٍ اتِّصَالًا مَبَاشِرًا بِمَا هُوَ فِي صَدَدِهِ مِنَ الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ " لنفرض مثلًا أننا بسبيل دراسة ظاهرة النفي في العربية، على هذين المستويين. المنهج الصحيح يفتضحنا أن نجمع مادتنا، ثم نلاحظها ونسجل ملاحظتنا، بادئين بالتعريف على أدوات النفي، ومحاولين تصنيفها إلى مجموعات ، بحسب خواصها ومميزاتها المستفاد من استعمالها في الصرف. فإذا ما انتهى الدارس من هذه المرحلة الصرفية، بادر بمعاودة النظر في ظاهرة النفي على مستوى التركيب، ليعرف خواصها، وليقف على كيفية توزيع أدواتها في الجملة، وعلى أنماط هذا التوزيع، واختلاف الأساليب باختلاف هذا التوزيع..... إلخ. (1)"

وبذلك يتوصل إلى أن بشرا سلك في معالجته للقضايا النحوية مسلكا صوتيا حديثا، يدل على أهمية علم الأصوات في الدراسات اللغوية جميعها، فهو الأساس المتين لكل دراسة لغوية. ونلاحظ كذلك أن بشرا يعي كل الوعي أهمية التدرج في تناول القضايا اللغوية، فهي كالبنا الذي لا يقوم من سقفه إلى أساسه، بل العكس تماما، وكذلك الدراسات اللغوية، يجب على دارسها أن يبدأ من صوتها وهو الأساس ، ثم ينتقل إلى صرفها، ومن ثم إلى نحوها، وهكذا.

وقد نظر بشرا إلى النحو نظرة مغايرة لما اعتاد عليه الدارسون للنحو التقليدي، فالنحو ليس الإعراب، وليس الإعراب النحو كما يرى بشر، ولكنه يرى أن النحو هو علم التراكيب، فعندما نريد بناء جملة أو مقالة، هذه الجملة مكونة من مفردات لكل منها موقعها، ولا بد لهذا الموقع أن يتفق بعضه مع بعض. (2)

فالنحو عند بشر يبحث في التراكيب من عدة أوجه ، هي:

1- الاختيار.

2- الضم والموقعية.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ، ص88-89.

(2) بشر ، كمال ، حوارات في اللغة والثقافة الواقع والمأمول ، ط1 ، 2009م دار غريب

3- التعلّيقُ ، أو بيانُ العلاقةِ الدّاخليةِ بين وحدات التركيب .

4- الإعرابُ، وذلك في اللغات المُعرّبةِ .

أما الاختيارُ فيعني به بشرُّ اختيارِ الوحدات أو المورفيمات التي تُكوّنُ التراكيبَ، والمفروضُ في الاختيارِ اللغويّ أن يكون اختياراً طبيعياً خالياً من عنصرِ المُفاضلةِ، أو الاختيارِ المُتعمّدِ الذي يُفاضلُ بين المورفيمات الصّالحةِ للتعبيرِ . إذ هذا الأخيرُ أدخلُ في علمِ الأساليبِ منه في علمِ النحوِ⁽¹⁾ .

أمّا المرحلةُ التالية لمرحلة الاختيارِ، وهي مرحلة الضم ، فهي مرحلة دقيقة تقتضي معرفةً جيدةً بقواعد البناء وأصوله، وإدراكاً واعياً بنظام ترتيب المورفيمات، و وضعها في نسقٍ صالحٍ مقبولٍ بحسب قواعد اللغة المعينة . ويضرب بشرُّ هنا مثلاً على حسن الضم، وهو قولك: (جاء الطالبُ مبكراً) ، فقد جاء ترتيب المورفيمات وضمها بعضها إلى بعضٍ مطابقاً لقواعد النحو في اللغة العربية، وعلى العكس من ذلك إذا قلت: (أل + جاء + مبكراً + طالبٌ) ، فهذه كلها مورفيمات عربية صالحة لأن تصنع تركيباً عربياً، ولكن ضمها جاء بطريقة غير صحيحة في هذه اللغة⁽²⁾ .

وقد يشمل معنى الضمّ التبادل بين المورفيمات الصالحة لصنع تراكيب عربية صحيحة، ولكن نتيجة التبادل تُؤدّي إلى اختلاف التركيب؛ بسبب اختلاف بعض المورفيمات، ومن ثمّ تكون الفرصة للحصول على عدّة تراكيب صالحة، ولكن بعضها أوفق من بعض بالنسبة للفكرة أو للمقام، كما في مثل:

إِذَا جِئْتَ أَكْرَمُكَ .

أَكْرَمُكَ إِذَا جِئْتَ .

إِنْ جِئْتَ أَكْرَمُكَ .

إِنْ تَجِئْ فَأَنَا أَكْرَمُكَ .

(1)بشر، كمال، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، مكتبة الشباب، ص 34.

(2)المرجع نفسه، ص 34.

فهذا الضمُّ - كما يرى بشرٌ - مبنيٌّ على أساسِ المُفاضلةِ في الاختيارِ ، ومن ثمَّ نحَا بنا نحوَ علمِ الأساليبِ ، المبنيِ في أساسه على عاملِ المُفاضلةِ بينِ عَنَاصِرِ التَّرْكِيبِ⁽¹⁾ .

أما التَّعْلِيْقُ فَيَقْصِدُ به بشرٌ ربطَ الكلامِ بعضه ببعضٍ ، رَبَطًا يَتَمَشَّى مع قواعدِ اللغةِ المُعَيَّنَةِ من جِهَاتِ عِدَّةٍ ، مثلًا:

1 - من حيثِ المُطَابَقَةِ في العَدَدِ (الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ)، والنوعِ (التذكيرِ والتأنيثِ) ، والتَّعْرِيفِ والتَّكْثِيرِ..... إلخ.

2 - من حيثِ ربطِ مورفيّاتٍ بعينها بمورفيّاتٍ أُخرى مُحَدَّدَةٍ، كربطِ أدواتِ النَّصْبِ والجَزْمِ بالفعلِ المُضَارِعِ ، أو نونِ التَّوَكِيدِ به.

3 - أو من حيثِ طَبِيعَةِ المورفيّاتِ في الأبوابِ النَّحْوِيَّةِ المُعَيَّنَةِ، كأن يكون الحالُ نكرةً مُشْتَقًّا وصاحبه معرفةً، أو أن يكون المَفْعُولُ المُطْلَقُ مصدرًا من جنسِ فعله، أو أن يكون المَفْعُولُ من أَجْلِهِ مَصْدَرًا بمعنى (من أجل كذا....) إلخ⁽²⁾ .

أما الإعرابُ فهو الوظيفةُ الرَّابِعَةُ للبحثِ في النَّحوِ، ويرى بشرٌ أنَّ النَّحَاةَ العَرَبَ قد بالغوا في الاهتمامِ به، وهم في ذلك - كما يرى بشرٌ - على طريقِ غيرِ مُسْتَقِيمَةٍ، إذ الأولى النَّظْرُ في الجِهَاتِ الثَّلَاثِ الأولى؛ لأنَّهَا إذا تَمَّتْ على طريقِ صَحيحةٍ كان الإعرابُ صحيحًا.

ولقد كان لهذا الاهتمامِ المُبَالِغِ فيه بالإعرابِ أثرٌ كبيرٌ في وضعِ قواعدِ العَرَبِيَّةِ، إذ لَمْ يَنْظُرُوا في قواعدِ التَّرْكِيبِ الأُخْرَى، من مَوْقِعِيَّةٍ وتَعْلِيْقٍ نَظْرًا كافيًا، الأمرُ الذي ضَحَّى - في رأيِ بشرٍ - بِكثيرٍ من حقائقِ اللغةِ، وظهرَ لنا الأمرُ كَمَا لو كان النَّحْوُ هو الإعرابُ⁽³⁾ .

ويرى بشرٌ أنَّ عبدَ القاهرِ الجرجانيَّ (ت471هـ) كان أعمقَ في النَّظْرِ من النَّحَاةِ المُحْتَرَفِينَ، إذ بنى نظريَّةَ النَّظْمِ عنده على قواعدِ النَّحْوِ وقَوَانِينِهِ، لا على

(1) بشرٌ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 35.

(2) المرجع نفسه، ص 36.

(3) المرجع نفسه، ص 36-37.

إعرابه، وكان يعنى بقواعد النحو وقوانينه تلك الجهات التي أشار إليها بشر سابقاً، من اختيارٍ وضمٍّ وتعليقٍ صحيح، بل إنَّ التعلُّقَ عنده هو أساسُ النظم⁽¹⁾. ويشيرُ الجرجانيُّ من خلالِ نظريتهِ إلى أهميَّةِ التعلُّقِ المُتمثِّلةِ في تفكيكِ بنيةِ الإسنادِ، وبيانِ علاقاتِ الكمِّ فيه، ووجوبِ الاعتمادِ على قرائنٍ مُختلفةٍ لبيانِ المعنى، وقد وظَّفَ مُصطلحَ التعلُّقِ لتفسيرِ العلاقاتِ السِّيَاقِيَّةِ في التراكيبِ الجمليَّةِ، وذلك تحت عنوانِ النظم، إذ النظمُ عنده تأليفُ الكلامِ وفقاً لأبوابِ النحوِ المُختلفةِ⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه ، ص 37.

(2) انظر: الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رضوان وفايز الداية، دار قتيبة، دمشق، 1983. ص 65. وانظر: مراد، وليد محمد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني، ط1، دار الفكر، 1983، ص 56.

الفصل الثالث

المستوى المعجمي والدلالي

لقد تعددت جهود كمال بشر في الدرس اللغوي الحديث - كما مرَّ سابقاً - حتى طالت علمي المعجم والدلالة، فتناول هذين العلمين من منظور حديث، معتمداً في دراسته لهما على ما قدّمته المستويات اللغوية السابقة، في الفصلين السابقين (الأصوات والصرف والنحو). إنّ هذه الفروع الثلاثة مضموماً إليها علم المعجم وعلم الدلالة، مهما اختلفت وجهات النظر فيها تبقى كلياً متكاملًا، ولا يمكن الفصل بينها، فكلُّ فرع ذو اتصالٍ وثيقٍ بسابقه أو لاحقه، وربّما جاز الفصل بين هذه الفروع ولكن عند الضرورة، وذلك يظهر في حال البحوث الدقيقة في مجال التخصص في فرع معين⁽¹⁾.

وسيتناول هذا الفصل هذين الفرعين (المعجم والدلالة). ولكن الناظر في آثار بشر سوف يجد أنه لم يولِ المستوى المعجمي اهتماماً كبيراً، فقد جاءت آثاره في هذا الجانب على هيئة وجهات نظر، توصلت إليها من خلال تتبعي لآراء بشر اللغوية، فهو يرى أنه لا حاجة بنا إلى ذكر (المعجم) بوصفه فرعاً من فروع علم اللغة، إذ هو "شظية من شظايا علم المعنى"⁽²⁾

أمّا الجانب الدلالي، أو ما يعرف بعلم المعنى، فقد نال قدرًا كبيراً من جهود بشر، فقد تناوله مركزاً في غير موضع على اللغة العربية بوصفها اللغة القومية. إذ نادى بشر في غير موضع من مؤلفاته وبحوثه وندواته ولقاءاته، إلى ضرورة الحفاظ على اللغة العربية والذود عنها، وذلك من خلال النظر في جنباتها والارتشاف من معينها، فقوة اللغة تعني قوة القوم الذين يتحدثون بها، وضعفها

(1) بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 21. وانظر: ماريو باي، أسس علم اللغة،

ترجمة أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1403هـ، 1983م، ص44.

(2) المرجع نفسه، ص39.

يعني ضعف أهلها ، وكلّما زادت قوة اللغة وصلابتها زادت قدرة أهلها على مواجهة كلِّ مخاطر الغزو الثقافيِّ الوافد من الخارج⁽¹⁾.

3.1 المستوى المعجميُّ:

لم يولِ بشر هذا الدرس أهمية كبيرة، بل تناوله بشكل يسير من باب الإشارة إليه وذكره في سلم العلوم اللغوية، وهو يضعه تحت مظلة علم المعنى - كما مرَّ سابقاً - على الرغم من أنه ذكره بصفته واحداً من فروع علم اللغة التي نص عليها، وهي:

- 1- علم الأصوات.
- 2- علم الصرف.
- 3- علم النحو أو (علم التركيب).
- 4- علم المعنى.
- 5- علم المعجم.
- 6- علم الأسلوب⁽²⁾.

وهذا الأخير - علم الأسلوب - الذي اختلف الدارسون في الحقل العام الذي ينتمي إليه، وتنازعه اللغويون والأدباء ورجال النقد الأدبيِّ، يرى بشر أنه ينتمي

(1) بشر، حوارات في اللغة والثقافة الواقع والمأمول، ص 82.

أمّا القضايا التي تناولها هذا الفصل ، فهي كما يأتي:

- أولاً: جهوده في الدرس المعجميِّ.

- ثانياً: جهوده في الدرس الدلاليِّ ، وفيه:

- اللغة ، مفهومها وماهيتها.

- نشأة اللغة.

- اللغة وعلاقتها بالفرد والمجتمع.

- علم المعنى (السيمانتيك).

- الحديث في اللفظ والمعنى.

(2) بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، ص 20.

إلى مجالين: مجال الدراسات اللغوية، وذلك بالنظر إلى الأسلوب على أنه بناء أو هيكل لغوي، مكوّنة عناصره من وحدات لغوية، جاءت منسوقة وفقاً لمعايير لغوية، على وجه من وجوه قواعد اللغة المعينة. والأسلوب أيضاً ينتمي إلى مجال الأدب والنقد، بوصفه نوعاً من التعبير منفرداً بخواص تعبيرية مميزة ، لغوية وغير لغوية، وبوصفه نمطاً خاصاً من الكلام يفي أو لا يفي بأغراضه الأدبية والثقافية والاجتماعية والنفسية أيضاً⁽¹⁾.

وعوداً على بدء، فيعدُّ بشرُّ علم المعجم فرعاً من فروع علم اللغة، " على الرغم من كونه قائمة من الكلمات التي لا تنتظم في نظام معين، إنّما يُعدُّ جزءاً من اللغة من حيث يمدُّ

اللغة بمادّة عملها، وهي الكلمات المختزنة في ذاكرة المجتمع"⁽²⁾. ومجاله البحث في المفردات أو الثروة اللفظية المعينة، فيعنى بجمعها وتصنيفها، ثمّ محاولة شرحها وتفسير معانيها بصورة عامة، يفيد منها الرجل العادي والمتخصّص كلاهما⁽³⁾.

على العكس من تمام حسان الذي لا يعد المعجم نظاماً من أنظمة اللغة؛ لأنه لا يحتوي على شبكة من العلاقات ولا القيم الخلافية، إلا أنه يعد جزءاً من اللغة والكلمات داخلة صامتة ومتعددة الدلالة⁽⁴⁾.

والدرس المعجمي " يستمد وجوده من علم دراسة تاريخ الكلمات وعلم الدلالة، يضاف إلى ذلك اهتمامه ببيان كيفية نطق الكلمة، ومكان النبر فيها، وطريقة هجائها، وكيفية استعمالها في لغة العصر الحديث."⁽⁵⁾

ويرى بشر أنه من الضروري أن يكون تصنيف المعجمات إلى موادّها المختلفة خلاصة البحوث السابقة، في الأصوات والصرف والنحو جميعاً ، بمعنى

(1) بشر ، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص 21.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 316.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 12.

(4) تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 315 - 316.

(5) ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 44.

أنَّ القائمين على صنع المعجمات وتأليفها يلزمهم مراعاة أن يكون المعجم المعين مرشداً إلى النطق الصحيح للكلمات، ومعيناً على معرفة صيغها وأوزانها، ثم قد يضطره الأمر أحياناً إلى توضيح الكلمة توضيحاً كاملاً، بوضعها في جملة أو عبارة؛ لينبّه إلى معانيها المتعددة بتعدد السياق والتركيب⁽¹⁾.

وكعادة بشر التي سبق وأن عرفناها، وهي معالجة قضايا اللغة جُلّها علاجاً صوتياً، يرى أنَّ للتنغيم وظيفة معجمية، وهي ما أطلق عليها اسم (النعمة المعجمية - lexical tone) ووظيفة هذه النعمة هي التفريق بين معاني الكلمات على مستوى المعجم⁽²⁾.

ولقد أهملت المعجمات العربية إلى حدٍّ بعيد التأثيرات الصوتية على دلالة الألفاظ، وكان الأجدر بالقائمين على هذه المعجمات أن يولوا هذه التأثيرات اهتماماً كبيراً، علماً بأنَّ العرب قد وعوا علم الأصوات في فترة مبكرة من درسم اللغوي. وهذا ما أكدّه محمود السعران بقوله: "لا غنى للمعجم عن الاستعانة بالثقافة الصوتية اللغوية، فالمفروض أنَّ واجب المعجم لا يقتصر على تبيان معاني (المفردات) وتطور هذه المعاني، بل يتعداه إلى تمثيل نطق هذه المفردات، وهذا لا يكون إلا باصطناع نظام من الرموز الكتابية يكون أدقّ تمثيلاً للنطق من الأبجدية التقليدية".⁽³⁾

نخلص مما سبق أنَّ بشرًا لم يولِ الدراسة المعجمية قدرًا كبيراً من اهتمامه، بل عدّها فرعاً من فروع دراسة علم المعنى، وشظيئةً من شظاياها، فكان حديثه عن المعجم ضمن حديثه عن علم المعنى؛ إذ إنَّ علم المعنى هو الأصل وعلم المعجم فرعٌ عليه. ونلاحظ كذلك أنه تناول هذا الدرس من جانب صوتيٍّ؛ إذ يرى أنه لا غنى للمعجم عن الدراسات الصوتية، التي وظيفتها التفريق بين معاني الكلمات على مستوى المعجم، من ذلك مثلًا التنغيم والنبر وغيرهما من الفونيمات فوق

(1) بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص12.

(2) بشر ، كمال ، علم الأصوات، ص541.

(3) السعران ، علم اللغة ، ص126.

التركيبية، التي لها اليد الطولى في بيان المعنى، من خلال التبدلات الصوتية والنغمات المصاحبة لنطق هذه المفردات في سياقاتها المعيّنة.

2.3 المستوى الدلالي (السيمانتيك):

أمّا علم الدلالة، أو ما يُسمّى بعضهم علم المعنى، فقد تناوله بشر بشيء من التفصيل، وهو يفضل تسميته بعلم (السيمانتك)، وهي كلمة مُعَرَّبَةٌ من الكلمة الفرنسية (semantique)، وهو المشهور بين أوساط الدارسين العرب⁽¹⁾. ومهمة هذا العلم في الدرس اللغويّ - كما يراها بشر - هي البحث في المعاني ومشكلاتها، في حين نجد أنّ بعضهم يحدد وظيفته بالبحث في معاني الألفاظ المفردة على مستوى المعجمات وما إليها، والبعض الآخر يوسع في دائرة اختصاصه، بحيث يقوم بالنظر في معاني المفردات والجمل والعبارات جميعها دون تفریق⁽²⁾.

وموضوع علم الدلالة لا يقتصر على دراسة المعنى ومشكلاته، ولكنه يختص بكلّ ما يقوم بدور العلامة أو الرمز، سواء أكان لغويّاً أم غير لغويّ، إلا أنّ التركيز يكون في أغلب الأحيان على المعنى اللغويّ في مجال الدراسة اللغوية⁽³⁾. ويرى بشر أنّ علم السيمانتك كان عند الأولين شديد الصلّة بالمعجمات، أو هو عند هؤلاء العلم المنظمّ لمادة المعجمات من حيث المعنى، وهو الكفيل بوضع القوانين والقواعد العامة التي تخضع لها المعاني في المجتمع المعين، من حيث علاقتها بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، ومن حيث ما يطرأ عليها من تغيير كالتوسع أو التضييق. والسيمانتك كما يراه بعضهم ذو ارتباطٍ

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 12. وانظر للحديث عن علم السيمانتك بشكل عام: لنفس المؤلف: دراسات في علم المعنى (السيمانتك) مجلة الأزهر، الجزء الحادي عشر، 1962م، ص 1377-1385، والجزء الثاني عشر 1962م، ص 87-94.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

(3) جرمان، و لوبلون، علم الدلالة، ترجمة نور الهدى لوشن، جامعة قاريونوس، بنغازي، ط 1، 1997م، ص 7 - 8.

بالمعجم و النحو كليهما، ولهذا كان عند هؤلاء ما يسمى بالمعنى المعجمي، وما يسمى كذلك بالمعنى النحوي⁽¹⁾.

والمعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك المعنى، إذ إنَّ هناك عناصر غير لغوية تدخل في تحديد المعنى وتشكل جزءاً من معنى الكلام، ومن ذلك شخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يحيط بالكلام من ملابسات، و ظروف ذات صلة به، ومن ثمَّ فتحديد معنى الكلمة لا يأتي من مجرد النظر في القاموس⁽²⁾.

وعلى أيّة حال، لا خلاف على أنّ علم السيمانتيك (المعنى) جزءٌ من علم اللغة أو مستوى من مستوياته، وهو يعدُّ أهمّ هذه المستويات جميعها، وهذا ما أكده محمود السعران حين تناوله تحت اسم (قمة الدراسات اللغوية)، إذ إنَّ " علم الدلالة، أو دراسة المعنى فرعٌ من فروع علم اللغة، وهو غاية الدراسات الصوتية، وال fonولوجية، والنحوية، والقاموسية، إنّه قمة هذه الدراسات⁽³⁾".

وقد تناول هذا المستوى جهود بشر في دراسة علم السيمانتيك، وفيه

الموضوعات الآتية:

- اللغة، مفهومها وماهيتها.
- نشأة اللغة.
- اللغة وعلاقتها بالفرد والمجتمع.
- علم المعنى (السيمانتيك).
- الحديث في اللفظ والمعنى.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص13.

(2) السعران، علم اللغة، ص288 - 290.

(3) المرجع نفسه، ص261. وانظر: بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم

السيد، دار المعرفة، الاسكندرية، 1995م، ص16. والشايب، فوزي، محاضرات في

اللسانيات، ط1، 1999م، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ص429.

3.3 اللغة ، مفهومها وماهيتها:

إنَّ الناظر في جهود اللغويين ممَّن وقفوا حياتهم للغة و وجهوا كلَّ جهودهم إلى دراستها يجدهم في مآزقٍ من أمرهم، ويلفهم في حيرةٍ ذهبَت بهم مذاهب شتى في طرائق محاولتهم تعرف هذا السحر، الموسوم عرفاً بالمصطلح المشهور (اللغة) (1).

وأوَّل موضوعات اللغة، التي تناولها القدماء والمحدثون على سواء، هو موضوع تعريف اللغة، فالأحقُّ أن تُعرف ماهية الشيء قبل دراسته أو التعامل معه. وهذا ما ذهب إليه بشر بالطبع، إذ إنه من الضروري - عنده - معرفة مفهوم المصطلح قبل الدخول في طبيعته، فالمصطلحات مفاتيح العلوم، وهي الكاشفة عن طبيعتها والراسمة لحدودها وأبعادها. ويرى بشر أنَّ أهل الاختصاص قد وقعوا في خلافٍ حول تحديد مفهوم اللغة، ويرى أنَّ هذا الخلاف لا يخرج عن أمرين، أوَّلهما: اختلاف مناهج الدرس وطرائق المعالجة. والثاني: يعود إلى ما يحدث أحياناً من تركيز بعض الدارسين على جوانبٍ معيَّنة دون أخرى من موضوع البحث الذي ينشغلون به (2).

ولا غرابة إذن أن يختلف أهل الاختصاص من اللغويين في تحديد المقصود بمصطلحاتهم ، وبالتحديد مصطلح اللغة. ويرى بشرٌ أنَّ المصطلح (اللغة) قد يؤخذ بمفهومين، أحدهما عامٌّ، والآخر خاصٌّ. يقصد بالعام أنَّ اللغة بوصفها طاقةً أو ملكةً إنسانيةً أو ظاهرةً اجتماعيةً، وهي في هذه الحالة لا تختص بلغةً معيَّنة دون أخرى، ولا بنوعٍ محدّدٍ من الكلام في بيئةٍ من البيئات، وإنَّما تشيرُ إلى هذه الخاصة الإنسانية التي امتاز بها الإنسان عن سائر المخلوقات. أما المفهوم الخاص فيتمثَّل في الإشارة إلى اللغة المعينة كالعربية أو الإنجليزية مثلاً، وفي هذه الحالة

(1) بشر ، كمال ، علم اللغة الاجتماعي (مدخل) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، ص153.

(2) المرجع نفسه ، ص153 - 154.

ربّما يحتاج الدارس إلى نعتٍ واصفٍ لهذه اللغة أو تلك ، فيقال (اللغة العربية) أو (اللغة الإنجليزية) (1).

والخلاف واقع حول مفهوم اللغة وماهيتها ومناهج درسها وتحليلها ، فيختلف الناس قديماً وحديثاً ، شرقاً وغرباً، عامّةً ومتخصّصين، بل إنّ المتخصّصين يختلفون فيما بينهم. فالرجل العادي - في القديم والحديث على سواء - يستخدم اللغة ويخبرها ويقضي بها حاجاته ويصرّف بها شؤون حياته، وهو لا يدري طبيعتها ، ولا يدرك أسرارها، ولا يشغل نفسه بمشكلاتها. ولكنه يستعمل اللغة تحقيقاً لاجتماعيته وإنجازاً لرغباته وقضاءً لمصالحه، وتواصلًا مع بني جنسه (2).

أمّا الفلاسفة والمناطقة والمفكرون، فقد أدلى كلُّ فريقٍ بدلوه في هذا الميدان الواسع المتعدّد الأطراف والجوانب. فقد ركّز هؤلاء في نظرتهم إلى اللغة على وظيفتها التي حصروها أساساً في وكونها أداةً تعبيرٍ وتوصيلٍ وتأثيرٍ. فهي عندهم وسيلة التعبير عن الأفكار وتوصيلها إلى الآخرين، فتؤثّر فيهم وتعمل عملها في نفوسهم. ومن هنا جاءت نظرتهم إلى اللغة نظرةً فلسفيّةً منطقيّةً، وحلّوا عناصرها وأجناسها التعبيرية على هدي من هذا الاتجاه الذي تحكّمه وتحدّدّه ضوابط الفكر والعقل (3).

ويرى محمود السعران " أن إقامة الفلسفة اللغوية على أساس (منطقي) أو (عقلي) بات أمراً مرفوضاً..... فالمنطق لا يُمكن من تفسير كثير من الظواهر اللغوية، أو هو يفسرها بطريق التعنّت والتعسف، وسبيل التأويل والتعقيد، أو قد يؤدي إلى الاستغراق في الجدل في مسائل لا طائل من ورائها، أو من وراء الجدل فيها. (4) " و الأجدر بنا أن نطرحه جانباً.

(1) بشر ، علم اللغة الاجتماعي، ص154. وانظر: السعران، علم اللغة ، ص14.

(2) بشر ، كمال ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، دار غريب ، 1995م ، ص25-

26. وانظر: لنفس المؤلف ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب للطباعة

والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص83.

(3) المرجع نفسه ، ص28.

(4) السعران ، علم اللغة ، ص74.

أمّا الأدباء - وبالأخص الشعراء - فراحوا يجولون في رياض اللغة ويقطفون أجمل أزهيرها وأبهى ورودها، وينقدون لآلئها فيلتقطون أكرمها ويجمعون أندرها، كي يُشكّلوا في ذلك عقوداً من الكلم منظومةً. وكثيراً ما يعمدون إلى توليف كلامهم توليفاً صوتياً متنسقاً متآلف النغمات، شأنه في ذلك شأن الموسيقى وخصوصية إيقاعه ولحونه في إشباع النفوس بالبهجة والقلوب بالراحة، وفي تحريك العقول ودفعها إلى عالم الخيال⁽¹⁾.

ويرى بشر أنّ هناك بعضاً من الأدباء والشعراء قد انتحوا أحياناً في اللغة إلى نحو فلسفيٍّ منطقيٍّ في التأليف والتعبير، فيوظّفونها توظيفاً الفلاسفة والمناطق مشحونةً بالفكر، منتظمةً للحكم، يخاطبون بها العقل قبل الوجدان، ويغنون بها الأفكار قبل العواطف، كما يظهر ذلك متأثراً في أعمال العقّاد (ت1964م)⁽²⁾، ومن قبله في شعر أبي العلاء (ت449هـ) وأبي الطيب (ت354هـ). ويقع منهم هذا على ضرب من الهواية أو إشباع لنزعةٍ مستقرّةٍ فيهم، وإفصاح عن ملكةٍ خاصةٍ بهم، لا في مجال الأدب والشعر فحسب، بل في كلِّ مناحي الحياة واتجاهاتهم في التعامل معها⁽³⁾.

أما رجال الأنثروبولوجيا (Anthropology) وعلم الاجتماع (Sociology)، فينظرون إلى اللغة نظرةً مغايرةً لنظرة الفريقين الذين سلف ذكرهما (الفلاسفة والأدباء). إنّها في نظرهم ظاهرة اجتماعيّة، ونمطٌ من السلوك الواقعيّ الحي، يفصح عن شخصيّة الإنسان وهويّته ومعارفه وخبراته. واللغة عندهم لا تعبر عن الأفكار بقدر كونها أداة إنجازٍ وعمل⁽⁴⁾.

(1) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص28 - 29.

(2) بشر، كمال، العقاد في الدراسات اللغوية، مجلة الأزهر، ج1، العدد36، 1384هـ، 1964م، ص74-79.

(3) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص29-30. وانظر: هديسون، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمد عبدالغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1987م، ص20.

(4) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص30.

ويركز بشر في نظرتة إلى اللغة على الربط بين البنية اللغوية والبنية الثقافية؛ إذ اللغة تختلف في بنيتها ووظيفتها في المجتمع المعين وفقاً لأنماط الثقافة السائدة فيه، فهي طاقةٌ وسلوكٌ تختلف باختلاف البيئة، فلاهل الحرفِ والصنائع لغتهم ومصطلحاتهم التي تتُّم عن ثقافتهم، التي تفسر كيفية توظيفهم لهذه اللغات والمصطلحات في الزمان والمكان المعيّنين، والتي تلقي الضوء على قيمها ودلالاتها في أوساطها الخاصة⁽¹⁾.

فاللغة عند الاجتماعيين أهمُّ مقومٍ من مقومات بناء المجتمعات، تربط الأفراد بعضهم ببعض، وتضعهم على درب موحَّد من الرؤى والاتجاهات، فيقوى البناء وتتماسك لبناته، ويصير سكناً لهم وعنواناً لهويتهم وشخصيتهم. وهذا ما ينادي به بشرٌ دائماً، وهو الحفاظ على اللغة العربية وتقويتها، ويرى أنَّ أهمَّ وسيلة لتقوية لغتنا العربية وتنميتها هي التعليم والإعلام، فالمدرسة وأجهزة الإعلام ينبغي عليهما - بسبب تأثيرهما الكبير على الفرد العربي ومجتمعه - استخدام العربية الصحيحة الفصيحة⁽²⁾.

أمَّا إذا نظرنا إلى أهل الاختصاص من اللغويين المحترفين، وإلى نظرتهم إلى اللغة وطرائق تعاملهم معها في الدرس والتحليل، فسنجد أنَّهم اختلفوا في تعريفها ولم يتفقوا على مفهومٍ محدَّد لها؛ ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى ارتباط اللغة بكثيرٍ من العلوم - كما مرَّ سابقاً - فللمناطقة رأيٌ، وللflasفة رأيٌ آخر، وللأدباء رأيٌ ثالثٌ، ولعلماء النفس رأيٌ يختلفون به عن غيرهم، ولعلماء الاجتماع رأيٌ كذلك، ومن الطبيعي أن يكون للغويين المحترفين آراءٌ تتفق في شيءٍ وتختلف في شيءٍ آخر، وفقاً للجانب الذي تدرس اللغة من خلاله⁽³⁾.

(1) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص30-31. وانظر لنفس المؤلف: اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء62، رمضان، 1408 هـ، مايو، 1988م، ص132.

(2) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص30-31. وانظر لنفس المؤلف: حوارات في اللغة والثقافة الواقع والمأمول، ص83.

(3) بشر، كمال، فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م، حاشية ص41.

فهذا عبقرى اللغة ابن جنى (ت392هـ) يعرفُ اللغة في ذلك العهد الغابر من الزمن بأنها: "أصواتٌ يُعبَّرُ بها كُلُّ قَوْمٍ عَنَ أَعْرَاضِهِمْ" (1). فالناظر في هذا التعريف يجد نفسه أمام تعريفٍ جامعٍ شاملٍ لمفهوم اللغة بالمنظور الحديث، فاللغة إذن أصواتٌ ينتجها جهاز النطق في الإنسان، معبراً بها عما يحسُّ به من حاجاتٍ يريد بيانها والإيضاح عنها (2).

أمّا حديثاً فقد عرفها سابير بأنها "طريقة إنسانية خالصة، وغير غريزية لتوصيل الأفكار والانفعالات والرغبات بواسطة نسق من الرموز المولدة توليداً إرادياً" (3). وهي "مجموعة من الأصوات، تتألف في نسقٍ منتظم، للتعبير عن الأفكار الإنسانية، وترمز إلى محسوسات الوجود الذي يعيش الفرد في وسطه" (4). ولا شك في أنّ أغلب المحدثين اتفقت آراؤهم مع ما جاء به ابن جنى في حدّه للغة، فهي في نظر الفريقين "نظام من الرموز الصوتية الاعتبارية يتم بواسطتها التعارف بين أفراد المجتمع، تخضع هذه الأصوات للوصف من حيث المخارج أو الحركات التي يقوم بها جهاز النطق، ومن حيث الصفات و الظواهر الصوتية المصاحبة لهذه الظواهر النطقية (5)".

أما بشر صاحب النظرة الاجتماعية للغة، فيرى أنّ اللغة منحةٌ من الله تعالى للإنسان، مازة بها من سائر المخلوقات، ليتم التآخي بينه وبين بني جنسه. واللغة

(1) ابن جنى، الخصائص ، ج 1 ، ص 33.

(2) شاهين، عبدالصبور، في علم اللغة العام، مؤسّسة الرسالة، بيروت ، ط 5 ، 1408هـ ، 1988م ، ص 22.

(3) سابير، ادوارد، اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب) ، اختارها وترجمها: سعيد الغانمي، ط 1 ، 1993م ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان ، ص 7.

(4) عبدالجليل ، عبدالقادر ، التنوعات اللغوية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 1417هـ ، 1997م ، ص 147.

(5) عمّايرة ، خليل أحمد ، في التحليل اللغوي مهج وصفي تحليلي، ط 1 ، 1407هـ ، 1987م ، ط 1 ، مكتبة المنار، ص 27.

بهذا المعنى - كما يرى بشر - ملازمة للإنسان ومصاحبة له أينما حلَّ و أنى ارتحل ، تؤثر فيه ويؤثرُ بها، تمنحه ويمنحها⁽¹⁾.

لقد مرَّ سابقاً أنَّ اللغويين اختلفوا وتباينت آراؤهم واشتبكت في النظر إلى اللغة، من حيث مفهومها ومناهج درسها وتحليلها، ويعزو بشر هذا الاختلاف والتباين إلى أسباب كثيرة متنوعة تكون في ذاتها مجموعتين اثنتين: المجموعة الأولى: وتتمثل في العوامل والظروف التي تلفُّ الدَّارس نفسه، من نوعيَّة ثقافته ومجتمعه وحرافته أو صنعته، وطرائق تفكيره ومنهجه في النظر إلى الأمور التي يشغل نفسه بها.

أمَّا المجموعة الثانية: وتتعدَّد عواملها وتتنوَّع، ولكنها تتركز في مادة الدراسة نفسها، وهي اللغة. ومعلوم أنَّ اللغة في ظاهرها أصوات، وهي أصوات تعبر عن معانٍ، أو هي دوالٌ لمدلولات، وهذه العلاقة مفهومة ويدركها جميع الناس، عامتهم وخاصتهم على سواء، إلَّا أنَّ الدارسين في هذا الشأن ليسوا سواءً. فمنهم من أخذ هذه العلاقة على أنها علاقة طبيعية أو ضرورية أو منطقية، ومن ثمَّ كان للمناطق اتجاهاً وللعقليين مساراً وللفلاسفة وأشباههم اتجاهاً آخر. وفريق آخر، وهم اللغويون الخالص، الذين حسموا الأمر في هذا الشأن، واستقرَّ على ما أكَّده البحث العلمي الدقيق. وهو أنَّ هذه العلاقة علاقة تقليدية عرفية⁽²⁾.

أما مفهوم اللغة عند بشر، فيرى أنه لا بُدَّ أن يُراعى فيه جهات ثلاث: أولاهما: عدم التفريق بين جوانب اللغة والاعتداد في كلِّ الأحوال باللغة المنطوقة (لا الكفاية أو الطاقة أو اللغة المكتوبة). والثانية: كون اللغة عرفية، أي تخضع للعرف والتقاليد في توظيفها وفي ربط ألفاظها بمعانيها. والثالثة: وظيفتها في المجتمع، وهي عند أصحاب هذا الرأي - وبشر منهم - وظيفة اجتماعية في الأساس⁽³⁾.

(1)بشر، فن الكلام، ص41.

(2)بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص40 - 41.

(3)بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص156.

وعلى هذا فاللغة وبالنظر في الجهات الثلاث السابقة، "عبارة عن نظام من رموز ملفوظة عرفية، بوساطتها يتعاون أعضاء المجموعة الاجتماعية المعينة وبها يتعاونون." (1).

ولكنّ ماريو باي يرى أنّ اللغة لا تقتصر على تلك الرموز الملفوظة، فذهب إلى أنّ التعريفات الواسعة للغة التي قدّمها اللغويون لا تقتصر على صورتها المتكلمة فقط، ولكنّها - عنده - تحوي إلى جانب الصورة المتكلمة، تلك الإشارات، والإيماءات، وتعبيرات الوجه، والرّموز من أي نوع (2).

ولا يهمل بشر هذه الرموز أو الإشارات أو وسائل الاتصال غير المنطوقة، ولكنّه يخرجها من تعريفه هذا، ويرى أنّ هذه اللغات لها أهميتها، وكلّها تكون موضوعاتٍ جديرةً بالبحث والدراسة، ويرى أنّ السبب في عدم ذكرها في تعريفه السابق للغة، هو السهولة والتيسير. فهذه اللغات أو الجوانب لا تسلك المسلك نفسه الذي تسلكه اللغة المنطوقة، ولا تسير طبقاً لقوانينها. ولذلك كان من الصعب بحثها ودراستها معاً في الوقت نفسه (3).

ويرى بشر أنّ تحديد مفهوم اللغة بمعناها العام أمرٌ سهل ميسور، وإن وقع الخلاف بين الدارسين في جوانب هذا التحديد وأبعاده. أمّا الصعوبة فتكمن في تحديد المقصود باللغة المعينة، كالعربية فقط، أو الإنجليزية فقط، ويرى أنّ المسألة هنا ليست مسألة خلاف بين اللغويين في تحديد اللغة المعينة، بقدر ما هي مشكلة معايير هذا التحديد ومقاييس التفريق بين لغة وأخرى، بحيث يمكن الفصل بينهما فصلاً حاسماً من منظور الخواص المميزة لكلّ منهما، وبيئتهما وأهليتهما ومدى فاعليتهما في المجتمع المعين، ودورهما في ربط أفراد هذا المجتمع أو ذلك

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 156. وانظر لنفس المؤلف: دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 39.

(2) ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 35.

(3) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 157.

بعضهم ببعض، وقدرتهم على التعامل بهذه اللغة أو تلك وتبادل الفهم والإفهام بواسطتها⁽¹⁾.

وأول من حاول التفريق بين اللغة بمعناها العام ومعناها المعين، هو العالم السويسري فرديناند دي سوسير، فبدأ كلامه في هذا الموضوع بالتفريق بين ثلاثة مصطلحات، هي (langage)، أي اللغة بالمعنى المطلق أو الكلام الإنساني بوجه عام، و (langue)، أي اللغة المعينة كاللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية... إلخ، و (parole)، أي الكلام أو الأداء التنفيذي للكلام⁽²⁾.

فاللغة عند دي سوسير بمعناها المطلق (langage) عبارة عن الميول والقدرات اللغوية عند الإنسان بعامة، أو هي ملكة أو مقدرة وجزء من الطبيعة الإنسانية، وهي في الوقت نفسه اجتماعية وفردية معاً، وعلى هذا فهي تتضمن الرطانات المتعددة والمتنوعة من لهجات ولغات. أمّا اللغة المعينة (langue) فهي عنده وظيفة جماهير المتكلمين في البيئة اللغوية المعينة، وهي عبارة عن مجموعة من النظم والقواعد المختزلة في عقول هذه الجماهير، واللغة بهذا المعنى هي موضوع علم اللغة وهدفه، على العكس من اللغة بمعناها العام فهي ليست من وظيفة علم اللغة وحده، أمّا الكلام (parole) فهو وظيفة الفرد المتكلم فعلاً، وهو عبارة عن أحداث لغوية يحدثها المتكلم وقت الكلام الفعلي⁽³⁾.

وعلى ما سبق فيرى بشر أن اللغة المعينة ليست وظيفة الفرد المتكلم، ولكن توجد فقط في الجماعات، وهي لذلك تمثل الجانب الاجتماعي من الموضوع، فهذه اللغة لا يصطنعها الفرد وحده، بل توجد بفضل نوع من الاتفاق بين أعضاء المجموعة اللغوية⁽⁴⁾.

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص158.

(2) المرجع نفسه، ص159.

(3) دي سوسير، فرديناند، فصول في علم اللغة العام، ترجمة أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص31 - 42. وانظر: بشر، كمال، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، ص159-160.

(4) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص160.

ويرى بشر أن دي سوسير لم يصل في تفريقه هذا بين اللغة المعينة واللغة بمفهومها العام إلى الحدود الفاصلة بين لغة وأخرى، بحيث نستطيع الحكم بوضوح بأن هذه هي اللغة (س) وأن تلك هي اللغة (ص) مثلاً، وأن كلاً منهما لها كيانها الخاص المحدد المرسوم⁽¹⁾.

ويذهب بشر إلى أن تحديد اللغة تحديداً يميزها من غيرها من اللغات، تقابله صعوبات جمّة، من أهمها صعوبتان: صعوبة جغرافية، وأخرى تتعلق بوسائل الوقوف على خواصها المميزة لها وكيفياته. أما الصعوبة الأولى فيرى بشر أنه من الممكن التغلب عليها، وذلك بمحاولة الوقوف على حدود هذه اللغة الفاصلة بينها وبين لغة أخرى، وهذا عن طريق الاستعانة بأعمال اللغويين الجغرافيين الذين يسعون إلى تصنيف اللغات جغرافياً، وبيان خطوط التوزيع والانتشار لكل لغة، وهذا التحديد الجغرافي للغة المعينة - في نظر بشر - يشوبه شيء من عدم الدقة؛ وذلك لتداخل اللغات المتجاورة بعضها مع بعض⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بالصعوبة الثانية، وهي تعرف الخواص المميّزة للغة الخاضعة للنظر، فهي الصعوبة الحقيقية؛ وذلك لأن الأمر هنا يحتاج إلى معرفة دقيقة بخواص هذه اللغة: بنيتها وقواعدها (الصوتية والصرفية والنحوية)، وثروتها اللفظية كذلك، ومن المسلم به أن هذه المعرفة لخواص اللغة المراد دراستها تحتاج إلى مادة لغوية مستقاة من هذه اللغة، ولكن أين هذه الصعوبة؟ ونحن لم نعرف بعد عنها شيئاً، ولم ندرك أبعادها وحدودها حتى نستطيع النظر فيها وفي مادتها. فهذه هي الصعوبة الكبرى التي تواجه دارس اللغة عند دراسة أي لغة معينة دراسة بكرة⁽³⁾.

ويرى بشر أن اللغة بناءً مكوّن من عناصر متألّفة مترابطة تكون كلاً ذا كيان خاص، ولكنه كيان لا يوظف في فراغ، ومن ثمّ كان من الحتم النظر في العلاقة بين الأصوات (البناء اللغوي) والمعاني، من زاويتين متّصلتين، أو لاهما:

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 164.

(2) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 164 - 165.

(3) المرجع نفسه، ص 165.

العلاقة الداخلية بين وحدات هذا البناء، والثانية: العلاقة بين البناء كله وموقعه في المجتمع⁽¹⁾.

أما النوع الأول من العلاقات، وهو العلاقات الداخلية بين وحدات البناء، فجرى العرف على تسميتها بالعلاقات الداخلية، أو السياق اللغوي، أو سياق المقام. والنوع الثاني من العلاقات هو العلاقة بين البناء اللغوي وموقعه في المجتمع، فيسمى بالعلاقات الخارجية، أو السياق الاجتماعي، أو سياق الحال، وهو ما أطلق عليه علماء العربية اسم (المقام)⁽²⁾.

ويرى بشر أنه من الضروري على كل دارس لغة عند دراسته أي سلوك لغوي ينبغي أن يدرسه من هذين الجانبين: جانب العلاقات الداخلية، وجانب العلاقات الخارجية. وهو ما سار عليه نفرٌ غير قليل من اللغويين، غير أن ثقافات الدارسين وظروف مجتمعاتهم وطرائق تفكيرهم واختلاف أهدافهم ومقاصدهم فرقت بين اتجاهاتهم في التعامل مع اللغة⁽³⁾.

أما اللغويون العرب فيرى بشر أنهم سلكوا الاتجاه البنيوي في تعييدهم للغتهم، فقد جاءت آثارهم - في جملتها - على وجه يُبرزُ اهتمامهم الفائق بالبنية اللغوية ومادتها المكونة لها، والعلاقة بين هذه المكونات. ومن هذا المنطلق البنائي أخذوا يحلّلون ويقعدون، واضعين في الحسبان هدفاً معيناً، هو الحفاظ على هذا البناء وتحديد رسومه وتشكيل هندسته تشكيلاً دقيقاً، دون العبث بهذه الهندسة بالزيادة أو النقص أو التعديل، ليصبح هذا البناء نموذجاً يحتذى لا يجوز الخروج عنه⁽⁴⁾.

هذا هو مسلك اللغويين العرب التقليديين في دراستهم للغة العربية، ولكن قوماً آخرين وهم البلاغيون، شعروا بنقص هذا العلاج، الذي عالج به اللغويون خطابهم اللغوي، ويرون أن سبب النقص في هذا العلاج هو حرمان هذا الخطاب اللغوي من قيمته التواصلية، مما يؤدي إلى فقد أثره في المتلقين الذين تختلف

(1) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص 32.

(2) المرجع نفسه، ص 42.

(3) المرجع نفسه، ص 42.

(4) المرجع نفسه، ص 43.

ثقافتهم وأوضاعهم الاجتماعية ، كما تختلف سياقات الخطاب الموجهة إليهم زماناً ومكاناً. فجاءت جهود البلاغيين مُركّزةً - في جملتها - على النظر في العلاقات بين البناء أو الخطاب، ومقاماته وسياقاته الاجتماعية، لإيمانهم بأنّ الخطاب لا يُلقَى في فراغ، وإلّا ما كان خطاباً. وهذا ما نصّ عليه البلاغيون من وجوب مطابقة الكلام لمقتضى الحال⁽¹⁾.

وليس يعني اهتمام البلاغيين بالعلاقات الخارجية (البناء وموقعه في المجتمع) اهمالهم الجانب الأساسي من العلاقات، وهي العلاقات الداخلية بين وحدات البناء أو الخطاب. بل إنّها في حسابهم، ولم يغفلوا عنها لمحة بصر، فقد كانوا في كثير من الأحيان يعتمدون على ما قرّره زملاؤهم من اللغويين الموسومين عرفاً بالنحاة⁽²⁾.

ويتوصّل بشر من خلال ما سبق إلى أنّه بوسعنا - ولو بشيءٍ من التأمل وعمق الرؤية - أن نصل إلى تشكيل نظريّة لغويّة عربيّة متكاملة، تضمّ جوانب التفكير اللغويّ عند العرب، دون تفريق أو فصل تعسّفيّ، كما هو قائم الآن بين الفريقين: الفريق المهتم بصحة الكلام وسلامته (وهم النحاة التقليديون)، والفريق المهتم بتجويد هذا البناء، وبتعديله أو النظر في وحداته ولبناته ؛ ليكون ملائماً وصالحاً للتوظيف في بيئته الاجتماعية المتغيّرة والمتجدّدة في الزمان والمكان (وهم المسمون عرفاً بالبلاغيين).

ويرى بشر - وبناءً على ما سبق - أنّ النحاة لغويّون بنيويّون في الأساس، والبلاغيون لغويّون اجتماعيون من حيث المبدأ والمنطق الأصليّ لعملهم. ويرى كذلك أنّ الفريقين بهذه النظرة متكاملان وأفكارهما متلاقية، تجري في ساحة واحدة وترمي إلى هدف واحد، هو تحليل اللغة و وضع ضوابطها البنائية والاجتماعية معاً. ويقرّر أنّه وبضمّ أفكار الفريقين وتصنيفها تصنيفاً جديداً، ووضعها في سلسلة من حلقات متصلات، بوصفها لبنات متناسقة ملائماً بعضها بعضاً، يمكن لنا في النهاية الخروج بنظريّة لغويّة متكاملة، ترشّح نفسها لتأسيس

(1)بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص44.

(2)المرجع نفسه، ص44.

علم له كيانه الخاص المُمَيِّز، هو (علم اللغة العربية) أو (علم اللغة العربي). ويؤكد بشرٌ أنّ هذا العلم اكتملت فيه وله جوانب النظر إلى اللغة: الجوانب البنائية، والجوانب الاجتماعية، وبهذا يُسوِّغُ بشرٌ نعتَه أيضاً (بعلم اللغة الاجتماعي عند العرب) (1).

وفي النهاية يتوصل بشرٌ إلى " أنّ اللغة ليست مجموعة من الأصوات أو الكلمات التي يلقيها الفرد حيثما شاء وأنى أراد ، ولكنها في جوهرها خلاصة التجارب والتقاليد والمثل التي تسود المجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد." (2) ويذهب أنيس فريحة المذهب نفسه إذ إنّ اللغة عنده " ظاهرةٌ بـسيكولوجية اجتماعية ثقافية مكتسبة ، لا صفة بيولوجية ملازمة للفرد. تتألف من مجموعة رموز صوتية لغوية اكتسبت عن طريق الاختيار معاني مُقرّرة في الذهن، وبهذا النظام الرمزي الصوتي تستطيع جماعة ما أن تتفاهم وتتفاعل." (3)

ويؤكد فريحة صحة وجهة نظره وهي أنّ اللغة ظاهرة سيكولوجية اجتماعية، بأنّ الطفل إذا فصم عن المجتمع فإنه لن يتكلم ، بل ينطق بأصوات غير لغوية كسائر الحيوانات، قد يكون لها معانٍ. ويرى كذلك أنّ الطفل إذا نشأ في محيط غير محيطه فإنه يكتسب لغة القوم الذين يعايشهم (4).

وقد عقد بشرٌ من خلال حديثه عن اللغة العربية الفصحى في زمننا الحاضر، مقارنةً بين مفهومها في الزمن الماضي، ومفهومها في الزمن الحاضر، فيرى أنّ عربية اليوم تختلف اختلافاً واضحاً بيئياً عن عربية القرون السابقة. ويرى أنّ الأولى ليست إلا نوعاً من الاستمرار للثانية، أو أنّها صورةٌ من صورها، هذه

(1) بشر، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص 44-45.

(2) المرجع نفسه ، ص 61.

(3) فريحة ، أنيس ، نظريات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط 2 ، 1981م ، ص 14.

(4) المرجع نفسه ، حاشية ص 14.

الصورة احتفظت بمجموعة من الخواص الأساسية للغة الأصل، ولكنها انفردت عنها وتميّزت منها بخواصٍ أخرى جديدة⁽¹⁾.

لذا يفضل بشرٌ تسمية اللغة العربية الملتزمة بالقواعد والأنظمة في زمننا الحاضر بـ(العربية المعاصرة) ويُعرّفها بأنها لغة الأدب الجيد، نثره وشعره، وهي لغةٌ مكتوبةٌ في الأغلب الأعم، من مثل لغة المؤلفات العلمية، والكتب الجامعية، والمجلات الأدبية، والصحف اليومية، وغير ذلك⁽²⁾.

يلحظ مما سبق - من خلال حديث بشر عن اللغة وماهيتها - النزعة الاجتماعية التي غلبت على تفكير بشر اللغوي - بالإضافة إلى نزعة الصوتية -، فهو دائماً يربط اللغة بالمجتمع، فكأنّ المجتمع هو البستان الذي تُغرس فيه البذور اللغوية، فتخرج ثمارها يانعةً بفعل التفاعل الاجتماعي الذي يعد بمنزلة الفلاح الذي بذّر هذه البذور، وقام على رعايتها، وعكف على تغذيتها، وعمل على اختيار أنجع السبل ليكون الناتج أو المحصول في غاية الجودة.

ونخلص كذلك إلى أنّ بشرًا نادى وينادي إلى تشكيل نظرية لغوية عربية، تقوم على خلاصة جهود اللغويين (النحاة) وجهود البلاغيين، تكون هذه النظرية اللغوية نظريةً متكاملةً، ترشح نفسها لتأسيس علم له كيانه الخاص، الذي أطلق عليه بشر اسم (علم اللغة العربية) أو (علم اللغة العربي).

4.3 نشأة اللغة:

يرى كثيرٌ من الباحثين أنّ البحث في نشأة اللغة متجذّرٌ في العرف البشريّ عامّةً، وهو بحكم ذلك قد كان من المشاغل الأمّهات في تاريخ الفكر اللغوي⁽³⁾.

(1) فقد كرّس كثيرٌ من دارسي اللغة جهودهم للوصول إلى أصل هذه اللغة،

(1) بشر، دلائل في علم اللغة، القسم الثاني، ص123.

(2) بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص124.

(3) المسدي، عبدالسلام، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس،

1981م، ص57. وانظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5،

1998، ص18.

فأخذوا يدرسون اللغة التي تُتَكَلَّمُ والتي تكتب، ويتتبعون تاريخها من خلال مساعدة أقدم الوثائق التي كشف عنها، ولكنهم " مهما أوغلوا في هذا التاريخ، فإنهم لا يصلون إلَّا للغاتٍ قد تطوّرت وتركت خلفها تاريخاً ضخماً لا نعرف عنه شيئاً" (1). ولا حاجة بنا هنا لاجترار ما سبق وإن اجتره غير باحث، حول هذه القضية الشائكة، إذ إن العلماء في أوائل القرن العشرين بدأوا ينصرفون عن هذا النوع من البحث، ويرون أنه من مسائل ما وراء الطبيعة، وأن لا جدوى من الاستمرار به (2). لذلك أكتفي هنا بذكر نظريات نشأة اللغة بشكل موجز، دون الإطالة غير المفيدة في هذا المقام، وهذه النظريات هي:

1 - التوقيف أو الإلهام:

ومعناها أن نشأة اللغة من عند الله تعالى، أي أن الله تعالى علّم آدم اللغة، وعلّم آدم بدوره ابنه، وهكذا حتى انتشرت في الأرض. ودليلهم على صحة هذا الرأي قوله تعالى: (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا) (3).

ويعد القول بالتوقيف أو الإلهام من أقدم الآراء التي قيلت في نشأة اللغة، إذ يذكر السيوطي (ت 911هـ) أن معظم الصحابة والتابعين يقولون بهذا الرأي (4). ومن أهم من قال بهذا القول من علماء اللغة: أبو علي الفارسي (377هـ)، وابن جني (392هـ) الذي قوي في نفسه كون اللغة توقيفاً من الله تعالى وأنها وحي (5). و أحمد بن فارس (ت 395هـ) (6)، وغيرهم.

(1) فندريس ، اللغة ، ص 29.

(2) أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 13.

(3) البقرة ، آية (32)

(4) السيوطي، عبدالرحمن جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى، وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، 1958، ج 1، ص 27.

(5) انظر: ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 40.

(6) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي ، الصاحبى فى فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب فى كلامهم ، حققه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط 1 ، 1414هـ ، 1993 م ، ص 36.

2 - الاصطلاح:

ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ اللغة إنّما نشأت على أيدي البشر ، نشأت عندما أراد بنو البشر التفاهم والتواصل فيما بينهم ، فهي مواضعة أو اتفاق بين الناطقين بها ، بحيث كان ارتجال الألفاظ أساساً في بناء اللغة⁽¹⁾. ومعظم أصحاب هذا الرأي من المعتزلة الذين استمدوا أدلتهم من المنطق العقلي⁽²⁾.

ويفسر ابن جني معنى المواضعة أو الاصطلاح عند من قال بهذا الرأي، بقوله: " وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعون لكل واحدٍ منها سمةً و لفظاً، إذا ذكر عُرفَ به ما سمّاه، ليمتاز من غيره، وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين..... فكأنهم جاءوا إلى واحدٍ من بني آدم فأومؤا إليه، وقالوا: إنسان إنسان إنسان، فأبى وقتٍ سُمعَ هذا اللفظ علّمَ أنه المراد به هذا الضرب من المخلوق"⁽³⁾.

3 - المحاكاة لأصوات الطبيعة:

ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ منشأ اللغة إنّما هو من المحاكاة لأصوات الطبيعة، من حيوانٍ، ونباتٍ، ومكوناتٍ طبيعيّةٍ أخرى، ثمّ أخذت هذه الألفاظ الناتجة عن هذه المحاكاة بالتطور والتوسع حتى صارت على ما صارت عليه. " فالإنسان سمّى الأشياء بأسماءٍ مُقتبسةٍ من أصواتها، أو بعبارةٍ أخرى أن تكون أصوات الكلمة نتيجة تقليدٍ مباشرٍ لأصواتٍ طبيعيّةٍ صادرةٍ عن الإنسان أو الحيوان أو الأشياء"⁽⁴⁾.

(1)الضامن، حاتم صالح، علم اللغة، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ص96.

(2)أنيس، دلالة الألفاظ ، ص17.

(3)ابن جني، الخصائص، ج1 ، ص44

(4)الضامن، علم اللغة، ص97. وانظر: عبدالنواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج

البحث اللغوي، ص112.

هذه نظريات نشأة اللغة كما يراها علماء العربية، ولكن الحديث جاء هنا بشكل مختصر؛ وذلك لعدم التكرار والإطالة، ولكنة البحوث التي تناولت هذه القضية ، ولكن دون جدوى، ودون وصول إلى نتيجة مقنعة⁽¹⁾.

أما بشر فقد ذهب إلى " أن تاريخ اللغة أو أصلها ونشأتها مرتبط كل الارتباط بأصل الإنسان ونشأته، وهو أمر لم يزل عصياً تعرفه والتأكد من حقيقته على وجه علمي خال من الحدس والتخمين.⁽²⁾ إذ يرى أن هذا الموضوع شغل الدارسين قديماً وحديثاً، وأخذوا يتحاورون ويتجادلون بأراء ونظريات مختلفة تتقابل أحياناً وتفترق، بل تتعارض أحياناً أخرى ، فالدارسون في حيرة من أمرهم حول هذا الموضوع⁽³⁾.

ويذهب بشر إلى أن غالبية هذه النظريات قديمها وحديثها لم ترشح نفسها للقبول من وجهة النظر العلمي؛ لاعتمادها على الافتراض والتخمين، أو التصور والخيال الجامح النابع من نوات القائلين بهذا الرأي أو ذلك. ومن أهم المشاكل التي واجهت هؤلاء لتأصيل نظرياتهم وطرحها افتراضات أو احتمالات علمية، فقدان الحقائق التاريخية المكونة في غموض واختلاط في بطون الزمن الطويل⁽⁴⁾. وهذا ما ذهب إليه أنيس فريحة، إذ يرى أن " معرفتنا بتاريخ الإنسان قبل التاريخ المدون قد ازدادت في القرن الأخير. ولكن رغم تقدم معارفنا في هذا

(1) للاستزادة في موضوع نشأة اللغة ، انظر:

- ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 39.
- وافي ، علي عبدالواحد ، علم اللغة ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ، ط9، الفجالة ، القاهرة ، ص 80 - 167.
- أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 13-37.
- فندريس ، اللغة ، ص 29-42.
- ماريو باي ، لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها ، ترجمة صلاح العربي ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، القاهرة ، 1970 ، ص 17 - 24.
- (2) بشر ، خاطرات مؤلفات في اللغة والثقافة ، ص 45 - 46.
- (3) المرجع نفسه ، ص 45 - 46.
- (4) بشر ، خاطرات مؤلفات في اللغة والثقافة ، ص 46.

الحقل ، فإنَّ أصل الإنسان ونشأته من حيوانٍ أبكمٍ إلى حيوانٍ ناطقٍ، من حيوانٍ لا يعقل إلى حيوانٍ عاقل، لا يزال مُكْتَفًفًا بحُجْبٍ من الأسرار، ولكي نهتك هذا الحُجْبَ علينا أن نرجع إلى عهدٍ سحيقةٍ في القدم لا نعلم عنها شيئاً علمًا يقينًا، والعلم لا يعترف بشيءٍ اسمه حدسٌ أو خيالٌ، ولا يأخذ بشيءٍ اسمه غيبياتٌ، إلا إذا كانت افتراضاتٌ قيد البرهان. (1).

ويذكر بشرٌ أنَّ (الجمعية اللغوية) بباريس قد حطرتُ الدخول في هذه المتاهة سنة 1886م، متاهة الكلام على أصل اللغة الإنسانية ونشأتها، إذ ليس لهذا الكلام مردودٌ علميٌ يُنتفعُ به، بالإضافة إلى ضياع الوقت والجهد (2). بل وتعدى هذا الحظر إلى أنَّ بعض الدارسين عدَّ البحث في أصل اللغة ونشأتها قضيةً غير لغويةً، ولا يدخل في نطاق علم اللغة، بل في نطاق البسيكولوجيا و الانثروبولوجيا والفلسفة (3).

لهذا يرى بشرٌ أنَّ تناول هذه القضية جديرٌ بأن يسقط من حسابان اللغويين المحدثين، وإن جرت العادة على مناقشة مثل هذه القضية. فتناولها على أساس أنَّ هذه المسألة إنما هي من باب المُقدِّمات العامة التي قد تمهد للعمل الأصليِّ، والتي ربَّما يكون في عرضها وتقديمها فائدةٌ للمُبتدئين في العلم ، أو ذوي الثقافات المحدودة في الدراسات اللغوية (4).

أمَّا نظريات نشأة اللغة فتتركزُ - في نظر بشر - في ثلاث نظرياتٍ معيَّنة، لها أصول قديمة، وظلت قابلة للنظر والمناقشة حتى الآن، وهذه النظريات هي المذكورة سابقًا: (التوقيف أو الإلهام، والاصطلاح أو المواضعة، والمحاكاة لأصوات الطبيعة).

(1) فريحة ، نظريات في اللغة ، ص15.

(2) بشر ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، ص 46.

(3) فريحة ، نظريات في اللغة ، ص 15. وانظر: السعران ، علم اللغة ، ص53.

(4) بشر ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص 14.

أولاً: المحاكاة:

أول ما تحدّث بشرٌ - في حديثه عن نشأة اللغة - عن هذه النظرية ، ويرى أنّ هذه النظرية هي ما يشار إليها بنظرية المحاكاة الصوتيّة ، بمعنى أنّ الألفاظ بأصواتها وصفيةٌ مُعبّرةٌ - نوع تعبيرٍ - عن معانيها ، وذلك لمطابقة هذه الأصوات لأصوات المدلّول، أو مشابهتها له قليلاً أو كثيراً⁽¹⁾.

ويرى أنّ هذه النظرية كانت شائعةً في القديم بين بعض الدارسين، وإن كان يُشارُ إليها الآن من وقتٍ إلى آخرٍ على ضربٍ من التفكّه، أو مذاكرة ما كان يجري في الأسواق الأدبية في العصور الغابرة⁽²⁾. فهذا ابن جني في القديم ينادي بهذه النظرية ويستحسنها، إذ يقول: " وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنّما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الرّيح، وحنين الرّعد، وخرير الماء، وشحّيح الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الطّي، ونحو ذلك. ثمّ ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد."⁽³⁾ ومما يؤكد أخذ ابن جني بهذه النظرية واستحسانها عنده ، قوله: " وهذا عندي وجهٌ صالحٌ ومذهبٌ مُتقبّلٌ."⁽⁴⁾.

ولكنّ بشرًا يرى أنّ هذا القول مُوغلٌ في المبالغة والتعميم، ويرى أنّه إن صحت مصداقيته، إنّما ينطبق على عددٍ محدّدٍ من الألفاظ التي تحاكي أصواتها أصوات الطبيعة، أو المدلّولات المُعبّرة عنها بهذه الألفاظ، وهو أمرٌ واردٌ في مُختلف اللغات. ويعطي بشرٌ أمثلةً على هذه النظرية، مثل: قهقهة، وققع لصوت السيف، وقرقر لصوت البطن، وقوقاً لصوت الدجاج،... إلخ. وهذه الألفاظ وأمثالها، كلّها أو جُلّها، إنّما هي - في رأي بشرٍ - من صنع الإنسان وابتكاره، تعبيراً عن انطباعاته الذاتية، وأحاسيسه الشخصيّة تجاه المدلّولات، ومن ثمّ جاء بدوّاله (ألفاظه) موائمةً في نسجها الصوتي لهذه المدلّولات⁽⁵⁾.

(1) بشر ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، ص 47.

(2) المرجع نفسه ، ص 47.

(3) ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 46-47.

(4) المرجع نفسه ، ج 1 ، ص 47.

(5) بشر ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، ص 47 - 48.

ثانياً: التوقيف:

أو ما يشار إليه أحياناً بنظريّة الأصل الإلهيّ أو المقدّس، فيرى بشرٌ أنّ معناها أنّ واضع اللغة الإنسانيّة هو الله تعالى، وأنّ الإنسان لم يكن له فضلٌ في وضعها أو ابتكارها. وقد يتسمّح البعض في تفسير (التوقيف) ويرى أنّ اللغة كانت في بدايتها توقيفاً بالمعنى المذكور، ثمّ صارت مواضعةً فيما بعد. وهذا الرأي عند بشر ما هو إلّا صدىً لظاهر بعض النصوص الدنيّة الواردة في هذا الشأن⁽¹⁾.

ثالثاً: نظريّة الاصطلاح:

أما نظرية الاصطلاح، فهي عند بشر - كغيره - تدلُّ على أنّ اللغة من وضع الإنسان نفسه، ويرى أنّ أصحاب هذا الفريق قد فسّروا قوله تعالى: (وعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا)⁽²⁾ بأنّه يعني أنّ الله تعالى ألهم آدم إلى وضع اللغة، أو أنّه وضع فيه الطاقة والاستعداد لأن يبتكر لنفسه لغةً، يتواضع النَّاسُ عليها، ويصلحون فيما بينهم على استعمالها⁽³⁾.

5.3 اللغة وعلاقتها بالفرد والمجتمع:

أمّا علاقة اللغة بالفرد والمجتمع، فقد تناولها بشر بشكلٍ مفصّلٍ ومُطوّلٍ، في كتابه (علم اللغة الاجتماعي - مدخل-)، والذي يفيد الدّراسة في هذا المقام هو جهوده وآراؤه التي اختصت بالحديث عن علاقة اللغة بالفرد والمجتمع.

فيرى بشرٌ أنّ " اللغة منطوقةً ومكتوبةً تضع للإنسان حاجاته بين يديه، وتغنيه - في كثير من الحالات - عن عناء البحث عن الخبرة أو محاولة اكتشاف الأشياء بنفسه، إذ هي تلقي إليه بضالته في يسرٍ وسهولةٍ، متى وظّف سماعه وقراءته توظيفاً راشداً".⁽⁴⁾ ويخصُّ بشرٌ اللغة المكتوبة في هذا المقام - مقام الخبرة أو اكتشاف الأشياء - فلها فضلٌ لا ينكر في نقل المعلومات من جيلٍ إلى جيلٍ، فكلُّ

(1) بشر ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة، ص 48.

(2) البقرة ، آية (32)

(3) بشر ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، ص 48 - 49.

(4) بشر ، علم اللغة الاجتماعي ، ص 21.

خبرات الماضي ومعارفه وصنائعه وجرِّفه وثقافته وفنونه وعلومه، تصلنا هديَّةً مجانيةً من السابقين - كما يرى بشر - بفضل هذه اللغة المكتوبة⁽¹⁾.

فاللغة خاصَّةٌ من خواصِّ الإنسان، بل هي "الإنسان نفسه بما ينتظمه من خواصِّ وعوامل من أنواعٍ شتَّى، لا يعرفها إلا مأنحها وهو الله سبحانه وتعالى"⁽²⁾ هذه اللغة تعيش بالإنسان ومعه أينما حلَّ وأنى ارتحل، إذ هي نشاطٌ اجتماعيٌّ تسمح لنا بالاتصال ببعضنا ببعض، والاتصال بذاته نشاطٌ اجتماعيٌّ، ومادامت اللغة هي وسيلة هذا النشاط فمن الطبيعيَّ عدَّها نشاطاً اجتماعياً.⁽³⁾

إذن فاللغة تصاحب كلَّ نشاطٍ إنسانيٍّ يشترك فيه إثنان أو أكثر، وعلى ذلك لا وجود للغة دون وجود الإنسان، أو المرسل والمستقبل في عملية تبادل الكلام، فاللغة امتدَّت حتى طالت جميع مجالات الحياة البشريَّة بدون استثناء أو تمييز⁽⁴⁾.

ويؤكد ما سبق قول فندريس، " في أحضان المجتمع تكون اللغة. وجدت اللغة يوم أحسَّ الناسُ بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم. وتنشأ من احتكاك بعض الأشخاص الذين يملكون أعضاء الحواس ويستعملون في علاقاتهم الوسائل التي وضعتها الطبيعة تحت تصرفهم."⁽⁵⁾

ويرى بشرٌ أنَّ اللغة لا تستعمل للتعبير عن الأفكار بقدر ما تستعمل بوصفها وسيلةً للتعاون و الترابط الاجتماعيِّ. ويؤكدُ أنَّ اللغة ذات قوةٍ سحريةٍ في المجتمع الذي تنمو في أحضانه، والذي تحفظ له كيانه ونظامه، وإذا كانت اللغة تعبر عن الأفكار والعواطف ونحوها، فهذه وظيفة ثانويةٌ⁽⁶⁾.

(1)بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 21-22. وانظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 39.

(2)بشر، اللغة بين الوهم وسوء الفهم، ص 92.

(3)هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ص 183. وانظر: بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 26.

(4)ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 40. وانظر: نهر، هادي، علم اللغة الاجتماعي عند

العرب، الجامعة المستنصرية، ط 1، 1408هـ، 1988م، ص 18.

(5)فندريس، اللغة، ص 35.

(6)بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 30.

ومن هنا يُلاحظُ أنّ بشراً يجعلُ وظيفةَ اللغةِ وظيفةً اجتماعيّةً في أساسها، بغضِّ النَّظَرِ عمّا تقومُ به اللغة من مهامٍ أخرى، من مثل: توصيل الأفكار، وقضاء حاجات الإنسان العقليّة والجسديّة، وغير ذلك.

أمّا العلم الذي يختصُّ بدراسة اللغة من حيث علاقتها بالمجتمع فهو ما يشار إليه بالمصطلح (علم اللغة الاجتماعي - Sociolinguistics) ، وليس المقصود به أنّه تركيبيةٌ أو توليفيةٌ من علم اللغة وعلم الاجتماع ، أو أنّه مزجٌ لهما أو تجميعٌ لقضاياهما ومسائلهما، ولكنّه ذلك العلم الذي يدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع. إنّه ينتظم كلَّ جوانبِ بنيةِ اللغة، وطرائق استعمالها التي ترتبط بوظائفها الاجتماعيّة والثقافيّة⁽¹⁾.

ولعلم اللغة الاجتماعيّ أهميّةٌ بالغةٌ في دراسة اللغة، "فكثيرٌ من التقدّم الذي أحرزته الدّراسات اللغويّة حديثاً راجعٌ إلى الاستعانة بحقائق من علم الاجتماع ، وإلى وصل دراسة اللغة بدراسة المجتمع."⁽²⁾.

ويرى بشرٌ أنّ دراسة اللغة في علاقتها بالمجتمع حقٌّ واسعٌ عريضٌ إلى أبعد الحدود؛ لذلك يرى أنّ استخدام مصطلحٍ أو اسمٍ وحيدٍ عنواناً لهذه الدّراسة فيه نوعٌ من التّضليل، إذا فسّرَ هذا المصطلح أو الاسم تفسيراً حرفياً، وهذا بدوره ينفى أحقيّة علمٍ واحدٍ للقيام بهذه المسؤولية وتولّي شئونها، ويرى بشرٌ أنّ هناك بعض التّسميات التي يتفق بعضها في المضمون بشكلٍ أو آخر مع علم اللغة الاجتماعي، ويختلف في المنطوق ، وهي:

1 - علم اجتماع اللغة أو علم الاجتماع اللغويّ (The sociology of linguistics).

2 - علم الأنثروبولوجي، أو الأنثروبولوجيا (Anthropological Linguistics).

3 - علم اللغة الأنثولوجي (Ethnolinguistics)⁽³⁾.

(1) بشر ، علم اللغة الاجتماعي، ص41. وانظر لنفس المؤلف: التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، ص52. وانظر: هدسن ، علم اللغة الاجتماعي ، ص16.

(2) السعران ، علم اللغة ، ص 69.

(3) بشر ، علم اللغة الاجتماعي ، ص41.

أما علم اجتماع اللغة أو علم الاجتماع اللغوي (the sociology of linguistics) - وهو محور الحديث هنا - ، فمصطلح دَرَجَ بعضُ الدَّارسين على استعماله كما لو كان مُرادفًا للمصطلح (علم اللغة الاجتماعيّ)، بمعنى أنّهما يطلقان بالتَّبادل على شيءٍ واحدٍ أو فرَعٍ واحدٍ من الدَّرْسِ اللغويّ الاجتماعيّ، أو الاجتماع اللغويّ. ويرى بشرٌ أنّ الفرقَ - وإن كان فرقًا بين المصطلحين فقط - هنا فرقٌ في درجة الاهتمام ؛ أي أنّ الفرق بين المدلولين يظهر في التركيز على جانبٍ دون آخر، كالاهتمام بالجانب اللغويّ، أو الجانب الاجتماعيّ. ومهما يكن من أمر هذا التفريق، فإنّ هناك نقاط التّقاء كثيرةً بين موضوعات الباحثين ، ومن هنا يرى أنّه ليس من الضروريّ التفريق بينهما، حيث إنّ بينهما تداخلًا وتشابكًا واضحين⁽¹⁾.

ويذهب هدسون نفس الاتجاه، من أنّ الاختلاف بين (علم اللغة الاجتماعيّ) و (علم الاجتماع اللغويّ) ليس خلافًا في العناصر، وإنّما في محور الاهتمام. ويستند ذلك إلى الأهمية التي يوليها الدَّارسُ، أهي للغة أم للمجتمع، وإلى مدى مهارته في تحليل البنية اللغويّة أو الاجتماعيّة⁽²⁾.

أما بشرٌ فيفضّل الأخذ بالمصطلح (علم اللغة الاجتماعيّ)، إذ هو الأشيع في الاستعمال، والأكثر استقرارًا، ولأنّه أصدقُ بعمل اللغويين سواء أُخذَ بالتفريق المذكور أو لم يُؤخذَ، ويرى أنّه لو تمّ الأخذُ بالمصطلح (علم الاجتماع اللغوي) " لوجدنا أنفسنا شئنا أم لم نشأ نسبحُ في بحرٍ واسعٍ مُتَرَامِي الأطراف، ومُعَقَّدِ الموضوع"⁽³⁾.

ومن المشكلات التي تواجه علم اللغة الاجتماعيّ، على سبيل التمثيل لا الحصر:

1- التنوعات اللغوية في المجتمع الواحد، وموقع هذه التنوعات من اللغة النموذجية أو المشتركة، أو الفصحى في حالة العربية.

(1) بشر ، علم اللغة الاجتماعيّ، ص 41-42.

(2) هدسون ، علم اللغة الاجتماعيّ ، ص 22.

(3) بشر ، علم اللغة الاجتماعيّ ، ص 43.

- 2- التواصل اللغوي بين الأمم أو الجماعات التي تستخدم لغات مختلفة.
- 3- المشكلات التي تسببها الثنائية أو التعددية اللغوية في الوطن الواحد.
- 4- مشكلات تعامل الأفراد لغويًا، طبقًا للظروف والمناسبة والحالة وعلاقة اللغة بالثقافة⁽¹⁾.

ويرى بشر أن علم اللغة الاجتماعي ليس بمقدوره منفردًا أن يصل إلى حلول جذرية لهذه المشكلات وما شابهها، ولكنه في الوقت نفسه سبيلٌ فعّالٌ من السبل التي تتصافر فيما بينها للوصول إلى نوعٍ مقبولٍ من هذه الحلول، فهو في أضعف حالاته قادرٌ على أن يمدنا بمعلوماتٍ أوليةٍ من شأنها أن تُعين الفردَ وإمكاناته اللغوية: ماذا يستطيع أن يقول، وكيف يقول، وما وسائل هذا القول، ومن الذي يُخاطبه، ومتى وأين؟⁽²⁾

إذن لا غنى بأي حالٍ لدارس اللغة في علاقتها مع المجتمع عن انجازات علماء الاجتماع وإمداداتهم، فدور علم اللغة الاجتماعي هو تكميل استعمالات اللغة اجتماعيًا، وهذا التكميل وما يتعلق به من ظواهر لغوية أو اجتماعية يمكن أن يسير في اتجاهين: اتجاه يسلكه اللغويون، وآخر يتبعه علماء الاجتماع⁽³⁾.

وعلى الرغم من حداثة البحث في هذا الجانب - جانب اللغة وارتباطها بالمجتمع -، إلا أننا نجد اهتمامًا كبيرًا من علماء العربية بهذا الجانب، إذ "إن لعلماء العربية نظرة اجتماعية إلى اللغة، ظهرت آثارها في أعمالهم نظرًا وتطبيقًا"⁽⁴⁾.

ومما يؤكد هذا الإدعاء ما جاء عن العرب من أنماط لغوية جرى تحليلها وتفسيرها بنظرة اجتماعية؛ بالاعتماد على المقام، منها على سبيل التمثيل: النداء،

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 47.

(2) المرجع نفسه، ص 47.

(3) المرجع نفسه، ص 48.

(4) المرجع نفسه، ص 79.

والتحذير، والإغراء، والنعت المقطوع، والحذف، والتوكيد⁽¹⁾. ونأخذ هنا مثلاً واحداً من هذه الأنماط - على سبيل الاختصار - وهو النعت المقطوع. فالنعت المقطوع عن منعوته كما قرّر النحاة يرفع على إضمار مبتدأ، أو يُنصب على إضمار فعل، نحو: "مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْكَرِيمِ، أو الْكَرِيمِ"، أي: هو الكريم، أو أعني الكريم⁽²⁾.

أمّا بشرٌ فينظر في هذا النمط اللغوي نظرةً مغايرةً، إذ يرى أنّ هذا النمط من التعبير غير مقبول إذا أُخذَ على ظاهره؛ ذلك أنّ المتكلم العادي العارف بلغته والمدرّك لقواعدها لا يسلك هذا المسلك، إلّا إذا كانت له مندوحةٌ يسوّغها ما في نفسه من قصدٍ موافقٍ لواقع الحال، وإلّا يكن الأمر كذلك عدّ كلامه من باب الخطأ المحض.

أمّا التفسير المنطقي لهذا النمط اللغوي، فيذهب بشرٌ إلى أنّه لا يمكن استساغته أو فهمه فهمًا صحيحًا إلّا إذا أخذناه عنصرًا من عناصر مقام معين يقتضي هذا البناء. ويذهب إلى أنّ قولنا: مَرَرْتُ بِمُحَمَّدِ الْكَرِيمِ - بالرفع والنصب - مكوّنٌ من جملتين بينهما فاصلٌ صوتيٌّ، نفرض أنّه سكتةٌ خفيفةٌ (pause) أو وقفةٌ قصيرةٌ (silence - stop) وذلك مراعاةً لحال السامع. ويفسر بشرٌ هذه المراعاة بقوله: "فقد يحدث عندما يقول المتكلم (مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ) دون أيّة إضافةٍ أخرى، أن يستشعر من السامع شيئاً من الغموض أو الشكّ أو عدم الإدراك التام لمقصوده، ومن ثمّ يُتبعُ جملته الأولى بما يزيل هذا الغموض أو الشكّ، فيقول: (الكريمُ أو الكريم)". قصدًا إلى التوضيح وتأكيد مقصود الرّسالة⁽³⁾.

إذن فأسلوب النعت المقطوع يرتبط بمواقف حيّة ذات سماتٍ خاصّة، أهمها حالة المتلقي (السامع)، وهي حال تستلزم مزيدَ بيانٍ أو توضيح، ومن ثمّ لا يمكن الاكتفاء (من جهة المتكلم) بجملته الأولى (مَرَرْتُ بِمُحَمَّدٍ) بل لا بُدَّ له من إضافة

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 98 - 114.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 3، ص 204.

(3) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 106.

كاشفةً متمثلةً فيما سمّوه النعت المقطوع. وعلى هذا فالتحليل اللغوي لهذا الأسلوب لا يتم ولا يكون إلا بربطه بمقامٍ ينتظمُ بجانبِ الرسالة (مُرسلًا ومُنلقًا)⁽¹⁾.

ويلحظ مما سبق أنّ في أساليب اللغة أنماطًا كثيرة لا يمكن فهمها أو تحليلها علميًا إلا بالرجوع إلى مقاماتها الاجتماعية، وربطها بما يُفهم من أحوالٍ ومقاماتٍ ترتبط بطرفي العملية الكلامية (متكلمٍ وسامع).

ويرى بشرٌ أنّ اللغة تذهب في اتجاهين من حيث الفرقة والاجتماع، وهما متضادان في حياة اللغة: اتجاهٌ نحو التنوع والانقسام، وآخر نحو التوحيد والتخلص من الفرقة اللغوية⁽²⁾.

والغالبية العظمى من علماء اللغة يرون أنّ الوضع الطبيعيّ للغة يتجه دائمًا نحو الانقسام والتوزيع، ومن ثمّ ينشأ عن الوحدة تفرُّقٌ و تشعُّبٌ. ويرى بشرٌ أنّ سبب ذهاب هؤلاء اللغويين هذا المذهب هو تأثرهم بالمُشاهد الملموس في تاريخ البشرية، وهو انقسام مجموعة ضخمة من اللغات المشتركة إلى لهجاتٍ متعدّدة. فمثلاً تفرّعت اللاتينية إلى فرنسية وإيطالية وإسبانية وبرتغالية. وتفرّعت السامية بدورها إلى عربية وعبرية وسريانية. وليس هذا فحسب، بل نجد أنّ هذه الفروع تشعبت كذلك إلى فروع أخرى، فمثلاً العربية تشعبت إلى سورية وسودانية ولبنانية وعراقية.... إلخ. ثمّ السورانية نفسها إلى لهجاتٍ أخرى عديدة⁽³⁾.

ويضيف بشرٌ سببًا آخر جعل اللغويين يتمسكون بمبدأ الانقسام، وهو كثرة عدد لغات العالم في الوقت الذي نعيش فيه الآن بالقياس إلى لغات الأزمان الماضية. والواقع أنّ بناء هذا المذهب على أساس عدد اللغات أمرٌ لا يمكن التسليم بصحّته. فالمعروف أنّ العالم لم يكن في يومٍ من الأيام مزدحمًا بالسكان كما هو الآن. فقد كان سكان الأرض قليلي العدد بالقياس إلى سكانها في الوقت الحاضر، فكانت

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 107.

(2) المرجع نفسه، ص 139. وانظر: نهر، هادي، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، دار الغصون، بيروت، لبنان، ط1، 1408 هـ، 1988 م، ص 136 - 137.

(3) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 139 - 140.

هناك اللغات المشتركة العظمى كالسامية الأولى، واللاتينية، والهنديّة، والأوروبية⁽¹⁾.

أمّا بشرٌ فيرى عكس ما يراه هؤلاء اللغويون من اتجاه اللغة إلى الانقسام والتشعب، إذ " إنَّ هناك اتِّجاهًا قويًّا في معظم أجزاء العالم - إن لم يكن في العالم كُلِّه - نحو التوحد اللغويّ وتكوين لغات موحَّدة يتكلَّم بكلِّ منها عددٌ من الناس، أكبر بكثيرٍ ممَّا كان يحدث في الأزمان السابقة في تاريخ العالم." (2)

ومن الوارد عند بشرٍ إمكانيّة تكوين لغةٍ مُشتركةٍ موحَّدة، وهذه اللغة تعتمد دائمًا على الاختلاط الاجتماعيّ، وعلى أيّ نوعٍ من المشاركات في الحياة، وبطريق هذا الاختلاط وهذه المشاركة تتجه اللهجاتُ إلى التخلص من الخصائص اللغويّة، التي لم تألفها آذان الآخرين، والتي قد يميل من لا يعرفها إلى التكلم بها. ومن العوامل والسبل التي تمهد لهذا الاختلاط كما يراها بشر:

1 - التجمعات البشريّة، ومن صورها:

أ - العواصم والمدن.

ب - الجامعات والمعاهد العليا.

ج - الخدمة العسكريّة والحرب.

د - التجمعات أو اللقاءات الموسمية.

هـ - الزواج المُختلط ؛ أي الزواج بين أشخاص يتكلمون لهجات مختلفة.

2 - الأدب.

3 - الوحدة السياسيّة⁽³⁾.

فاللغة - كما في رأي بشر - في اتِّجاهها إلى التوحد، ولكنّ بشرًا ينبّه إلى أنّ هذا التوحد لا يمكن أن يكون توحّدًا تامًّا بين لهجات اللغة الواحدة، إذ هذا أمرٌ مستحيلٌ عنده. فمن المعروف أنّ الظروف الاجتماعيّة لا يمكن أن تتحدَّ اتِّحادًا

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص140.

(2) المرجع نفسه، ص140 - 141.

(3) المرجع نفسه، ص142 - 151.

كاملاً، كما أنه من المقرر أن كل بيئة لا بد أن تحتفظ ببعض الألوان اللغوية في لهجاتها⁽¹⁾.

أما اللهجات وهي شكل محلي للكلام يستعمل في محيط واسع⁽²⁾ فقد تناولها بشر وأطلق عليها اسم (لغات) أو (أساليب) كلامية خاصة. ويرى أن هذه الأساليب أو التنوعات قد تكون جغرافية وقد تكون اجتماعية، ومن الطبيعي أن هذه اللهجات الجغرافية أو الاجتماعية التي يملكها أو يعرفها أو يكتسبها إنسان ما، من شأنها أن تحدّد هويته المحلية و وضعه، أي أننا عندما نقابل هذا الإنسان لأول مرة نستطيع غالباً أن نحدّد موقعه في مجتمعه⁽³⁾.

ومن المعلوم أن العرب قديماً كانت تجمعهم لغة واحدة، وهي الفصحى أو اللغة المشتركة، التي كان يستعملها العرب في أسواقهم الأدبية وفي مناسباتهم ومحافلهم، تاركين وراءهم في بيئاتهم الخاصة لهجات محلية تختلف فيما بينها قليلاً أو كثيراً⁽⁴⁾.

ويرى بعض الدارسين أن سبب نشوء اللهجات في جميع اللغات مرده إلى مبادئ طبيعية. ذلك أنك إذا تركت اللغة للناس يتكلمون بها على سجيبتهم، فإنها على مر الزمن تصبح عرضة للانحلال والتجزؤ من جراء ميل الناس إلى السهل، وبسبب مجانبتهم الصعب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللغة ليست دوماً تعبيراً عن الفكر، بل أداة للتعبير عن الشعور، اللغة للغناء، والرقص والبكاء، والمشاجرات، وتصريف الشؤون..... وفي ظروف كهذه يتحلل المرء من قيود اللغة ويتكلم على هواه⁽⁵⁾.

(1) بشر ، علم اللغة الاجتماعي، ص 150.

(2) ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ص 29.

(3) بشر ، علم اللغة الاجتماعي ، ص 219.

(4) انظر: تمام حسان ، الأصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، (النحو ، فقه اللغة ، البلاغة) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1982 ، ص 77.

(5) فريحة ، نظريات في اللغة ، ص 108.

ويرى بشرٌ أنّ التنوعات اللغوية كثيرةٌ تفوق الحصر والعدّ، وليس بخافٍ ما نلاحظه جميعاً من اختلافٍ وتنوعٍ أسلوب الفرد الواحد في حديثه وكتاباته. فالمعلم مثلاً كلامه مع أهل بيته يختلف نوع اختلاف عن محاورته مع تلاميذه في فصول الدراسة، وحديثه مع زملائه غير حديثه في السوق أو الشارع، وهكذا. ولهذا السبب اكتفى الدارسون - كما يرى بشر - بتسمية هذه التنوعات جميعاً بـ (اللهجات) على ضربٍ من التّجوّزِ والتعميم⁽¹⁾.

ومن الطبيعيّ أن تختلف اللهجات أو التنوعات اللغوية عن اللغة بمفهومها الضيق، أي اللغة المعيّنة: كالعربيّة والإنجليزيّة... إلخ. وهذا ما أكده بشرٌ بأنّ هناك فرقاً بين اللهجة واللغة، والفرق عنده بينهما من زاويتين: سياسيةٍ وأدبيّة. فاللغة من وجهة النظر السياسيّة هي تلك الصيغة اللغويّة أو الكلاميّة المقبولة بوصفها اللغة القوميّة، و وصف اللغة بالقوميّة يعني أنّ للعرب في مجموعهم لغة واحدة هي اللغة العربيّة، فهم وإن اختلفوا فيما بينهم - نوع اختلاف - في نظّمهم السياسيّة ما يزالون متفقين تمام الاتفاق على حسابها لغتهم القوميّة⁽²⁾.

ويرى بشرٌ أنّ تحديد اللغة بالقوميّة من شأنه أن يخرج أنماطاً من الكلام تشيع في البلاد العربيّة، كالعاميّات الدّارجة والتنوعات الكلاميّة الأخرى، إذ هي ليست قوميّةً بالمفهوم السياسيّ، وإنّما هي تنوعاتٌ عربيّةٌ تقابل التنوعات الاجتماعيّة الخاصّة لكلّ مجتمعٍ عربيّ. وهذه التنوعات بمجملها يطلق عليها (لهجة) أو (لهجات) في مقابل (اللغة)⁽³⁾.

أمّا اللغة بالمعيار الأدبيّ، فيرى بشرٌ أنّه يمكن تحديدها بأنّها الصيغة اللغويّة التي صنّعَ ويصنّعُ بها الأدبُ القوميُّ في عموم معناه، في حين أنّ اللهجة ليس لها نصيبٌ مذكورٌ، في هذا السبيل⁽⁴⁾.

(1) بشر ، علم اللغة الاجتماعي ، ص 220 - 221.

(2) المرجع نفسه، ص 121 - 222.

(3) المرجع نفسه، ص 222.

(4) المرجع نفسه ، ص 220.

ويذكر بشرٌ جانبًا آخر للتفريق بين اللهجة واللغة، وهو الجانب اللغوي، إذ هو الشغل الشاغلُ للغويين الذين يبنون معيارَ التحديد أو التفريق على الخواصَّ البنيويَّة أو التركيبية لكلِّ من اللغة واللهجة. ويحدث ذلك من خلال الكشف عمَّا تنتظمه كلُّ منها من نُظْمٍ صوتيَّةٍ وصرفيَّةٍ ونحويَّةٍ، مطابقةٍ أو غير مطابقةٍ - كثيرًا أو قليلًا - للمعيار اللغويِّ المقرَّر والمألوف، الذي ارتضوه أساسًا للتحديد والتفريق.

نفرض أنَّ اللغويَّ تحدَّث عن خمس لهجاتٍ مثلًا، في لغة ما، فإنَّه يعني أنَّ هناك خمس صورٍ أو (صيغ) كلاميَّةٍ مختلفةٍ البنيةٍ يمكن تعرُّفها، ولهذه الصور في الوقت نفسه علامات أو قرابات واضحة تؤكِّد أنَّها جميعًا قد انحدرت من أصلٍ واحدٍ قديمٍ. ويرى بشرٌ أنَّ أساس الحكم على هذه الصور بأنَّها لهجات أو تنوعات كلاميَّة هو الخروج أو التجاوز - قليلًا أو كثيرًا - عن المعايير اللغوية التي تصورها أو قرَّروها للفصل بين الجانبين⁽¹⁾.

نلاحظ هنا أنَّ بشرًا جعل الأساس في التفريق بين اللغة واللهجة هو الأساس اللغويُّ، أي الخروج عن المعايير والقواعد اللغويَّة التي قرَّرها اللغويون؛ لاستقامة البنية اللغويَّة للغة المعنيَّة.

أمَّا وجهة النظر الاجتماعيَّة وهي محور الحديث في هذا المقام، فيرى بشرٌ أنَّها محور النظر عند علماء اللغة الاجتماعيين، الذين يبنون التحديد أو التفريق بين اللغة واللهجة على أساس التوظيف والاستعمال، بوصفهما أداتي اتصال، فإذا ما قرَّر عالم اللغة الاجتماعيُّ أنَّ هذه الصور لهجات، لا لغات، فإنَّه يعني أنَّها لا تتعدَّى الإطار الاجتماعي الذي تُستخدم فيه، كإطار التجارة أو الزراعة أو الصنَّاعة مثلًا. أمَّا اللغة فهي صيغةٌ كلاميَّةٌ عليا (مفروضةٌ أو مقرَّرةٌ) تُوظَّف في الاتصال الاجتماعيِّ العام بين المتحدِّثين بلهجاتٍ مختلفةٍ. وينظر علماء الاجتماع إلى اللغة بأنَّها أعلى درجة وأرقى من اللهجة، لاتساع وظائفها وتجاوزها الحدود الضيقة للهجة أو اللهجات⁽²⁾.

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 223.

(2) المرجع نفسه، ص 223.

ومن هنا ذهب بعضهم إلى القول بأنّ اللهجة لغة مختلفة أو غير نامية، ويرى بشر أنّ هذا القول يمكن قبوله بمعنى واحد فقط، وهو أنّ اللهجة لا تستخدم في كلّ الوظائف التي تقوم بها اللغة في مجتمعٍ أوسع بكثيرٍ من المجتمع الضيق المحدود، كمجتمع القرية أو الحي أو القبيلة وما شاكل ذلك. والناظر في لغات العالم يجد أنّه ليس هناك لغة مختلفة بطبيعتها أو غير نامية، فكلّ اللغات العظمى في العالم اليوم كانت غير نامية في يومٍ من الأيام، بمعنى أنّ استعمالها كان ضيق المجال. (1)

فاللغة بهذا المعنى " لها مكانةٌ تفنقدها اللهجة، فلو استخدمنا المصطلحات بهذا المعنى فإنّ الإنجليزيّة المتواضع عليها..... ليست لهجة على وجه الإطلاق بل هي بالفعل لغة، في حين أنّ النوعيات غير المستخدمة في الكتابة الرّسميّة هي لهجات. ويستند الحكم على نوعيّة أنّها (لغة) أو (لهجة) إلى المكانة التي تتمتع بها، وذلك أمرٌ واضحٌ بالنسبة لمعظم الناس؛ لأنّه يعتمد في المقام الأوّل على ما إذا كانت النوعيّة تستخدم في الكتابة الرّسميّة أم لا. " (2)

ويرى بشر أنّ من الأولى بدلاً من أن نسمّي اللغات غير النامية لهجات، الأولى بنا أن ندعوها لغات دارجة أو عاميّة، ونقصر المصطلح (اللهجة) على المعنى الذي يراه اللغويّ لا عالم اللغة الاجتماعيّ، وهو التنوع ذو القرابة بالأصل أو المتولّد عن أصلٍ عامٍ (3).

وفي الختام يرى بشر أنّ التفريق بين اللغة واللهجة ما زال أمراً صعباً، إذ اللغة تاريخياً قد تكون لهجة، واللهجة قد تصير لغة، إنّها ثنائيّة بالغة التعقيد، فهما مصطلحان لا يقصد بهما أكثر من التمييز بين بعض الظواهر في اتجاهات مختلفة، وإن كانت النتيجة مُتداخلةً ومُلبسةً إلى حدٍّ كبيرٍ (4).

(1) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 224.

(2) هدرسون، علم اللغة الاجتماعي، ص 62.

(3) بشر، علم اللغة الاجتماعي، ص 224.

(4) المرجع نفسه، ص 224 - 225. وانظر: ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 211.

6.3 علم المعنى (السيمانتيك - Semantics):

على الرغم من تأخر اهتمام اللغويين المحدثين من علماء اللغة بمشكلة المعنى اهتماماً علمياً⁽¹⁾، إلا أنه استقرَّ الرَّأي عند الأغلبية الساحقة منهم إلى أهميَّة علم المعنى وأحقَّيته ومشكلاته بدراسةٍ مُستقلَّة، وإفراده بمنهجٍ خاصٍّ في الدِّراسات اللغويَّة، ذلك المنهج هو ما اتفقوا على تسميته بـ (علم السيمانتيك Semantics). غير أنهم وعلى الرَّغم من اتفاقهم على أهميته يختلفون فيما بينهم على درجة الأهميَّة التي يستحقها هذا المنهج، وعلى منزله من فروع علم اللغة الأخرى⁽²⁾.

وتعدُّ دراسة المعنى (السيمانتيك) أو الدِّلالة - كما يسميها البعض - من أقدم قضايا الفكر، أسهم فيها فلاسفةٌ ومناطقَةٌ وأصوليون ولغويون وبلاغيون، من العرب وغيرهم. ولا شكَّ في أنَّ المباحث اللغويَّة التي تطرَّق لها علماء العربيَّة في عصورهم الغابرة تعدُّ من مباحث علم المعنى. وخيرُ دليلٍ على هذه المباحث محاولة ابن جنيِّ في خصائصه⁽³⁾ ربطاً تقلبات المادَّة اللغويَّة الواحدة بمعنى واحدٍ شاملٍ⁽⁴⁾.

أمَّا حديثاً فتعدُّ دراسة ميشيل برييل (Michel breal) سنة 1898م في كتابه (Essai de semantique) أوَّل دراسةٍ علميَّةٍ حديثةٍ خاصَّةٍ بعلم المعنى (السيمانتيك). ويذكر محمود السعران أنَّ هذا المصطلح الذي أطلقه برييل على

(1) السعران ، علم اللغة، ص291.

(2) بشر ، كمال ، دراسات في علم المعنى (السيمانتيك) ، مجلة الأزهر ، المجلد الثالث والثلاثون ، ذو القعدة 1381هـ ، أبريل 1962م ، ص1379.

(3) ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص13.

(4) انظر: عمر ، علم الدلالة ، ص17. و الضامن ، علم اللغة ، ص72. ومنقور ، عبدالجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي - دراسة - ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق، 2001م ، ص 14 - 18

دراسته هذه، هو من وضع برييل نفسه⁽¹⁾. ويُعدُّ هذا المصطلح من أشهر المصطلحات التي أطلقت على هذا العلم، من مثل: علم الدلالة، وعلم المعنى⁽²⁾. ويرى بشرٌ أنَّ اللغويين اختلفوا اختلافاً كبيراً في تعريف علم المعنى وفي بيان المراد به. ويرى أنَّ هذا الخلاف يرجع إلى أسباب كثيرة، أهمها - في رأيه - اختلاف مناهج البحث في اللغة، فمنهم من نهج منهج العقليين أو النفسيين، ومنهم من سلك طريق السلوكيين، وآخرون اختاروا ما سمّوه (المنهج اللغوي). بالإضافة إلى كثرة المصطلحات التي درجوا على استعمالها في بحوثهم، وإلى عدم اتفاقهم على معانيها أو المقصود منها على وجه دقيق⁽³⁾.

وعلى أية حال فقد توصلوا في جملتهم إلى عدّة تعاريف شاملة، من أهمها وأشهرها: " (دراسة المعنى) أو (العلم الذي يدرس المعنى) أو (ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى) أو (ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى) "⁽⁴⁾ ويعرّفه أولمان بأنّه "علاقة متبادلة بين اللفظ والمدلول، علاقة تمكن كل واحدٍ منهما من استدعاء الآخر"⁽⁵⁾

ومما يُنبئُ عن هذه الصعوبات وتلك المشكلات التي ترتبط بتحديد المعنى وتفسير مفهومه، ما ذهب إليه الأستاذان (أوجدن وريتشاردز) (Ogden & Richards) من إفرادهما كتاباً بأكمله سمّوه بـ (The meaning of meaning) (معنى المعنى) لبحث هذا الموضوع، ويقدمان فيه ما لا يقلُّ عن ستّة

(1) السعران، علم اللغة، ص 291.

(2) عمر، علم الدلالة، ص 11.

(3) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 154 - 155. وانظر: أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ط 12، 1997م، القاهرة، ص 80.

(4) عمر، علم الدلالة، ص 11.

(5) أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 79.

عشر تعريفاً للمعنى، أو اثنين وعشرين تعريفاً، لو أُخِذَتِ التعريفاتُ الإضافيةُ في الحُسابِ⁽¹⁾.

وجاز لي هنا في هذا المقام استخدام المصطلح (السيمانتيك) للتعبير عن (علم المعنى)، أينما ورد في هذا المقام؛ وذلك تماشياً مع رأي بشر في هذا، إذ يفضّل المصطلح (السيمانتيك) على بقية المصطلحات الأخرى التي تدلُّ على هذا العلم، وقد اختار مجمع اللغة العربية حديثاً مصطلح (السيمية) للدلالة على علم المعنى⁽²⁾. ولعلم السيمانتيك أهمية كبيرة ومكانة عالية بين الدراسات اللغوية الحديثة. ومعرفة أهمية هذا العلم ومكانته " هي الأساس الذي تتبني عليه مناهج البحث المختلفة التي يتبعها العلماء في دراسة هذه التفصيلات نفسها⁽³⁾". وقد ذهب أولمان إلى أن خير سبيلٍ إلى تحديد مكانة علم المعنى في الدراسات اللغوية، وإلى معرفة الفروع المختلفة التي يمكن أن يتكون منها علم المعنى إنما يتحقق بالنظر في طبيعة الرموز اللغوية أو الوحدات التي يتألف منها التركيب اللغوي، وهذه الرموز أو الوحدات - في رأي أولمان - هي رموزٌ و وحداتٌ من نوعٍ معيّن، تقتضي معرفتها الوقوف على أساسٍ مهمٍّ من أسسِ البحث. وذلك الأساس هو التفريق بين جانبين من جوانب الكلام الإنساني: الجانب الأول هو الكلام. والجانب الثاني هو اللغة⁽⁴⁾.

ومعنى هذا أن هناك فرقاً بين مادة الكلام ومادة اللغة. أو بعبارة أخرى، إن رموز الكلام و وحداته تختلف عن رموز اللغة و وحداتها، فالوحدات الأولى تنسم بالطابع المادي، أمّا الثانية فهي وحداتٌ عقليةٌ ذهنيةٌ. ويرى بشر أن الوحدات التي يعينها أولمان هنا هي وحدات اللغة لا وحدات الكلام؛ وذلك لأن اللغة عند أولمان - ومن نهج نهجه - هي موضوع البحث في علم اللغة⁽⁵⁾.

(1) بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، ص 156.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

(3) بشر، دراسات في علم المعنى (السيمانتيك)، ص 87.

(4) المرجع نفسه، ص 87.

(5) المرجع نفسه، ص 88. وانظر: أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 35 - 41.

ومما سبق يرى بشرٌ أنّ وحدات اللغة عند أولمان تتكوّن من ثلاث مجموعات، هي:

- 1 - الوحدات الصوتيّة، أو ما يسمّى بالفونيمات.
 - 2 - الكلمات، أو ما يعرف بالصّور الذهنيّة للكلمات.
 - 3 - التراكيب، أو ما يعرف بالصّور الذهنيّة لهذه التراكيب.
- ويرى بشرٌ من خلال التقسيم السابق أنّه من الممكن أن ندرس هذه الوحدات وننظر فيها من زاويتين اثنتين، هما: وظيفة هذه الوحدات، والتركيب الدّخلي لهذه الوحدات. فوظيفة الفونيمات هي التفريق بين الكلمات أو بين معاني هذه الكلمات، وذلك كالتفريق الذي نلاحظه بين: (كَال) و (جَال) مثلاً، بسبب وجود الفونيم المسمّى (كافاً) في الكلمة الأولى، و (جيماً) في الكلمة الثانية. و وظيفة الكلمات هي الدّلالة أو استدعاء الفكر. أما وظيفة التراكيب فهي الإفصاح عن العلاقات بين الأشياء التي تمثلها الكلمات التي تتكون منها هذه التراكيب⁽¹⁾.

وبالنظر إلى هذه الوحدات الثلاث السابقة نجد أنّ أولمان يقسم علم اللغة إلى ثلاثة فروع رئيسية، كلّ فرعٍ منها يقابل مجموعةً مُعيّنة من هذه الوحدات، هذه الفروع هي:

- 1 - علم الأصوات التنظيمي (phonology).
- 2 - علم الكلمات (lexicology).
- 3 - علم النّحو أو علم العلاقات اللغويّة (syntax).

يرى أولمان أنّ وحدات المجموعتين الأخيرين - الكلمات و التراكيب - لها جانبان: أحدهما الجانب الخارجيّ أو الدّالّ، وثانيهما جانب المعنى أو المدلول. وبالتالي وبناءً على هذه الثنائيّة السابقة يرى أولمان أنّه لا بدّ من تفرّع كلّ من الكلمات وعلم النّحو إلى فرعين اثنين، كالآتي:

- 1 - علم الكلمات: أ - علم الصّرف المعجمي.
- ب - علم المعنى المعجمي.

(1) بشر، دراسات في علم المعنى (السيمانتيك)، ص 88 - 89

2 - علم النحو : أ - علم الصَّرْف النَّحْوِيِّ.

ب - علم المعنى النَّحْوِيِّ⁽¹⁾.

وَيَخْلَصُ بَشَرٌ مِمَّا سَبَقَ إِلَى أَنْ أَوْلَمَانَ قَدْ عَنِي بَعْلَمَ الْمَعْنَى عَنَايَةً فَائِقَةً ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأَلْ جَهْدًا فِي إِبْرَازِ هَذِهِ الْأَهْمِيَّةِ وَتَأَكِيدَهَا. فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ هَذَا الْعِلْمَ قَسِيمًا لِلْفُرُوعِ الرَّئِيسَةِ وَمُقَابِلًا لَهَا، إِلَّا أَنَّهُ أَوْجِبَ عَلَى الدَّارِسِينَ تَنَاوُلَهُ وَالتَّعْرُضَ لَهُ عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ: الْأُولَى عِنْدَمَا يَكُونُ الْبَحْثُ فِي الْمَعْنَى عَلَى مَسْتَوَى الْكَلِمَةِ الْمَفْرَدَةِ، وَهَذِهِ الْمَرَحَلَةُ مِنْ اخْتِصَاصِ عِلْمِ الْمَعْنَى الْمَعْجَمِيِّ). وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ عِلْمَ الْمَعْنَى الْمَعْجَمِيِّ إِنَّمَا يَعْنِي بِنَاحِيَةِ الْمَعْنَى أَوْ الْمَضْمُونِ أَوْ الْمَدْلُولِ فَقَط. أَمَّا النَّاحِيَةُ اللَّفْظِيَّةُ فَيَتَوَلَّى شَأْنَهَا قَسِيمَهُ الْآخَرَ فِي التَّفْرِيعِ السَّابِقِ وَهُوَ (عِلْمُ الصَّرْفِ الْمَعْجَمِيِّ). أَمَّا الْمَرَحَلَةُ الثَّانِيَّةُ فَتَمْتَلُّ فِي دِرَاسَةِ الْمَعْنَى عَلَى مَسْتَوَى الْعِبَارَةِ أَوْ الْجُمْلَةِ. وَهَذِهِ الْمَرَحَلَةُ هِيَ مَجَالُ الْبَحْثِ فِيْمَا سَمَّاهُ أَوْلَمَانَ (عِلْمُ الْمَعْنَى النَّحْوِيِّ)⁽²⁾.

أَمَّا رَأْيِي بَشَرٍ فِي أَهْمِيَّةِ عِلْمِ الْمَعْنَى وَمَكَانَتِهِ فِي الدِّرَاسَاتِ اللَّغَوِيَّةِ فَيَعْتَمِدُ فِي أُسَاسِهِ عَلَى مَنْهَجِ أَسْتَازِهِ فَيْرِثِ (fearth). وَكَانَ أَوَّلَ مَا وَجَّهَ إِلَيْهِ فَيْرِثُ الْإِهْتِمَامِ فِي مَنْهَجِهِ هَذَا هُوَ التَّخْلُصُ مِنْ كُلِّ أَوْجِهِ النِّقْصِ وَالْقُصُورِ الَّتِي اتَّسَمَتْ بِهَا النَّظَرِيَّاتُ وَالْمَنَاهِجُ الْآخَرَى، وَالَّتِي تَمْتَلُّ - كَمَا يَرَى بَشَرٌ - فِي اعْتِمَادِ أَصْحَابِ هَذِهِ النَّظَرِيَّاتِ وَالْمَنَاهِجِ عَلَى الْمَبَادِئِ وَالْأَفْكَارِ الْفَلْسَفِيَّةِ وَالنَّفْسِيَّةِ وَالْمَنْطِقِيَّةِ. فَجَاءَتْ نَظَرِيَّتُهُ نَظَرِيَّةً لُغَوِيَّةً صُرْفَةً، تَسْتَمِدُّ مَبَادِئَهَا وَأُسُسَهَا مِنْ الْوَاقِعِ اللَّغَوِيِّ نَفْسِهِ، بَدُونَ إِقْحَامِ عَامِلِ الذَّاتِيَّةِ أَوْ الْإِفْتِرَاضِ وَالتَّخْمِينِ فِيهَا⁽³⁾.

وَهَذَا الْمَنْهَجُ انْعَكَسَ كَذَلِكَ عَلَى النَّهْجِ الَّذِي نَهَجَهُ بَشَرٌ فِي دِرَاسَاتِهِ اللَّغَوِيَّةِ بِشَكْلِ عَامٍّ، وَهَذَا مَا ظَهَرَ جَلِيًّا فِيْمَا سَبَقَ مِنْ حَدِيثِ فِي الْفَصْلَيْنِ السَّابِقَيْنِ - الْأَصْوَاتِ، وَالصَّرْفِ وَالنَّحْوِ - فَقَدْ كَانَ يُعْطِي صِفَاتٍ نَظْمِيَّةً لِلْأَصْوَاتِ بِحَسَبِ نَظْمِهِ الشَّخْصِيِّ وَتَجْرِبَتِهِ الذَّاتِيَّةِ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى تِلْكَ التَّفْنِيدَاتِ الَّتِي قَدَّمَهَا فِي مَنَاقِشَاتِهِ لِلْكَثِيرِ مِنْ أَبْوَابِ الصَّرْفِ التَّقْلِيدِيِّ، فَأَخْرَجَ بَعْضَ الْأَبْوَابِ الصَّرْفِيَّةِ مِنْ

(1) بشر ، دراسات في علم المعنى (السيمانتيك) ، ص 89 - 99.

(2) المرجع نفسه ، ص 90.

(3) المرجع نفسه ، ص 94.

دائرة الصِّرف أو عالجها بعلاج غير العلاج الصِّرفي؛ وذلك لعدم مطابقة آراء القدماء في هذه الأبواب أو الظواهر للواقع اللغوي.

وقد تحدّث بشرٌ عن الأداء اللغويّ أو تأليف الكلام، الأداء الذي يتم في صورة جُمْلٍ أو عباراتٍ أو فقرٍ، أو في صورة كلمةٍ أو كلمتين تقوم مقام أيٍّ من هذه الأنماط. وهذا التأليف بدوره يعتمد على السِّياقين: اللغويّ، و غير اللغويّ. ويقصد بشرٌ بالأوّل ما يسمّى أحياناً بـ (سياق المقام) المتمثّل في الكلام المتّصل بين طرفين: متكلّمٍ و سامعٍ. أمّا السياق غير اللغويّ فيعني به (سياق الحال)، أو الظرف الاجتماعيّ الذي يُلقى فيه الكلام، وقد اصطلح بشرٌ على تسمية الأخير بـ (المسرح اللغويّ) (1).

وكانَ بشرًا هنا ينهج منهج أستاذه فيرث الذي يرى أنّ المعنى لا ينكشف إلّا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقاتها المُختلفة، ومعنى هذا أنّ معاني الكلمات تتطلّب تحليلًا للسياقات والمواقف التي تردّ فيها (2).

ويذهب بشرٌ إلى أنّ أيّ بناءٍ للكلام لا يكون صحيحًا سليمًا إلّا بصحة لبناته وتكاملها، حتى يصير مؤهلاً لأن نطلق عليه مصطلح (جملةٍ أو عبارةٍ أو فقرةٍ) وحقيقة الأمر عنده أنّ صحة الكلام وسلامته لا تتمّ إلا باكتمال ثلاثة جوانبٍ متّصلةٍ غير مُنفصلةٍ، هذه الجوانب هي (3):

الأوّل: صحّة المبنى والمعنى:

ويعني بصحة المبنى أن يكون البناء صحيحًا صوتيًا و صرفيًا ونحويًا ، بمعنى أن يكون صحيحًا سليمًا في تركيبه ، وإملائه كذلك في الكلام المكتوب ، وكلُّ هذا يقتضي من المتكلّم أو الكاتب أن يكون عارفًا بالقواعد والنظم اللغويّة معرفةً مناسبةً، بل قادرًا على الإتيان بها على وجهٍ صحيح. فإذا ما تحقّقت هذه الصّحّة صحّ المعنى بالضرورة. وصحة البناء من هذين الطرفين - المبنى والمعنى -

(1) بشر، فن الكلام ، ص79. وانظر لنفس المؤلف: دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص 154.

(2) عمر، علم الدلالة ، ص68 - 69.

(3) بشر، فن الكلام ، ص79.

يمكن نعتها - في رأي بشر - بالصحة المطلقة، أي مجرد الصحة اللغوية للبناء التي تعني تماسكه وصلابته للإيصال والتوصيل بصورة من الصور، وقد أطلق بشر على هذه الصحة المجردة اسم (الصحة الداخليّة) للنص⁽¹⁾.

وقد أشار تمام حسان كذلك إلى ضرورة اتصال المبنى بالمعنى وارتباطهما، ويرى أنّ المعنى وظيفة المبنى، إذ المعاني التي في الأنظمة اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية) هي في الحقيقة وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتتبنى منها هذه الأنظمة⁽²⁾.

ويقصد بشر بالصحة الداخليّة للكلام أن يكون البناء (جملة أو عبارة أو فقرة... إلخ)، سليماً في هندسته وتشكيله على الوجه الذي يؤهله لأداء غرضه وإصابة مقصوده. ولا يتم هذا البناء وذاك التشكيل إلا إذا كانت لبناته وعناصره المكوّنة له صحيحة في مادتها وهيئتها، بحيث تلائم طبيعته وتعمل على إقامة دعائمه. والمقصود باللبنات أو المكوّنات في هذا المقام، أصوات اللغة وصيغها الصرفية ومفرداتها المعجمية، وما إلى ذلك من مادّة تتعاون فيما بينها على تشييد البناء وصيرورته شكلاً أو نمطاً ذا سمات تركيبية معينة⁽³⁾.

الثاني: مطابقة الكلام للمقام:

ويرى بشر في هذا الجانب أنّ الكلام الصحيح صحّة لغوية مطلقة ليس صالحاً بالضرورة لمقامه، أو مؤقفاً في أداء رسالته في ظرفه وحاله. إذ ينقص الكلام - وإن صحّ في تركيبه - ضرباً آخر من الصحّة، هي صحّة الإيصال والتوصيل، وهذا الضرب من الصحّة سمّاه بشر بـ (الصحة الخارجيّة) للنص. وهو المقصود عند علماء البلاغة بمطابقة الكلام لمقتضى الحال⁽⁴⁾.

ويربط بشر بين هذا الجانب والجانب الأوّل (صحّة المبنى والمعنى) ربطاً تاماً، إذ ليس من المنطق أو الواقع عنده أن يكون الكلام الفصيح أي الصحيح لغوياً

(1) بشر، فن الكلام، ص 79 - 80.

(2) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 39.

(3) بشر، فن الكلام، ص 82.

(4) المرجع نفسه، ص 80.

في تأليفه ونظمه، ذا فائدةٍ أو منفعةٍ في التّوصيل ما لم يكون مَسوقًا على قَدَرِ حاله وملائمًا لظرفه ومناسبتة. ومن هنا يرى أنّ أيّ نمطٍ من الكلام مهما كانت درجة صحّته اللغويّة، وكان خاليًا من عناصر المواءمة والموافقة لمقامه، يُعدُّ ضربًا من العبث أو اللّغو، أو مُجرّد ضوضاءٍ تُلقى في الهواء، وما ذلك - في الحقّ - يحسب كلامًا إنسانيًا بحال⁽¹⁾.

أما الجانب الثالث: وهذا الجانب ذو شقين: أحدهما خاصٌّ بالكلام المنطوق، والثاني مُرتبطٌ بالكلام المكتوب. ويعني بشرّ بالأوّل صحّة الأداء الصوّتيّ للكلام، أو ما يُدعى بالإلقاء، وهذا الشقُّ له أهميّةٌ بالغةٌ في تمام أو تجويد الصّحّتين الداخليّة والخارجيّة. ومن المَعروف أنّ لكلّ نمطٍ من أنماط التّأليف (البناء) لونا خاصًا من الأداء الصوّتيّ يلائم بنيته ويُفصح عن خواصّه التركيبيّة. فللتراكيب التّقريريّة لونٌ، وللأسفهاميّة لونٌ آخرٌ، وللتعجبيّة لونٌ ثالثٌ آخر وهكذا. وهذا الجانب يُعرف كذلك باسم التّغيم أو التّلوين الموسيقيّ. أما الجانب الثاني فهو المقصود عند بشرٍ بصحة الرّسم وسلامته، وإملائه أو هجائه⁽²⁾.

7.3 بين اللفظ والمعنى:

إنّ قضيّة اللفظ والمعنى من القضايا المُوغلة في القَدَم، ولا تزال تُثار بين الحين والحين في المجالين اللغويّ والأدبيّ على سواء، وقد انشغل غير واحد من اللغويين المحترفين في هذا الميدان، كاللغويّ العربيّ أبي الفتح عثمان بن جنيّ (392هـ) في خصائصه، وعبدالقاهر الجرجاني (ت470هـ) في كتابه دلائل

(1) بشر، فن الكلام، ص127.

(2) المرجع نفسه، ص 80 - 81. وانظر فيما سبق: الفصل الأوّل، في الحديث عن التّغيم أو التّلوين الموسيقيّ.

الإعجاز⁽¹⁾، وهذا الأخير جمع بين الجانبين كليهما، حتى أنه يُعدُّ - في نظر بشر - قِمةَ الباحثين في هذا الموضوع وصاحب الرأي الذي لا يُشاركه غيره فيه⁽²⁾. وتعدُّ الصلّة بين اللفظ والمعنى الرُّكن الأساس في علم (السيِّمانيك) المتخصِّص بدراسة المعنى، والذي يعد الآن محورًا للدراسات اللغويّة الحديثة. والمقصود بهذه الصلّة هو أنّ كلَّ صوتٍ يرمز إلى معنى، فتكتسب الألفاظ دلالاتها من خلال جرسِ أصواتها، وينشأ ما يسمّى بالمناسبة الطبيعيّة بين الأصوات والدلالات. وهذا المعنى جاء به ابن جنيّ في قديم عهده وهو ما أفرد له بابًا خاصًّا في خصائصه أسماء (إمساس الألفاظ أشباه المعاني)⁽³⁾.

وقد انقسمت آراء الباحثين في الحديث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى إلى قسمين اثنين:

الأوّل: يرى أصحاب هذا الرّأي أنّ الأحداث اللغويّة - كلمة كانت أو عبارة أو جملة - لها جانبان متميّزان. أحدهما جانب اللفظ أو الصوت، والثاني جانب المعنى أو المضمون أو المدلول. ويرى هؤلاء أنّ كلَّ جانبٍ منهما يمكن عزله وفصله عن قرينه، ويتضح مذهبهم هذا من خلال مسلكهم نحو تقسيم علوم اللغة وتحديد وظائف كلِّ فرعٍ منها. فهناك فروعٌ مُستقلّةٌ خصّصت لمعالجة الجانب اللفظيّ أو الصوتيّ المحض، بمعزلٍ عن مدلوله، كما عيّنوا فروعًا أخرى مُستقلّةً للبحث في الجانب الثاني، وهو جانب المعنى أو المدلول⁽⁴⁾.

وهذا ما ذهب إليه فندريس من إنكاره لرأي الرّئيس دي بروس (de brosses)، القائل بأنّ الكلمات تكوّنت في الأصل من أصواتٍ مُساوية للأفكار، ويضرب مثلًا وهو كلمة (fleure - النهر) مثلًا فهو يدين باسمه إلى الحرفين (fl) اللذين يحتويان حرفًا مائعًا و يوقطان الإحساس بشيءٍ (يسيل)، وهذا مرفوض عند

(1) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (400 - 470 هـ)، ط2، 1407 هـ،

1987 م، مكتبة سعد الدين، دمشق.

(2) بشر، فن الكلام، ص 143 - 144.

(3) ابن جني، الخصائص، ج 2، ص 125.

(4) بشر، فن الكلام، ص 153.

فندريس؛ إذ لا يوجد أيُّ تطابقٍ مبدئيٍّ بين الصوت والمعنى، ويرى أنه من الحمق الحكم بوجود علاقةٍ ضروريةٍ بين الصوت ومدلوله⁽¹⁾.

ومما يؤكد مذهبهم هذا تصريحهم بأن اللغة لها جانبان متميزان: أحدهما عضويٌّ أو ميكانيكيٌّ، والآخر نفسانيٌّ أو غير ميكانيكيٍّ. وهذا ما أوجب عليهم تقسيم فروع اللغة، فيخصّصون فروعاً معينةً لجانبٍ منها، وفروعاً أخرى للجانب الثاني، كما مرَّ سابقاً⁽²⁾.

ولكنَّ بشراً يرى غير ذلك؛ إذ اللغة عنده " ليست مجردَّ ضوضاءٍ (noise) تُلقَى في الهواء كضوضاء الطرّق والقرع أو غيرهما. نعم إنها أصواتٌ حقيقيةٌ من حيث التأثير السَّمعيِّ المحض، ولكنَّ هذه الأصوات اللغوية ليست إلا أنماطاً من التعبير تُحدثُ أثراً معيناً في السَّمع أو تدفعه إلى ضربٍ معيّنٍ من السلوك بل لسنا نبالغ إذا قلنا: إنَّ بعض الأصوات التي قد تبدو في نظر بعضهم مجردةً عن دلالاتٍ أو معانٍ، لها مضمونٌ مرتبطٌ بهذه الأصوات أشدَّ ارتباطاً، بحيث لا نستطيع إطلاقاً أن نفصل جانباً منها عن الآخر." ⁽³⁾.

ويضرب بشرٌ مثلاً على عدم صحة هذا المذهب، مذهب الفصل بين اللفظ والمعنى، وهو الموسيقا؛ إذ الموسيقا ضربٌ معيّنٌ من الضوضاء، جاءت منسوقةً على أنماطٍ معينةٍ من التأليف والتركيب، ومن الواضح أنَّ لهذا التركيب المعيّن أثره في السَّمع، حتى لنراه يتجاوب مع ما يسمعه وينفعل ويهتزُّ طرباً. وهذا كلُّه يدلُّ على نوعٍ من الفهم والمشاركة الوجدانية مع صاحب هذه اللغة (الموسيقا) التي يظنُّها بعضهم صوتيةً محضةً، وما هي كذلك في واقع الأمر وحقيقته⁽⁴⁾.

ومن العلماء الغربيين الذين أجروا بحوثهم ودراساتهم اللغوية على هذا الأساس، أساس الفصل بين جانبي الكلام، العالم اللغوي ستيفن أولمان؛ فقد تناول قضية المعنى وفصل بين ما سمّاه (الرّمز) أو (اللفظ) وبين (المدلول) فصلاً

(1) فندريس، اللغة، ص 2335 - 236.

(2) بشر، فن الكلام، ص 154.

(3) المرجع نفسه، ص 154.

(4) المرجع نفسه، ص 155.

تماماً. وقد صرّح بذلك صراحةً حين قال: " إنَّ عمليّة الكلام لها جانبان: أحدهما مادّيّ وهو الأصوات المنطوقة. والآخرُ عقليّ، وهو المعنى المقصود. وعلى هذا يجب أن يسير التحليل اللغويّ في خطّين متوازيين " (1).

أمّا علماء العربيّة المحدثون ، فالاتجاه الغالب على آرائهم في هذه القضية هو القول بوجود صلة قويّة بين اللفظ و مدلوله. غير أنّ " الدارسين في العقدين الأخيرين ينكرون وجود علاقة طبيعيّة بين اللفظ ومعناه، ويرون أنّ العلاقة اصطلاحيةً عرفيةً مكتسبةً. (2) ومن هؤلاء إبراهيم أنيس؛ إذ يرى أنّ الصلّة لم تولد بمولد اللفظ؛ وإنما تكتسبها بكثرة التداول مع مرور الأيام. (3)

الثاني: أمّا الرأي الثاني، وهو رأي معارضٍ تمام المعارضة للرأي الأوّل؛ إذ يرى أصحاب هذا الرأي أنّ الحدث اللغويّ وحدةً متكاملةً، لا انفصام بين جانبيها، وليس في استطاعتنا عملياً أو نظرياً أن نفصل بينهما. وإذا جاز لنا أن نعزل أحد الجانبين أحياناً بغرض الاختبار والنظر لهدفٍ مخصوص، فليس يعني ذلك أنّ هذا الجانب منعزلٌ عن قرينه ومُنفصلٌ عنه (4). وهذا ما ذهب إليه همبلت (hamboldt) من أنّ "اللغات بوجهٍ عامّ تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظٍ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان. (5)

وبشرٌ من أنصار هذا الرأي ؛ إذ إنّ دراسة أصوات اللغة مثلاً ، لا تؤخذ كما لو كانت خاليةً من معانيها أو مدلولاتها. فالمعاني مُستقرّةٌ بهذه الأصوات وحالّةٌ فيها ، وكلُّ ما يفعله الدّارسُ في هذه اللحظة إنّما هو التركيزُ على هذا الجانب للكشف عن خواصّه ومميّزاته. وهذه الخواصّ والمميّزات هي جزءٌ من المعنى العامّ للحدث اللغويّ المدروس. فهذه الأصوات - كما يرى بشرٌ - ليست مُجرّد

(1) أولمان ، دور الكلمة في اللغة ، ص 37 و 78 و 79.

(2) علم الدلالة والمعجم العربي ، عبدالقادر أبو شريفة ، وحسين لافي ، ودادود غطاشة ، ط 1 ، 1409 هـ ، 1989 م ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، ص 32.

(3) أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص 71.

(4) بشر ، فن الكلام ، مرجع ص 157.

(5) أنيس، دلالة الألفاظ ، ص 68.

ضوضاء، وإنما هي أصواتٌ جاءت على أنساقٍ صوتيةٍ معينة، وصيغت في أنماطٍ خاصة. فهذا التأليف الصوتي بهذه الطريقة له قيمةٌ في نظر أصحاب هذه اللغة، فهو ذو معنى وله دلالةٌ خاصةٌ عندهم⁽¹⁾.

ويذهب أصحاب هذا المنهج إلى أن القول بثنائية الأحداث اللغوية يقتضي القول بثنائية الإنسان، أي بإمكانية الفصل بين عنصريه المادي والروحي أو الجسمي والعقلي. ويرى بشر أن هذه القضية إن صحت من الوجهة النظرية لا يجوز قبولها من الناحية العلمية، فالإنسان وحدةٌ متكاملة لا انفصام بين عنصريه أو جانبيه، ومن ثم لا يجوز الاهتمام بأحدهما على حساب الآخر⁽²⁾.

نخلص مما سبق إلى أن بشرًا من أنصار الرأي الثاني، الرأي القائل بأن الحدث اللغوي وحدةٌ متكاملة لا انفصام بين جانبيها؛ إذ الاتجاه الأول الذي يسير نحو الفصل بين جانبي الأحداث اللغوية قد جاوز الحقيقة وجانب الصواب - كما يرى بشر - في حين أن الرأي الثاني يأخذ بالوجهة الصحيحة ويطابق الواقع، فيما يتعلّق بالكلام وصاحب هذا الكلام وهو الإنسان⁽³⁾.

(1) بشر، فن الكلام، ص 157.

(2) المرجع نفسه، ص 157.

(3) المرجع نفسه، ص 158.

الخاتمة:

وفي النهاية، لا بدّ من عرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، والتي تلخّصت بالأمر الآتية:

غلبت النزعة الصوتية على جهود بشر اللغوية ، فلا يكاد يغادر قضية لغوية إلا ويناقشها من منظور صوتي.

يرى بشر أنّ الفوناتيک والفولوجيا وجهان لعملة واحدة ، لا يمكن أن يستغنى بأحدهما عن الآخر ، إذ أجاز ضمهما معاً تحت مسمّى واحد هو (علم الأصوات).

يرى بشر أنّ مخارج الحروف أحد عشر مخرجاً ، مخالفاً في هذا القدماء وبعض المحدثين ، وموافقاً بعضهم الآخر.

قسم الأصوات إلى قسمين: أصوات صامتة ، وأصوات صائتة ، ويرى أنّ السبب في اختيار المصطلح (الصائت) تمثيلاً مع منطوق المصطلح المقابل له وهو (الصوامت) في صيغته.

قسم الصفات من حيث صفاتها النطقية إلى قسمين: قسم مجهور ، وآخر مهموس. معتمداً في التفريق بين الاثنين على حال الوترين - الصوتية من التذبذب أو عدمه - حال مرور الهواء في الجهاز النطقي. فتذبذب مع الصوت المجهور ، ولا تذبذب مع نظيره المهموس.

خالف بشر القدماء وبعض المحدثين في عدّه صوت الهمزة صوتاً لا هو بالمجهور ولا بالمهموس ، ويرى أنه ينطق على مرحلتين متصلتين غير منفصلتين.

يعتمد بشر في تحديد صفات الأصوات على منطوقه الشخصي.

قسم الأصوات كذلك من حيث صفاتها النطقية إلى تقسيم آخر ، يعتمد على كيفية مرور الهواء أثناء النطق بالجهاز النطقي ، فقسمها من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام: أصوات انفجارية ، وأخرى احتكاكية ، مخالفاً في هذه التسمية القدماء الذين أطلقوا عليها اسمي الأصوات الشديدة و الأصوات الرخوة ، وعرفّ الانفجاري بأنه الصوت الذي يندفع فيه الهواء عند النطق خلال الجهاز النطقي دون أن يعترضه عارض. أمّا الصوت الاحتكاكي ، فهو الصوت الناتج عن ضيق مجرى

الهواء الخارج من الرئتين في موضع من مواضع النطق ، بحيث يحدث الهواء حال خروجه احتكاكاً مسموعاً. أما القسم الثالث فهو الصوت المركب (الانفجاري - الاحتكاكي) ، وهو الذي يجمع صفتي الاحتكاك والانفجار معاً في حال نطقه. يرى بشر أن صوت الجيم صوتٌ مركبٌ ، يتكون نطقه من جزأين ، جزء قريب من نطق الدال ، والثاني معطش كالجيم الشامية ، في حين عدها القدماء من الأصوات الشديدة.

أخرج بشر صوت الضاد من الأصوات الرخوة وضمه إلى الأصوات الشديدة وهذا يخالف رأي القدماء.

درس بشر الحركات العربية وأطلق عليها اسم الصوائت، لتتاسق هذه الصيغة مع صيغة المصطلح المقابل له، وهو الأصوات الصامتة أو الصوامت. خص بشر في دراسته للحركات حركات اللغة العربية الفصحى دون لهجاتها، وطبق عليها مقياس جونز، ثم قارن بين هذه الحركات وبين الحركات المعيارية العالمية، مبيّناً الفرق والتشابه بين القبيلين.

يخصُّ بشر في دراسته الصوتية اللغة العربية الفصحى كما ينطقها المتخصصون والقراء المجيدون في جمهورية مصر العربية.

درس بشر نظرية الفونيم وطبقها على أصوات اللغة العربية صوامتها وصوائتها، والحركات عنده من الفونيمات وذلك لأن الحركات تختلف نطقاً من سياق إلى آخر، أكثر من غيرها من الأصوات.

درس بشر المقاطع الصوتية في اللغة العربية، وجعلها ستة مقاطع، فيوافق في رأيه هذا كلاً من تمام حسان وأحمد مختار عمر.

تناول بشر الدرس الصرفي وأعاد النظر فيه، إذ موضوعات الصرف عنده هي تلك الأبواب التي تخدم العبارة والجملة، فليس من الصرف في شيء أي تغيير لا يؤدي إلى خدمة الجملة والعبارة، ولا يؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية.

أعاد النظر في الصرف، فأخرج الكثير من الأبواب الصرفية التقليدية من الدرس الصرفي، وناقش أخرى نقاشاً مغايراً للنقاش التقليدي، فاعتمد في نقاشه على معطيات العلم الحديث.

عالج بشر بعض الأبواب الصرفية علاجاً صوتياً يقوم على الوصف والملاحظة، بعيداً عن التكهنات والتفسيرات الافتراضية التعسفية.

يأخذ بشر بمبدأ تعدد الأنظمة عند مناقشته للقضايا اللغوية، المبدأ الذي ينظر إلى المسائل بحالتها الراهنة ، ويتناولها من جميع جوانبها، وهو مبدأ يقوم على المنهج الوصفي.

ولبشر رأي خاص في همزة الوصل ، انفرد به عن غيره من اللغويين ، فيرى أنه ليس هناك همزة وصل، وأنَّ ما سمَّوه همزة وصل ليس إلا تحريكاً أو صوتياً كما سمَّاه، جيء به للتوصل إلى النطق بالساكن.

قلَّ نتاج بشر النحوي، ولكنَّه ناقش بعض القضايا النحوية، فكان نقاشه لها نقاشاً صوتياً في معظمه.

يعد بشر الدرس المعجمي شطيّة من شطايا علم المعنى، لذلك لم يفرد له دراسة خاصّة ، بل تناوله تحت مظلة علم المعنى.

يفضل بشر تسمية علم المعنى بعلم (السيمانتيك)، وذلك لشهرة هذا المصطلح بين الأوساط العلمية.

تناول بشر علم الدلالة في درسه اللغوي، وركز جهوده جلها في هذا الجانب على اللغة وعلاقتها بالفرد والمجتمع.

نادى بشر بتشكيل نظرية لغوية عربية، تقوم على خلاصة جهود اللغويين (النحاة) وجهود البلاغيين، وأطلق عليها اسم (علم اللغة العربية) أو (علم اللغة العربي).

غلبت على بشر النزعة الاجتماعية في مناقشته للجانب الدلالي ، فهو لا يفصل اللغة عن المجتمع بأي شكل من الأشكال.

يرى بشر أنَّ الحدث اللغوي وحدة متكاملة لا انفصام بين جانبيها: اللفظي ، والمعنوي.

المراجع

- الأزهري ، خالد بن عبدالله، (د. ت) ، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العلمية.
- استيتية، سمير شريف، (2005م)، اللسانيات (المجال والوظيفة والمنهج)، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، إربد ، الأردن.
- الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، (د. ت) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له و وضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الكوفي (2003م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.
- أنيس، إبراهيم، (1961م). الأصوات اللغوية، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم ، (1993م)، دلالة الالفاظ، الطبعة التاسعة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- أنيس، إبراهيم، (د. ت) ، في اللهجات العربية، الطبعة السادسة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
- أولمان، ستيفن، (1997م)، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، الطبعة الثانية عشرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.
- أيوب، عبدالرحمن، (د. ت) ، أصوات اللغة، مكتبة الشباب ، القاهرة.
- بالمر، (1995 م) علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة، الاسكندرية.
- البستي، أبو الفتح، (1989م) ، الديوان ، تحقيق الأستاذين: دَرِيَّة الخطيب و لطفى السقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق.
- بشر، كمال، (د. ت) التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، مكتبة الشباب.

- بشر، كمال، (2009م) ، حوارات في اللغة والثقافة الواقع والمأمول ، الطبعة الأولى ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.
- بشر، كمال، (1995م) ، خاطرات مؤتلفات في اللغة والثقافة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- بشر ، كمال ، (1986م) ، دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ، الطبعة التاسعة ، دار المعاف ، مصر .
- بشر، كمال ، (1969م)، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني، دار المعارف ، مصر .
- بشر، كمال، دراسات في علم المعنى (السيمانتيك) ، مجلة الأزهر، الجزء 11 ، 1962م، والجزء 12 ، 1962م.
- بشر، كمال، (2000م)، علم الأصوات ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.
- بشر، كمال، (د. ت) علم اللغة العام (لأصوات العربية)، مكتبة الشباب.
- بشر ، كمال ، (1994م) ، علم اللغة الاجتماعي (مدخل) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.
- بشر ، كمال ، العقاد في الدراسات اللغوية ، مجلة الأزهر ، ج 1 ، العدد 36 ، 1384هـ ، 1964م.
- بشر ، كمال ، السكون في اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء 23 ، 1318هـ ، 1968م.
- بشر ، كمال ، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء 62 ، رمضان 1408هـ ، مايو 1988م.
- بشر ، كمال ، (1999م) ، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة.
- بشر ، كمال ، (2003م)، فن الكلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجرجاني ، عبدالقاهر (1983م) ، دلالات الاعجاز ، تحقيق محمد رمضان و فايز الداية ، الطبعة الثانية ، دار قتيبة ، دمشق.

جرمان ، و لوبلون ، (1997م) ، علم الدلالة ، ترجمة نور الهدى لوشن، الطبعة الأولى ، جامعة قاريونوس ، بنغازي.

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (1999م) ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة ، المكتبة العلمية.

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (1985م) ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم ، دمشق.

ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، (1954م) ، المنصف ، شرح أبي الفتح عثمان لكتاب التصريف للمازني ، الطبعة الأولى ، إدارة إحياء التراث القديم.

حسان ، تمام ، (1982م) ، الأصول (دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسان ، تمام ، (1958م) ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب.

حسان ، تمام ، (2001م) ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، مصر.

حسان ، تمام ، مصطلحات سيبويه في أصوات العربية ، مجلة الأزهر ، الجزء 10 ، المجلد 32 ، 1380هـ ، 1961م.

حسان ، تمام ، (1979م) ، مناهج البحث في اللغة ، دار الثقافة ، الدار البيضاء، المغرب.

الحمد ، غانم قدوري ، (2002م) ، المدخل إلى علم أصوات العربية ، منشورات المجمع العلمي ، تكريت.

الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (د.ت) ، العين ، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار الهجرة ، إيران ، قم.

خليل ، حلمي ، (1996م) ، مقدمة لدراسة اللغة ، دار المعرفة الجامعية.

الخليل ، عبدالقادر ، (2002م) ، التشكيل الصوتي في اللغة العربية بحوث ودراسات ، الطبعة الأولى ، عمان.

الخليل ، عبدالقادر ، (1993م) ، المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ، الطبعة الأولى ، المكتبة الوطنية.

الخضري ، محمد الخضري الشافعي ، (1995م) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر.

الخولي ، محمد علي ، (1990م) ، الأصوات اللغوية ، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان.

دي سوسير ، فرديناند ، (1982م) ، فصول في علم اللغة العام ، ترجمة أحمد نعيم الكراعين ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.

سابير ، إدوارد ، (1993م) ، اللغة والخطاب الأدبي (مقالات لغوية في الأدب) ، اختارها وترجمها سعيد الغانمي ، الطبعة الأولى ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، لبنان.

السامرائي ، إبراهيم ، (1983م) ، التطور اللغوي التاريخي ، الطبعة الثالثة ، دار الأندلس، بيروت ، لبنان.

السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، (1981م) مفتاح العلوم ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار الرسالة.

السعران ، محمود ، (1999م) ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر.

سيبوية ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، (1991م) ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام هارون ، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان.

السيوطي ، جلال الدين ، (1958م) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرحه وضبطه وصححه محمد أحمد جاد المولى وآخرون ، دار إحياء الكتب العربية.

السيوطي ، جلال الدين ، (1966م) ، شرح شواهد المغني ، تحقيق أحمد ظاهر كوجان، لجنة التراث العربي.

شاهين ، عبدالصبور ، (1980م) ، في علم اللغة العام ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.

الشايب ، فوزي ، تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية العاشرة ، 1409هـ ، 1988م.

الشايب ، فوزي ، (1999م) ، محاضرات في اللسانيات ، الطبعة الأولى ، وزارة الثقافة ، عمان ، الأردن.

أبو شريفه ، عبدالقادر ، وحسين لافي وداود غطاشة ، (1989م) ، علم الدلالة والمعجم العربي ، دار الفكر للنشر والتوزيع.

الصبان ، أبو العرفان محمد بن علي ، (1970م) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة.

الضامن ، حاتم صالح ، (د. ت) ، علم اللغة ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة.

عبابنة ، (2000م) ، دراسات في فقه اللغة والفتولوجيا العربية ، الطبعة الأولى ، دار الشروق.

عبدالنواب ، رمضان ، (1983م) التطور اللغوي مظهره وعلله وقوانينه ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

عبدالنواب ، رمضان ، (1985م) ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

عبدالنواب ، رمضان ، (1999م) ، فصول في فقه العربية ، الطبعة السادسة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

عبدالجليل ، عبدالقادر ، (1997م) ، التنوعات اللغوية ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان.

عمائرة ، خليل أحمد ، (1987م) ، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي ، الطبعة الأولى ، مكتبة المنار.

عمر ، أحمد مختار ، (1997م) ، دراسة الصوت اللغوي ، عالم الكتب ، القاهرة.

عمر ، أحمد مختار ، (1998م) ، علم الدلالة ، الطبعة الخامسة ، عالم الكتب ، القاهرة.

ابن عقيل، عبدالله بهاء الدين بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل القريشي ،
(1999م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار التراث ،
القاهرة.

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس ، (1993م) ، **الصاحبي في فقه اللغة
العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامهم** ، حققه وضبط نصوصه
وقدّم له عمر فاروق الطباع ، الطبعة الأولى ، مكتبة المعارف،
بيروت.

فندريس ، (1950م) ، **اللغة** ، ترجمة عبدالحميد الدواخلي و محمد القصاص ،(د.
ن)، القاهرة.

فريحة ، أنيس ، (1981م) ، **نظريات في اللغة** ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب
اللبناني ، بيروت.

ماریوبای ، (1403هـ) ، **أسس علم اللغة** ، ترجمة أحمد مختار عمر ، الطبعة
الثانية ، عالم الكتب ، القاهرة.

ماریوبای ، (1970م) ، **لغات البشر أصولها وطبيعتها وتطورها** ، ترجمة صلاح
العربي ، قسم النشر بالجامعة الأمريكية ، القاهرة.

مراد ، وليد محمد ، (1983م) ، **نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات
اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر.

المسدي ، عبدالسلام ، (1981م) ، **التفكير اللساني في الحضارة العربية** ، الدار
العربية للكتاب ، تونس.

مصلوح ، سعد ، (1980م)، **دراسة السمع والكلام** ، عالم الكتب ، القاهرة.

ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري
(1992م) ، **لسان العرب** ، دار صادر ، بيروت.

مكي بن أبي طالب ، (1973م) ، **الرعاية في لتجويد القرآن وتحقيق لفظ
التلاوة**، دار الكتب العربية ، دمشق.

منقور ، عبدالجليل ، (2001م)، **علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي** ،
دراسة اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.

نهر ، هادي ، (1988م) ، علم اللغة الاجتماعي عند العرب ، الطبعة الأولى ،
الجامعة المستنصرية.
هدسون ، (1987م) ، علم اللغة الاجتماعي ، ترجمة محمد عبدالغني عياد ،
الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد.
وافي ، علي عبدالواحد ، (د.ت) ، علم اللغة ، الطبعة التاسعة ، دار نهضة
مصر للطباعة والنشر ، الفجالة ، القاهرة.
ولفنسون ، (1921م) ، تاريخ اللغات السامية ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاعتماد.

المعلومات الشخصية

الاسم: بدر سند مليح السميحيين

الكلية: الآداب

التخصص: اللغة العربية/ اللغة والنحو

السنة: 2012

هاتف رقم: 0779219595

البريد الإلكتروني: bsm_shm@yahoo.com